



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة المثنى - كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم العلوم المالية والمصرفية

**استجابة الدورة المصرفية للتقلبات الاقتصادية القطاع  
المصرفي العراقي ومصر أنموذجاً للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)**

رسالة قدمها الطالب

إبراهيم أحمد عبد حمزة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المثنى وهي جزء من  
متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

غسان طارق ظاهر

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ




( قَالَ تَزْرَعُونَ سَعِ سَيْنٍ دَابًّا فَمَا حَصَدْتُمْ  
فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِنَ  
بَعْدِ ذَلِكَ سَعٌ شَدِيدٌ يَا كُنْ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا  
مِمَّا تَحْصِنُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِنَ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ  
النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصُونَ )

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

اقرار المشرف

أقر أن إعداد الرسالة الموسومة (( استجابة الدورة المصرفية للتقلبات الاقتصادية القطاع المصرفي العراقي ومصر انموذجاً للمدة 2004-2020 )) للطالب ( إبراهيم أحمد عبد حمزة ) قد جرت تحت اشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ولأجله وقعت.

  
التوقيع :  
الاسم : أ.د. غسان طارق ظاهر  
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى  
التاريخ : 2022 / 6 / ٢٨


توصية السيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية :

بناءً على الاقرار الذي تقدم به المشرف ، أشرح هذه الرسالة للمناقشة .

  
التوقيع :  
الاسم : أ.م.د. علي جابر عبد الحسين  
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى  
التاريخ : 2022 / ٦ / ٢٨

## إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ ((استجابة الدورة المصرفية للتقلبات الاقتصادية القطاع المصرفي العراقي ومصر انموذجاً للمدة 2004 - 2020)) قد جرى مراجعتها من الناحية اللغوية تحت إشرافي ، وقد أصبحت بأسلوب علمي سليم من الألفاظ والتعبير اللغوي والنحوي غير الصحيحة ، ولأجله وقعت .

 التوقيع :

الاسم : م.د. لقاء عبد الزهرة اسماعيل

كلية التربية الأساسية - جامعة المثنى

التاريخ : 2022 / 7 / 18

## الاهداء

إلى من لا يطيب الليل الا بشكره ، ولا يطيب النهار الا بطاعته ، ولا تطيب اللحظات الا بذكره ، ولا تطيب الاخرة الا بعفوه ، ولا تطيب الجنة الا برويته ، إلى من ليس لقضائه دافع ولا لعطائه مانع ، إلى من إليه نحول فيما نرتجي

..... إلى من له الفضل كله ( الله جلّ جلاله )

إلى من بلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ونصح الأمة ، إلى النبي المبعوث رحمةً ونوراً

للعالمين ..... سيدنا وحبیبنا ( محمد ) - صلى الله عليه واله وسلم -

إلى ..... شهداء العراق الأبرار - رحمهم الله - الذي لولاهم ما وطننا لما نحن عليه إلى ..... أساتذتي الأفاضل الشموخ المحترقة التي أنارت لي الدرب فخراً واعتزازاً إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ، إلى من زرع فينا بذرة النجاح إلى الرجل العظيم صاحب الصبر الجميل ..... إلى القلب الكبير ( والدي العزيز ) ادامہ الله ،

إلى رمز المحبة ، إلى...الشفاه التي أكثرت لي الدعاء حباً وحناناً إلى من جعلت

الجنة تحت قدميها ..... إلى نبع الحنان والديني العزيزة أدامها الله

إلى من منحني الإصرار والامل ، إلى من تقاسمت معي حلو الحياة ومرها ،

زوجتي المخلصة

إلى ..... نور عيني ((اولادي)) كرار - رحمه الله -

و زينب و ابو الحسن حفظهم الله بحفظه

إلى من بوجودهم أكتسبت قوة ومحبة لا حدود لها ، رياحين حياتي ( إخوتي وأخواتي )

إلى كل من عبروا في حياتي وتركوا أثراً... ( أصدقائي زملائي المخلصين )

إلى كل من وقف بجانبني مشاركاً وموجهاً وناصحاً

أهدي هذا الجهد المتواضع عربون شكر وامتنان .

## الشكر والعرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ رَحِيمٌ} صدق الله العلي العظيم [النحل:18] سبحانك يا ربنا لك الحمد والشكر حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانتك، وعلو مكانك وأفضل الصلاة والسلام على سيدنا ورسولنا محمد وعلى إله وصحبه المنتخبين

**اتقدم بالشكر الجزيل إلى استاذي ومعلمي الأستاذ الدكتور غسان طارق** ظاهر لقبوله الإشراف على هذه الرسالة ، ولما بذله من جهد في قراءة مسوداتها وإبداء ملاحظاته وتوجيهاته الدقيقة التي فتحت أمامي آفاقاً واسعة في ترصين هذه الدراسة وتوجيهها ،

وأتقدم بالشكر والامتنان إلى السيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد أ.م.د. صفاء كريم وإلى السادة المعاونين العلمي والإداري لرعايتهم الأبوية ودعمهم الكبير لطلبة الدراسات العليا ، واتقدم بالشكر والامتنان وابلغ عبارات التقدير إلى السيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية أ.م.د. علي جابر عبد الحسين ، وأ.م.د. مصطفى عبد الحسين المنصوري مقرر القسم وأ.م.د. رزاق ذياب شعيبيث على ماقدمه لي من نصائح في السمنار ، وإلى أساتذتي جميعهم في قسم العلوم المالية والمصرفية ،

وأتقدم بالشكر والامتنان وابلغ عبارات التقدير إلى اساتذتي رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة ولما سيكون لهم من آراء تسهم في اثرائها وإلى السادة المقومين الاكارم، ولهم مني عظيم الامتنان والتقدير ، وأتقدم بأصدق المشاعر والكلمات الطيبة النابعة من قلب وفيّ، لمن وقفوا معي بأشد الظروف ، ومن حفزوني على المثابرة والاستمرار وعدم اليأس ، أسرتي الغالية أقدم لكم أجمل عبارات الشكر والامتنان من قلب فاض بالحب والاحترام والتقدير لكم ، واتقدم بالشكر إلى الاصدقاء وزملائي الاوفياء منهم في الدراسات العليا ، كما واتقدم بالامتنان والتقدير لجيشنا وحشدنا المقدس ، وقواتنا الأمنية الذين لولاهم لما انتصرنا على الارهاب ولما وصلنا إلى ما نحن عليه وتمكنا من إكمال الدراسة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل مسار استجابة الدورة المصرفية للتقلبات الاقتصادية في العراق ومصر، لذا صيغت مشكلة البحث بتساؤلات عن العلاقة الجدلية بين التقلبات الاقتصادية والدورة المصرفية، إذ أن لتحليل التقلبات الاقتصادية وتتبع انعكاساتها على القطاع المصرفي أهمية بالغة، وقد اعتمد نموذج الإبطاء الذاتي الموزع (ARDL) بحسب نتائج تحليل استقراره السلاسل الزمنية للمتغيرات، لبيان العلاقة بين مؤشرات التقلبات الاقتصادية واستجابة الدورة المصرفية، وفيما يتعلق بالإنموذج القياسي لمتغيرات مصر فقد جرى بناء دالة لوغاريتمية لكونها اعطية افضل النتائج، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها: فيما يتعلق بالقطاع المصرفي العراقي، فقد شهدت الدورة المصرفية للأعوام ( 2014 و 2020 ) توسعاً على الرغم من الأحداث السياسية والامنية الداخلية وانعكاسات التقلبات الخارجية على العراق، أما القطاع المصرفي المصري فقد ارتبط كل من الناتج المحلي الاجمالي والدين الداخلي بعلاقة طردية مع الائتمان، اما التضخم فقد ارتبط بعلاقة سلبية مع الائتمان والودائع، فقد شهدت الدورة المصرفية توسعاً أسوأ بالعراق للمدة (2005 - 2020)، نتيجة الاصلاحات الاقتصادية والمصرفية والتغيرات السياسية. وقد أوصى البحث بجملة من التوصيات منها: يجب اتخاذ الحيطة وعدم التوسع بالائتمان عند حدوث التقلبات الاقتصادية التي تتسبب بأزمات سواء أكانت أمنية، أم سياسية، أم مالية عند حدوثها، تجنباً من مخاطر عدم السداد والاعتماد على الاستثمار الامن وتنويع المحافظ للقطاع المصرفي العراقي والمصري.

الكلمات المفتاحية ( التقلبات الاقتصادية، والقطاع المصرفي، والدورة المصرفية، وأزمة جائحة كورونا ).

**الفهارست  
للمحتويات ،  
والجداول ، والأشكال**



فهرست المحتويات

الصفحة	العنوان
	الآية القرآنية
	الإهداء
	الشكر والعرفان
أ	المستخلص
ب ، ت ، ث ، ج	فهرست المحتويات
ح	فهرست الجداول
خ	فهرست الأشكال والرسوم البيانية
د	فهرست الملاحق
7-1	المقدمة ، والمنهجية ، والدراسات السابقة
51-8	الفصل الأول : التقلبات الاقتصادية والدورة المصرفية إطار نظري :
8	تمهيد
22-9	المبحث الأول : التقلبات الاقتصادية ومظاهرها والأسباب المفسرة لها
11-9	أولاً - مفهوم التقلبات الاقتصادية
16-12	ثانياً- مظاهر التقلبات الاقتصادية
17-16	ثالثاً - آثار التقلبات الاقتصادية
20-17	رابعاً - تقلبات الدورات الاقتصادية
22-20	خامساً - الأسباب المفسرة لتقلبات الدورات الاقتصادية
36-23	المبحث الثاني : الدورة المصرفية مراحلها والأسباب المفسرة لها
23	أولاً : الإئتمان التجاري نظرة تاريخية
26-24	ثانياً : مفهوم الدورة المصرفية
27-26	ثالثاً : مراحل الدورة المصرفية
28-27	رابعاً: ادلة الدورة المصرفية
31-28	خامساً: الأسباب المفسرة للدورة المصرفية الناتجة عن المصرف
35-32	سادساً: الأسباب المفسرة للدورة المصرفية الناتجة عن التغيرات الاقتصادية
36-35	سابعاً : القواعد الذهبية لمنح الإئتمان
36	ثامناً : أنواع الإئتمان المصرفي
51-37	المبحث الثالث : جدلية العلاقة بين التقلبات الاقتصادية والدورة المصرفية

38-37	أولاً - الإنتعاش الاقتصادي وأثره على الدورة المصرفية
39-38	ثانياً - الكساد الاقتصادي وأثره على الدورة المصرفية
43-39	ثالثاً - فاعلية السياسة النقدية في الحد من التقلبات الاقتصادية
44-43	رابعاً- دور البنوك المركزية في الأزمة العالمية عام 2008
45 -44	خامساً- إجراءات البنوك المركزية في ظل أزمة فايروس كورونا
46-45	سادساً- توجهات البنوك المركزية عقب أزمة فايروس كورونا
47-46	سابعاً - مؤشرات التحوط للقطاع المصرفي
50-47	ثامناً - حساسية القطاع المصرفي تجاه التقلبات الاقتصادية
51	تاسعاً- متطلبات الإصلاح المصرفي
110-52	الفصل الثاني : تحليل واقع القطاع المصرفي العراقي والمصري في ظل التقلبات الاقتصادية
52	تمهيد
70-53	المبحث الأول : تحليل واقع القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية
54-53	اولاً - واقع الاقتصاد العراقي
56-54	ثانياً - تقلبات الاقتصاد العراقي وانعكاسه على القطاع المصرفي
56-54	1- الناتج المحلي الاجمالي
58-56	2- الدين الداخلي في العراق
60-58	3- التضخم
61-60	ثالثاً - القطاع المصرفي العراقي ( نبذة تاريخية )
64-61	رابعاً - اجراءات القطاع المصرفي العراقي للتحوط من الأزمات
66-64	خامساً- السياسة الاحترازية للبنك المركزي العراقي
69-66	سادساً - أثر الدورات الاقتصادية على فاعلية سوق العراق للأوراق المالية
68	1- حجم التداول ونسبة المساهمة
69-68	2- القيمة السوقية وعدد الأسهم
89-70	المبحث الثاني : تحليل مؤشرات السياسة الائتمانية للمصارف التجارية العراقية (الدورة المصرفية)
71-70	أولاً - هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2020
74-72	ثانياً - الوضع المالي للمصارف التجارية في العراق 2020
73-72	1- رؤس اموال المصارف
74-73	2- جانب الموجودات
74	3- جانب المطلوبات
76-74	ثالثاً - الاختلالات في القطاع المصرفي العراقي
80-76	رابعاً - الدورة المصرفية في العراق
79-77	1- الائتمان

80-79	2- الودائع
82-80	خامساً - أسباب الدورة المصرفية في العراق
84-82	سادساً - سعر الفائدة ( المدينة ) على الإقراض
87-84	سابعاً - مؤشرات القطاع المصرفي
86-85	1- كفاية رأس المال
86	2- الربحية
87-86	3- السيولة
110-88	المبحث الثالث : تحليل واقع القطاع المصرفي المصري في ظل التقلبات الاقتصادية إنموذجاً مقارناً
90-88	أولاً - الإقتصاد المصري ( نبذة تاريخية )
96-90	ثانياً - اصلاحات الاقتصاد المصري
93-92	1- الناتج المحلي الاجمالي
94-93	2- الدين الداخلي في مصر
96-95	3- التضخم
99-97	ثالثاً - التطور التاريخي للقطاع المصرفي لمصر
100-99	رابعاً- الاجراءات الاحترازية للقطاع المصرفي المصري في ظل الأزمة العالمية 2008
102-100	خامساً - إجراءات السياسة النقدية في ظل ثورة 25 يناير 2011
103-102	سادساً - تحوط القطاع المصرفي المصري في مجابهة جائحة كورونا
108-104	سابعاً- الدورة المصرفية في مصر
107-105	1- الائتمان
108-107	2- الودائع
143-109	الفصل الثالث : القياس الكمي لاثر التقلبات الاقتصادية على الدورة المصرفية :
109	تمهيد
122-110	المبحث الأول : توصيف استقرارية متغيرات البحث وتحليلها :
113-110	أولاً- سكون السلاسل الزمنية
115-113	ثانياً- نموذج الابطاء الذاتي الموزع ( ARDL )
115	ثالثاً- توصيف متغيرات النموذج
116	رابعاً - الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات العراق
119-117	خامساً - اختبار الاستقرارية (ADF) لمتغيرات البحث الخاصة في العراق
120-119	سادساً - الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات مصر
122-120	سابعاً - اختبار الاستقرارية (ADF) لمتغيرات البحث الخاصة في مصر
138-123	المبحث الثاني : اثر التقلبات الاقتصادية على الدورة المصرفية في العراق وفق انموذج (ARDL)
129-123	أولاً- اثر التقلبات الاقتصادية على الائتمان

133-129	ثانياً- اثر التقلبات الاقتصادية على الودائع
138-134	ثالثاً- اثر التقلبات الاقتصادية على السيولة
143-139	المبحث الثالث - التحليل الكمي لاثر التقلبات الاقتصادية على الدورة المصرفية في مصر:
139	اولاً - توصيف المتغيرات للأنموذج
140-139	ثانياً - اثر التقلبات الاقتصادية على الائتمان
141-140	ثالثاً- اختبارات النموذج
140	أ - الإختبارات الاقتصادية
141	ب - الإختبارات الاحصائية
142	رابعاً - تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة واجمالي الودائع
143 -142	خامساً - اختبارات النموذج
142	أ- الإختبارات الاقتصادية
143	ب- الإختبارات الاحصائية
147-144	الاستنتاجات والتوصيات
145-144	اولاً - الاستنتاجات
147-146	ثانياً - التوصيات
163-148	المصادر والمراجع
155 -148	اولاً - المصادر العربية
163 -156	ثانياً - المصادر الاجنبية
الملاحق	
المستخلص باللغة الانكليزية	

فهرست الجداول

الصفحة	العنوان	ت
55	تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الخاصة في العراق للمدة (2004-2020)	1
67	نشاط القطاع المصرفي العراقي في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2007-2020)	2
73	قائمة المركز المالي للمصارف التجارية في العراق لعام 2020	3
77	اجمالي الائتمان والودائع للمصارف التجارية في العراق للمدة (2004-2020)	4
83	أسعار فائدة المصارف التجارية للمدة (2004-2020).	5
85	مؤشرات القطاع المصرفي العراقي (2004-2020).	6
92	تطورات بعض المتغيرات الاقتصادية لمصر للمدة (2004-2020)	7
105	اجمالي الائتمان والودائع للمصارف التجارية في مصر (2004-2020)	8
115	توصيف المتغيرات الخاصة بالبحث	9
117	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات البحث الخاصة بالعراق بوساطة (ADF)	10
121	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات مصر بوساطة (ADF)	11
124	نتائج نموذج (ARDL) للعلاقة بين المتغيرات المستقلة ومتغير الائتمان في العراق	12
125	اختبار الحدود (Bounds Test) لدالة الائتمان (CR)	13
126	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين للائتمان (CR)	14
128	نتائج نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين (GDP)، (INF)، (DE) و (CR)	15
129	نتائج نموذج ARDL لدالة الودائع (S) في العراق	16
130	اختبار الحدود (Bounds Test) لدالة الودائع (S)	17
131	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الودائع (S)	18
133	نتائج نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين (GDP)، (INF)، (DE) و (S)	19
134	نتائج نموذج (ARDL) لدالة السيولة (M) في العراق	20
135	اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج لدالة السيولة (M)	21
136	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة السيولة (M)	22
138	نتائج نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين (GDP)، (INF)، (DE) و (M)	23
139	توصيف متغيرات البحث الخاصة في مصر	24

فهرست الاشكال والرسوم البيانية

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	مراحل الدورة الاقتصادية	20
2	مراحل الدورة المصرفية	27
3	تطورات الناتج المحلي الاجمالي والدين الداخلي في العراق للمدة (2004-2020)	58
4	معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2020)	60
5	نشاط القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2007-2020)	69
6	هيكل الجهاز المصرفي العراقي لسنة 2020	71
7	الدورة المصرفية في العراق	79
8	اجمالي الودائع للمصارف التجارية في العراق (2004-2020)	80
9	اجمالي اسعار الفائدة على القروض ( الدائنة) للمدة (2004-2020)	84
10	تطورات مؤشرات القطاع المصرفية للمدة ( 2004 - 2020 )	87
11	تطورات الناتج المحلي الاجمالي والدين الداخلي في مصر للمدة ( 2004 - 2020 )	94
12	تطورات معدل التضخم في مصر للمدة (2004-2020)	96
13	هيكل الجهاز المصرفي المصري 2020	98
14	الدورة المصرفية في مصر	106
15	اجمالي الودائع للجهاز المصرفي في مصر للمدة (2004-2020)	108
16	استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث الخاصة في العراق	116
17	استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث الخاصة في مصر	120
18	استقرارية الانموذج المقدر لمتغيرات (DE)، (GDP)، (INF)، (CR)	127
19	استقرارية الانموذج المقدر لمتغيرات (DE)، (GDP)، (INF)، (S)	132
20	استقرارية الانموذج المقدر لمتغيرات (DE)، (GDP)، (INF)، (M)	137

فهرست الملاحق

رقم الملاحق	العنوان
1	استقرارية السلاسل الزمنية للانتمان في العراق
2	استقرارية السلاسل الزمنية للودائع في العراق
3	استقرارية السلاسل الزمنية للسيولة في العراق
4	استقرارية السلاسل الزمنية للنتائج المحلي الاجمالي في العراق
5	استقرارية السلاسل الزمنية للتضخم في العراق
6	استقرارية السلاسل الزمنية للدين الداخلي في العراق
7	استقرارية السلاسل الزمنية للانتمان في مصر
8	استقرارية السلاسل الزمنية للودائع في مصر
9	استقرارية السلاسل الزمنية للتضخم في مصر
10	استقرارية السلاسل الزمنية للدين الداخلي في مصر
11	استقرارية السلاسل الزمنية للنتائج المحلي الاجمالي في مصر
12	نتائج اختبار الانحدار الذاتي للإبطاء ( ARDL ) للانتمان الخاص بالعراق
13	نتائج اختبار الانحدار الذاتي للإبطاء ( ARDL ) للودائع الخاص بالعراق
14	نتائج اختبار الانحدار الذاتي للإبطاء ( ARDL ) للسيولة الخاص بالعراق
15	نتائج اختبار الحدود ( ARDL ) ( Bonds Test ) للانتمان
16	نتائج اختبار الحدود ( ARDL ) ( Bonds Test ) للودائع
17	نتائج اختبار الحدود ( ARDL ) ( Bonds Test ) للسيولة
18	نتائج اختبار الارتباط وعدم التجانس ( ARDL ) للانتمان
19	نتائج اختبار الارتباط وعدم التجانس ( ARDL ) للودائع
20	نتائج اختبار الارتباط وعدم التجانس ( ARDL ) للسيولة
21	اختبار تصحيح الخطاء للعلاقة القصيرة وطويلة الأجل ( ARDL ) للانتمان
22	اختبار تصحيح الخطاء للعلاقة القصيرة وطويلة الأجل ( ARDL ) للودائع
23	اختبار تصحيح الخطاء للعلاقة القصيرة وطويلة الأجل ( ARDL ) للسيولة
24	انموذج الانحدار الذاتي المتعدد لمتغيرات البحث الخاصة في مصر

**المقدمة ،  
ومنهجية البحث ،  
والدراسات السابقة**



## المقدمة

يعد القطاع المصرفي مصدراً رئيساً وحيوياً في تحفيز الاقتصاد في الدول جميعها؛ إذ يتمثل النشاط المصرفي حديثاً (إضافة إلى عمله التقليدي) بتقديم طيف واسع من الخدمات الالكترونية ، فضلاً عن الاستثمارات الحقيقية والمحفظية ، حتى بات يطلق عليها بالمصارف الشاملة ؛ لذا يعدّ القطاع المصرفي أداة حقن للاقتصاد يمدّه بالتمويل اللازم لتمويل الأنشطة المختلفة على المستوى المحلي والدولي، لتحقيق أهداف عدة ، وبالتالي فإن التطورات الكبيرة والسريعة التي يشهدها العالم انعكست على تطور الأداء المصرفي التجاري ولم تعد تعمل المصارف بوتيرة واحدة، فقد استحدثت مهام وخدمات مالية حديثة لموائمة التطور الاقتصادي الحاصل ، وفي ظل ذلك التطور تبقى السياسة الائتمانية أسيرة التقلبات الاقتصادية أو ما يطلق عليها بالدورة الاقتصادية ؛ إذ تتوسع المصارف في مرحلة الانتعاش وينكمش أدائها في مرحلة الركود مما ينعكس على ارتفاع المخاطر المتمثلة بالتعثر المصرفي وتقلبات الأسعار ومخاطر السوق،...الخ)، نتيجة الحساسية المفرطة للقطاع المصرفي اتجاه تلك التقلبات، ففي النهاية العمل المصرفي هو ثقة بين المصارف والجمهور! وأي تغيرات تطرأ سيكون وأقعها أكبر على الأداء المصرفي، والقطاع المصرفي في العراق وفي مصر شهدا انعكاسات التقلبات الاقتصادية واستطاعا نتيجة المرونة الكافية من امتصاص تلك التقلبات ومواصلة أدائهما، فقد شهدت الدورة المصرفية لكلا القطاعين توسعاً ملحوظاً ، لذا فإن البحث الحالي هو تحليل استقرائي لاستجابة القطاع المصرفي (الدورة المصرفية) للتقلبات الاقتصادية في المدة (2004-2020) .

## منهجية البحث

### أولاً - أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في جانبين :

اولهما: أهمية تحليل التقلبات الاقتصادية وكيفية استجابة القطاع المصرفي في العراق ومصر ( الدورة المصرفية ) وما لهما من انعكاس على النشاط الاقتصادي.

الأخر: تقديم مقترحات لمن هم في مركز القرار واعطاء رؤية مستقبلية لإجراءات التحوط فضلاً عن أن البحث ممكن أن يغني حقل المعرفة العلمية بمعارف جديدة تتيح الأبحاث العلميّة وللباحثين فرصة لرفع مستوى العلمي والبحثي .

### ثانياً - مشكلة البحث :

تحدد مشكلة البحث بالأسئلة الآتية التي ستكون مداراً لتلك الجدلية :

- 1- ما مدى حساسية القطاع المصرفي في العراق ومصر تجاه التقلبات الاقتصادية؟
- 2- ما الاجراءات الاحترازية التي لجأ اليها كلا القطاعين في ظل تقلبات الدورة الاقتصادية ؟
- 3- ما مدى انعكاس واقع الانشطة المصرفية على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في المدة قيد البحث ؟
- 4- كيف استجاب القطاعان للدورة الاقتصادية وما فاعلية أداء ذلك القطاع على الاقتصاد في كلا البلدين ؟
- 5- ما النتائج المتوخاة من تحليل الدورة المصرفية لكلا القطاعين لصانعي القرار وللباحثين ولطلبة البحث العلمي؟

**ثالثاً - فرضية البحث :**

ينطلق البحث من فرضية مفادتها :

ان التقلبات الاقتصادية لها اثار سلبية واخرى ايجابية على القطاع المصرفي في العراق ومصر استطاع من خلالها تقديم طيف واسع من الخدمات وباشكالها كافة مما ينعكس في نهاية المطاف على الرفاهية المجتمعية والاقتصادية .

**رابعاً - أهداف البحث :**

يهدف البحث لمعرفة الاثر الذي ولدته التقلبات الاقتصادية في القطاع المصرفي في كلاً من العراق ومصر في المدة (2004 - 2020) .

**خامساً - الحدود الزمانية :**

يشتمل البحث على سلسلة زمنية امتدت من ( 2004 - 2020 )

لمؤشرات التقلبات الاقتصادية ومؤشرات الدورة المصرفية .

**سادساً - الحدود المكانية للبحث :**

1- القطاع المصرفي العراقي .

2- القطاع المصرفي المصري .

لتغطية الأهداف التي يسعى إليها البحث قسّم البحث على ثلاثة فصول فضلاً عن المستخلص والمنهجية والدراسات السابقة ، ليختم بأهم الاستنتاجات والتوصيات ؛ إذ تتناول **الفصل الأول** : تأطيراً نظرياً لمفهوم التقلبات الاقتصادية وأثرها في القطاع المصرفي ، وقسم على ثلاثة مباحث ، **المبحث الأول** يوضح ( التقلبات الاقتصادية ومظاهرها والأسباب المفسرة لها ) ، أما **المبحث الثاني** فتناول ( الدورة المصرفية ، ومراحلها والأسباب المفسرة لها ) ، وضح **المبحث الثالث** ( أثر التقلبات الاقتصادية على القطاع المصرفي ) ، وجاء **الفصل الثاني** : ليتضمن تحليل أداء القطاع المصرفي العراقي والمصري في ظل التقلبات الاقتصادية وقسّم الفصل على ثلاثة مباحث ، **المبحث الأول** يوضح فيه ( تحليل أداء القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية ) ، وليوضح **المبحث الثاني** ( تحليل مؤشرات السياسة الائتمانية للمصارف التجارية العراقية ( الدورة المصرفية )) ، أما **المبحث الثالث** فقد تضمن ( تحليل أداء القطاع المصرفي المصري في ظل التقلبات الاقتصادية إنموذجاً مقارناً ) أما **الفصل الثالث** : وهو القياس الكمي لاثر التقلبات الاقتصادية على الدورة المصرفية ، فقد قسّم على ثلاثة مباحث تتناول **المبحث الأول** (توصيف استقرارية متغيرات البحث وتحليلها ) ، أما **المبحث الثاني** فقد وضح (تحليل العلاقة الدالية لمتغيرات الاقتصاد العراقي على وفق إنموذج (ARDL) ) ، و**المبحث الثالث والأخير** تضمن (( توصيف وتقدير العلاقة بين متغيرات مصر)) .

### دراسات سابقة

**تهدف** الحاجة إلى إدراج أدلة تجريبية لمعرفة طرق التحليل الوصفي والكمي المعتمدة والاستفادة منها، فضلاً عن المعالجات التي اعتمدها تلك الدراسات ، و ما توصل إليه الباحثون ، وبيان مدى التشابه والاختلاف بين الدراسة قيد البحث والدراسات السابقة وفيما يأتي أهم تلك الدراسات :

**أولاً - دراسات سابقة ( عربية ) ، دراسة ( 2021 : راهي ) :**

بحث بعنوان " الأزمة المالية في العراق وأثرها في الاداء المصرفي "  
دراسة تحليلية للمدة (2019-2008)

المصارف التجارية العراقية	عينة الدراسة
دراسة التحليل المالي لمؤشرات الأزمة المالية في العراق ، وقياس أثر المؤشرات الأزمة المالية على مؤشرات الأداء المصرفي	هدف الدراسة
تعتمد الدراسة على الاسلوب الوصفي والتحليلي	اسلوب الدراسة
توضح النتائج أن اثر مؤشر الأزمة المالية (الأيراد النفطي ) ذات تأثير معنوي على المتغير التابع (الودائع المصرفية ) ، أما مؤشر (الدين العام ، عجز الموازنة ) لم تثبت معنويتهما على المتغير التابع (الودائع المصرفية ) .	الاستنتاجات
وجه الشبه بين الدراستين من خلال بعض المتغيرات الخاصة بالقطاع المصرفي العراقي منها الودائع والائتمان .	أوجه التشابه مع الدراسة الحالية
تختلف الدراسة في النموذج القياسي المستعمل وبعض المؤشرات الخاصة بالأزمة في العراق .	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
الاستفادة من الجانب النظري كون الدراسة تناولت الأزمة المالية في العراق وتحليل بعض المتغيرات المشابهة كالودائع والائتمان .	مدى الاستفادة من الدراسة
تناولت تحليل مؤشرات التقلبات الاقتصادية المتمثلة بـ ( الناتج المحلي الاجمالي، والتضخم ، والدين الداخلي ) واثرها على الدورة المصرفية المتمثلة بـ (الائتمان ، والودائع ، والسيولة ) في العراق ومصر للمدة (2004-2020) باستخدام نموذج الابطاء الذاتي (ARDL) للعراق اما مصرفقد استخدم نموذج الانحدار المتعدد (دالة لوغرتمية) .	ما تميزت به الدراسة الحالية

ثانياً - دراسات سابقة ( اجنبية ) :

1- دراسة ( Wijewardena،2012 ) .

بحث بعنوان " تقلبات الاقتصاد الكلي و معضلة البنوك "

MACROECONOMIC FLUCTUATIONS ANDBANKERS' DILEMMA

القطاع المصرفي في سريلانكا	عينة الدراسة
إن دورات الإزدهار والكساد هي قاعدة اقتصادات العالم وليست استثناء تحدث بسبب السلوك غير الخفي للظواهر الطبيعية التي تحكمها قوانين الطبيعة بدلاً من قوانين البشر .	هدف الدراسة
استخدام التحليل لأسباب الإزدهار والكساد للدورات باستعمال التحليل الوصفي .	أسلوب الدراسة
يجب على المصرفيين تحديد طول الدورة التي يمر بها الاقتصاد ، وما إذا كانت الأسباب الكامنة قصيرة الأجل أو طويلة الأجل ، وما إذا كانت استجابة السلطات لدورة الإزدهار والكساد حكيمة أو غير حكيمة .	الاستنتاجات
أوجه الشبه بين الدراستين يظهر من خلال كيفية تعامل المصارف مع الدورات الاقتصادية	أوجه التشابه مع الدراسة الحالية
(Wijewardena،2012) تختلف الدراسة بالاسلوب القياسي المستعمل والمتغيرات	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
في كيفية تعامل القطاع المصرفي مع الدورات الاقتصادية والخسائر الناجمة عنها .	مدى الاستفادة من الدراسة
تناولت الدراسة تحليل مؤشرات التقلبات الاقتصادية المتمثلة بـ ( الناتج المحلي الاجمالي، والتضخم، والدين الداخلي ) واثرها على الدورة المصرفية المتمثلة بـ( الائتمان ، والودائع ، والسيولة ) في العراق ومصر للمدة (2004-2020) باستخدام انموذج الابطاء الذاتي (ARDL) للعراق اما مصر فقد استخدم انموذج الانحدار المتعدد (دالة لوغرتمية) .	ما تميزت به الدراسة الحالية

2 - دراسة ( Barczyk .2018 ) :

بحث بعنوان " دورة الأعمال والدورات في القطاع المصرفي في الاقتصاد البولندي في الأعوام  
" 2017-2000

Influence of economic cycles on banking  
THE BUSINESS CYCLE AND CYCLES IN THE BANKING SECTOR  
IN THE POLISH ECONOMY IN THE YEARS 2000-2017

القطاع المصرفي البولندي	عينة الدراسة
تحليل تأثير دورات الأعمال العامة على التغيرات في نشاط البنك المركزي والمصارف التجارية في بولندا.	هدف الدراسة
استخدمت الدراسة اسلوب tramo-seats في عملية عزل الدورات المصرفية فضلاً عن مرشح Prescott-hodrick	أسلوب الدراسة
لا يقتصر الأمر على وجود دورات الأعمال في الاقتصاد البولندي فحسب، بل يشمل أيضاً وجود دورات مصرفية في القطاع المصرفي البولندي .	الاستنتاجات
وجه الشبه بين الدراستين يظهر من خلال عرض الدراستين لموضوع الدورة المصرفية والتقلبات الاقتصادية .	أوجه التشابه مع الدراسة الحالية
تختلف دراسة (Barczyk,2018) في تحليل اثر الدورة المصرفية على دورات الاعمال .	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
الاستفادة من الجانب النظري كون الدراسة تناولت الدورة المصرفية وتحليل بعض المتغيرات المشابهة كالنتائج المحلي الاجمالي والائتمان .	مدى الاستفادة من الدراسة
تناولت الدراسة تحليل مؤشرات التقلبات الاقتصادية المتمثلة بـ ( الناتج المحلي الاجمالي، والتضخم ، والدين الداخلي ) واثرها على الدورة المصرفية المتمثلة بـ ( الائتمان ، والودائع ، والسيولة ) في العراق ومصر للمدة (2004-2020) باستخدام نموذج الابطاء الذاتي (ARDL) للعراق اما مصرفقد استخدم نموذج الانحدار المتعدد (دالة لوغرتمية) .	ما تميزت به الدراسة الحالية

# الفصل الأول

(( تأطير نظري لمفهوم التقلبات الاقتصادية واثرها في القطاع المصرفي ))

المبحث الاول : التقلبات الاقتصادية ومظاهرها والأسباب المفسرة لها .

المبحث الثاني : الدورة المصرفية مراحلها والأسباب المفسرة لها .

المبحث الثالث : أثر التقلبات الاقتصادية على القطاع المصرفي ( الدورة المصرفية ) .



## الفصل الأول

((التقلبات الاقتصادية والدورة المصرفية أطار نظري))

مَهَيِّد :

ما زال الاقتصاد الحديث يأخذ الشكل الدوري في حركته عبر الزمن ، وإن التقلبات الاقتصادية تتحرك في مفاصله جميعها ، إذ ينتقل من الانتعاش إلى الركود ثم ينهض من جديد ، فيعمل القطاع المصرفي المتمثل بالدورة المصرفية و سنوضح في هذا الفصل مفهوم التقلبات الاقتصادية وكيفية استجابة الدورة المصرفي لتلك التقلبات تَأطيراً مفاهيمياً بالاعتماد على المراجع والأدبيات الاقتصادية ، وعليه قسم هذا الفصل على ثلاثة مباحث على وفق الآتي :-

- ❖ المبحث الأول : مفهوم التقلبات الاقتصادية ومظاهرها والأسباب المفسرة لها .
- ❖ المبحث الثاني : مفهوم الدورة المصرفية مراحلها والأسباب المفسرة لها .
- ❖ المبحث الثالث : أثر التقلبات الاقتصادية على القطاع المصرفي ( الدورة المصرفية ) .

## المبحث الأول

### التقلبات الاقتصادية ومظاهرها والأسباب المفسرة لها

#### أولاً - مفهوم التقلبات الاقتصادية : The Concept of Economic Fluctuations

يتقلب النشاط الاقتصادي بين الحين والآخر ، ولا يسير على وفق وتيرة واحدة داخل اطار الاقتصاد المحلي ذاته، وهذا ناتج من أسباب عدة منها اقتصادية وسياسية واجتماعية ، ومنها مؤشرات خارجية ، فمصطلح التقلبات الاقتصادية يشير إلى أن الاستقرار غير متحقق في مستوى النشاط الاقتصادي للدولة ، وما يرتبط به من انعكاسات بما في ذلك الآثار السلبية والإيجابية ، فقد تكون تلك التقلبات ذات طابع وقي أو يغلب عليها الطابع الدوري المستمر، إذ اختلفت التقلبات الاقتصادية على مرّ السنوات فمنها ما كان تأثيره طويلاً ، ومنها ما كان قصيراً وعند الحديث عن التقلبات ذات الطبيعة الوقتية فإنها سرعان ما تزول بزوال الأسباب التي أدت إليها (Sant & Paul،1997:3).

منذ ظهور الأسواق المالية في القرن السابع عشر، ظهرت في الأسواق الهولندية\* أولى التقلبات ، ما بين عام (1634 - 1637) التي كانت من أكثر الاقتصاديات الأوروبية تقدماً ، ويعود السبب للمضاربة على الأصول الخاضعة للتبادل ، وبعد عام (1770) مر الاقتصاد البريطاني بأزمات متعددة توالى عليه ، كالأزمة العالمية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي ، إذ كانت من أطول الدورات في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي واصعبها ، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية اكتسبت الدورة الاقتصادية سمات جديدة ، نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (معروف،2005:135).

\*الأزمة الهولندية سميت بأزمة (التوليب) وهي زهرة تم استيرادها من تركيا فقد تضاعفت اسعارها إلى 10 اضعاف لتراجع بعد ذلك مما أدى إلى افلاس الاف المستثمرين وخسارة بيوتهم وعقارتهم والمواشي الخاصة بهم.

## الفصل الأول .... المبحث الأول : التقلبات الاقتصادية ومظاهرها والأسباب المفسرة لها

يشير مفهوم التقلبات الاقتصادية إلى تذبذب وتيرة تنمية الموارد الاقتصادية المختلفة وقد يكون هناك استغلال أمثل للموارد الاقتصادية في مدة معينة من دون الأخرى ، مما يؤدي إلى انخفاض في اوقات أخرى، ويتكرر ذلك الوضع بين الحين والآخر، ولذلك تستغل الموارد الاقتصادية بطريقة مواتية في مدة ما ، ويترك جزء منها غير مستخدم في مدة أخرى، أي تسود حالة اللاستقرار، وهذا ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي الذي يمثل العمود الفقري للمجتمع (جاد الله، غرس الدين، 2005:15).

يحاول الاقتصاديون الكينزيون دائماً تحديد متطلبات الاقتصاد الفعال، فهم يرون أن "البيئة المستقرة هي شرط ضروري للكفاءة الاقتصادية، إذ يتمثل الاستقرار الاقتصادي في ثلاثة أهداف اقتصادية، وهي نمو الإنتاج الفعلي ، والتوظيف الكامل واستقرار الأسعار وبصورة أخرى، فإن التقلب هو انحراف القيم الفعلية للمتغير عن اتجاهها العاماً (Fiorito&Kollintzas,1994:235).

تتبع التقلبات الاقتصادية من التغيرات المتناوبة والسريعة في المتغيرات الاقتصادية وهي إحدى خصائص النظام الاقتصادي المعتمد على قوانين المنافسة و السوق ، ويمكن تعريف التقلبات الاقتصادية بأنها تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار، وتسمى أيضاً بالدورات الاقتصادية وهي التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم والإنكماش والبطالة وتتسم هذه الدورات بتكرار حدوثها، وتجدر الإشارة إلى أن كل الأزمات الاقتصادية مصدرها هو التقلبات الشديدة في جزء أو كل المتغيرات الاقتصادية ، وسرعان ما تتفاعل التقلبات في المتغيرات المالية و الحقيقية لتشكل خليطاً من التأثيرات المتبادلة والتي تفجر الأزمة الاقتصادية (الطيب، 2018:7).

عرفت التقلبات الاقتصادية أيضاً على أنها التغير في معدلات استغلال الموارد الاقتصادية المختلفة فقد يكون هناك استغلال أمثل للموارد الاقتصادية في مدة زمنية معينة

## الفصل الأول .... المبحث الأول : التقلبات الاقتصادية ومظاهرها والأسباب المفسرة لها

ويتمثل النمو في الاتجاه العام ثم ينقلب الوضع لينخفض معدل الاستغلال في مدة أخرى (حجازي، 2010:35).

وتعني أيضاً التذبذبات المتكررة ، ولكنها غير متتبا بها ، وغير منتظمة انتظاماً عاماً في النشاط الاقتصادي ، وتأخذ مجراها عبر السنين ، وتحدث التذبذبات في المتغيرات الاقتصادية الكلية عادةً ، مثل الانتاج ، الدخل ، والعمالة والأسعار ، وفي بعض الأحيان تصيب هذه المتغيرات في نفس الاتجاه والوقت نفسه ولكن بمعدلات مختلفة (داوود، 2016:267).

وعليه فإن التقلبات الاقتصادية تأخذ الصبغة الدورية، فقد أشار الاقتصادي سامويلسون إلى أن الاقتصاد لا ينمو بطريقة متسلسلة ومتناسقة، ووتيرة النشاط الاقتصادي غير مستقرة وغالباً ما تكون مصحوبة باضطرابات عديدة تختلف آثارها من حيث الحدة ، والمدة ، والعمق على أوجه من النشاط الاقتصادي في الدول ، إذ تواجه مرحلة من التوسع والإزدهار الاقتصادي وتمتد لسنوات عدة ، تليها بعد ذلك سنوات من الركود والكساد، وبالتالي يصاب النشاط الاقتصادي بالشلل شبه التام ، فينخفض الناتج القومي والدخل الحقيقي وتتراجع الأرباح وتقفز البطالة إلى مستويات مرتفعة مع خسارة أعداد كبيرة من العمال لوظائفهم ( بول سامويلسون، واخرون، 2006:585).

مما تقدم يتضح ان التقلبات الاقتصادية هي عبارة عن تذبذبات متناوبة وسريعة غير متتبا بها وغير منتظمة تحدث في المتغيرات الاقتصادية او في استغلال الموارد الاقتصادية اي قد يكون هناك استغلال امثل في مدة زمنية معينة ويتمثل النمو في الاتجاه العام ثم ينقلب الوضع لينخفض معدل الاستغلال في بعض الاحيان ، وعليه تسعى الدول إلى تحقيق حالة الاستقرار الداخلي والخارجي، وتلافي مشاكل التقلبات الاقتصادية بوضع حلول عدة تتناغم فيها السياسات المالية والنقدية والتجارية جميعها ، ففي حالة تباطؤ النمو تلجأ الحكومات إلى إجراءات مالية فاعلة بزيادة الانفاق ، وتخفيض الضرائب لتنشيط الأسواق بالتناغم مع الاجراءات النقدية كتخفيض سعر الفائدة مما ينعكس على رفع الطلب وبالتالي تنشيط الاسواق سعياً لحالة التباطؤ والنمو ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما مظاهر التقلبات الاقتصادية وأثارها ولماذا تحدث؟

### ثانياً - مظاهر التقلبات الاقتصادية :Manifestations of Economic Fluctuations

**1- المديونية الخارجية :** تعد المديونية الخارجية من أهم مسببات التقلبات الاقتصادية، فقد كانت أغلب الدول تعاني من المديونية ، ولاسيما بعد حركة الاستقلال التي حصلت مطلع ستينيات القرن الماضي ، لتمويل عجز ميزان المدفوعات وتعويض نقص الادخارات المحلية، وتعد المديونية محط جدل فكري بين المدارس الاقتصادية، فالمدرسة الكلاسيكية نادت بتوازن الميزانية ، وبالتالي عدم تأييد الاقتراض على عكس المدرسة الكينزية التي نادت بفكرة التمويل بالعجز، (الويزة، 2021:8) ، إذ تنشئ الديون الخارجية نتيجة خلل في الهيكل الاقتصادي للدول وتارة يعود لأسباب امنية وسياسية او لأسباب إجتماعية كزيادة النمو السكاني، في ظل محدودية الموارد المتاحة وعلى الرغم من تعدد اسباب المديونية الخارجية، إلا إنها تبقى من أهم المشكلات التي تواجه الدول .

**2- تقلبات اسعار الصرف :** تؤثر تقلبات سعر صرف العملة المحلية على مختلف المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ، كمعدلات النمو و التضخم و البطالة ومرونة الجهاز الانتاجي وسوق العمل ، فضلاً عن وضع ميزان المدفوعات، إذ تعد تلك المؤشرات الأساس في تقييم مدى نجاح أي منظومة اقتصادية وسلامتها ، ففي البلدان المتقدمة تلجأ الإدارة الاقتصادية لاستقرار النمو ومعدلات التضخم بضبط حركة سعر الصرف ، فيما نجد أن معظم البلدان النامية هدفها ينحصر في تقليص معدلات التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات بإدارة سعر الصرف. ومن المعلوم أن التحكم بسعر الصرف هو من إحدى المهام الأساسية التي يضطلع بها البنك المركزي ، فعن طريق السياسة النقدية تحاول السلطة النقدية التحكم بسعر الصرف ، ويعد الاستقرار النقدي أحد أهم الشروط لتحقيق استقرارية القيمة الخارجية للعملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية عند محاولة تلك السياسة تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، وذلك لانعكاس تقلبات الصرف بدرجة أساسية على مرونة الجهاز الانتاجي وحركة الصادرات والاستيرادات، وقد

## الفصل الأول .... المبحث الأول : التقلبات الاقتصادية ومظاهرها وأسباب المفسرة لها

شهد العالم تقلبات سعر الصرف منذ نهاية الحرب العالمية الأولى والخروج من قاعدة الذهب عام 1972 وتوج رسمياً بمؤتمر جماكيا 1976، لتأخذ أسعار العملات مسارات آخر وهو التعويم الحر (الونداوي، 2010: 112).

**3- تقلبات السوق والبورصة :** يوظف المستثمرون في معظم البلدان مدخراتهم في الاستثمار في السندات الحكومية (الدين القومي) ، لتعويض جزء من العجز المالي ، أو شراء شركات الأوراق المالية في الصناعات التجارية والصناعية والخدمية. واستثمار المضاربة المالية بين المستثمرين والمساهمين هي الطريقة الأساسية في عمل البورصة ، وأحياناً تتضمن مخاطر كثيرة وأحياناً تؤدي إلى الانهيار التام لأسواق الأسهم والسندات. وتسبب بدورها في أزمة واسعة النطاق تنعكس على استقرار العملة المحلية وانخفاض قيمتها وسعر صرفها فقد أفلس بعض الشركات بسبب انخفاض قيمة الأسهم نتج عنها الفقر والبطالة وانهيار قوتهم الشرائية ، بسبب التقلب الناتج عن ذلك قد يؤدي إلى أزمة (Solnik,2000:176).

وأيضاً تحدث تقلبات السوق عندما يكون العرض والطلب غير متوازن ، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة العرض السلعي مما ينعكس على ركود السوق المحلية، كل هذا له علاقة بالقوة الشرائية وتذبذب الأسعار أو ربما يتفوق الطلب الكلي على العرض الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع ، وزيادة أرباح المنتجين وذلك يدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج وزيادة مستويات التوظيف وزيادة الأجور (Pilbeam,2010:260).

**4- تقلبات سعر الفائدة :** تنتج تقلبات أسعار الفائدة من الاختلالات التي تحدث بين معدلات العائد المتوقع الحصول عليه وبين معدلات العائد الفعلي ، وذلك بسبب التغيرات السوقية في المدة الاستثمارية، وإن تقلبات معدلات الفوائد المصرفية ، تمثل أحد مظاهر التقلبات الاقتصادية التي تقضي إلى اختلال عميق في توازن قوى السوق الاقتصادية ، وبالتالي يختلف أثر تقلبات تغير أسعار الفائدة بحسب نوع الورقة المالية أو المحفظة ، إذ نجده أكبر في حالة الأوراق المالية ذات الدخل الثابت كالسندات

## الفصل الأول .... المبحث الأول : التقلبات الاقتصادية ومظاهرها وأسباب المفسرة لها

والأسهم الممتازة مقارنة بالأوراق المالية ذات الدخل المتغير كالأسهم العادية ، إذ يوظف المستثمرون في مدخراتهم في شراء السندات الحكومية ، لأنها أكثر ثقة ومضمونه السداد أو لشراء أسهم في الشركات التجارية والصناعية والخدمية ، وفي بعض الأحيان تكون المضاربات المالية للمستثمرين مخاطر كبيرة ، ربما تتسبب في انهيار كامل لأسواق الأسهم والسندات (Mondher,2005:209).

**5- تقلبات المستوى العام للأسعار:** تعدّ النقود اللاعب الأساس والمحرك الفعلي للفاعليات الاقتصادية جميعها، ولا ينحصر تأثيرها في كمية العملة المصدرة وإنما بسرعة دورانها، وبالتالي فإن تقلبات قيمة النقود وانعكاس ذلك على مستوى الأسعار له آثار جمة ، قد تكون سلبية في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي ، وقد تكون سياسة الدولة لتحفيز الصادرات في ظل حسن تخصيص الموارد ومرونة الجهاز الإنتاجي ( شرط مارشال- لينر) ، وعليه يتفق الاقتصاديون كافة على دور النقد ، ولكن يختلفون في تحليل حجم الأثر الذي تحدثه كمية النقود في تقلبات الأسعار وتوقيت ذلك ، إذ يرى دعاة النظرية الكمية التقليدية إلى أن كمية النقود هي المؤثر الأساس فهي جدار يخفي خلفه القيم ، في الجانب الآخر ويرى انصار نظرية كمية النقود الجديدة ( مدرسة شيكاغو ) إلى تأثير النقود بشرط ربطها مع نمو الإنتاج ، أي بمعنى أن التقلبات الاقتصادية تنشأ حينما يرتفع أو ينخفض نصيب الوحدة من الإنتاج من كمية النقود المتداولة ، أما الكينزيون فيرجعون سبب التقلبات في المستوى العام للأسعار إلى تقلبات حجم الطلب الكلي أو حجم الإنفاق الكلي، وعليه يلاحظ أنه على الرغم من كون كمية النقود المؤثر الأساس لما يحدث من تغيرات إلا أنها ليس المؤثر الوحيد فقد يكون التغيير في مستوى الأسعار ناتجاً عن أسباب أخرى غير كمية النقود مثل المضاربات في الأسعار والوهم الذي يصيب بعض فئات المجتمع تجاه سلعة ما(زكي،2010:87).

مما تقدم يمكن القول إن أي نشاط اقتصادي يتأثر بقيمة الوحدة النقدية وعلى أساس ذلك ينكمش الاقتصاد ويزدهر نتيجة انعكاس تقلبات قيمة الوحدة النقدية على

## الفصل الأول .... المبحث الأول : التقلبات الاقتصادية ومظاهرها والأسباب المفسرة لها

عمل المؤسسات الاقتصادية ، ومنها المصارف التي تتأثر بشدة ضد أي تقلبات تحدث لما تتمتع به من حساسية في عملها كون العمل المصرفي عبارة عن ثقة بين المصارف والأفراد والحكومات.

**6- التقلبات السياسية والأمنية :** شهدت معظم دول العالم في القرن العشرين اوقات من عدم الاستقرار السياسي والأمني انعكست بوضوح على المشاريع التنموية في تلك الدول، إذ ان الخطط الاقتصادية والتنموية للسياسيين المعدة داخل البيت السياسي تتناغم وتتسجم مع الأفكار السياسية لذلك الحزب، التي من الممكن أن تصب في مصلحة البلد أو لا، لكنها ترمي إلى المصالح الشخصية أولاً ، الأمر الذي يعمق حالة التخلف الاقتصادي، أو عدم مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، فضلاً عن تراجع أداء المؤسسات المالية والنقدية بوضوح ، فالأمثلة على ذلك كثيرة ابتداءً من الحرب العالمية الأولى صعوداً، فالدول التي بقيت ساخنة وغير مستقرة في وضعها السياسي وأنظمتها الحاكمة، لم تخط في مجال البناء والتنمية وبقيت متخلفة كما هو في حروب الهند الصينية ، وحرب فيتنام ، وكوريا ولاوس 1956، وما حدث في دول منطقة الشرق الأوسط ، فالاستقرار السياسي يعني الأمن وسيادة القانون وإمكانية وضع رؤية مستقبلية تنموية ، يضمن القطاع الخاص نجاحه بحكم القانون بضوابط المشرعة له ، وحفاظ القطاع العام على الثروة والمال العام، لذا فان عدم الاستقرار السياسي يعني غياب القانون وفوضى الأمن وتبديد الثروة، وهجرة أصحاب رؤوس الأموال خوفاً على حياتهم وأموالهم، وغياب الخطط والبرامج الاقتصادية التي تطور وتحفظ القطاع العام من حيث إمكانية الانقلابات العسكرية والاهتمام بالسلطة والتمسك بها، وتسخير المال العام عسكرياً وتسليحاً وحرماً اهلياً ، وهو ما يعرقل ويتعارض بشكل بديهي مع برامج البناء والتنمية (ظاهر والظالمي، 2015:88).

**7- التقلبات الخارجية :** تعد الصدمات والازمات الاقتصادية الخارجية من أهم العوامل التي تنتج التقلبات الاقتصادية كما أوضح كينز بخصوص الأزمات نظراً للخصائص النفسية للأفراد ، فإن الاستهلاك الكلي للمجتمع دائماً ما يتخلف عن نمو إجمالي الدخل الحقيقي ،



## الفصل الأول .... المبحث الأول : التقلبات الاقتصادية ومظاهرها والأسباب المفسرة لها

ويتطلب من الدولة التدخل لحل الأزمة، باستخدام أكبر قدر ممكن من العمالة (نظرية التوظيف الكامل) ، ويرى أن حل الأزمة الاقتصادية لا يمكن أن يتحقق إلا بالتدخل الفعال للدولة في الحياة الاقتصادية ، بضبط كمية الاستهلاك العام والاستثمار ، واستخدام السياسات الضريبية ، ورفع نسبة الخصم وغيرها من الوسائل ، وبالتالي طالما تجد أزمة فان التقلبات الاقتصادية قائمة ، ويرى العالم (فريدريك إنجلز) إلى أن الوصف التقليدي للأزمة الاقتصادية غير دقيق، فهو يصف الأزمة على أنها توقف التجارة مع تكريس البضائع ، وتوقف البيع ، واختفاء النقود السائلة (السيولة النقدية) ويختفي معها الائتمان ، ثم تعلق المصانع ويفقد الغالبية من العمال وظائفهم لأنهم أنتجوا كثيراً من الوسائل ، يليه الإفلاس ، وسلسلة من البيع القسري ويستمر هذا الحصار لسنوات ، حتى يمتص السوق الفائض المتراكم من جديد (Press,2000:170-181).

وعليه وكل ما زادت شدة الصدمات والأزمات الاقتصادية أدت إلى زيادة التقلبات الاقتصادية مثال على ذلك أزمة (كوفيد-19) الأخيرة التي عصفت في العالم التي خلقت هبوط حاد في أسعار الأصول منذ تفشي الجائحة، فقد عانت الأصول من انخفاضات تعادل أو تزيد قيمتها، وأحدثت قفزة في فروق العائد، ولاسيما لشركات المستلزمات الطبية .

### ثالثاً - آثار التقلبات الاقتصادية The Effects of Economic Fluctuations:

إن التقلبات في النمو الاقتصادي حتمية وطبيعية فمع تقلب الأسعار المعتدل ينتج ردود فعل جيدة ، لذلك يمكن التعامل مع التقلبات الاقتصادية على أنها "مقياس" ضروري و "محك" فعال للنمو الاقتصادي ومع ذلك ، إذا كانت التقلبات في النمو الاقتصادي شديدة و مفرطة ، فهذا الشعور ينبأ بخطر تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي مما تعد السمة الرئيسية لأي أصل هي عائده الذي يعد عادة متغيراً عشوائياً ولاسيما ان تغيرات الاسعار تعد احد عوامل جذب المستثمرين ، لذا فان الاجراءات المتبعة في ظل التقلبات الاقتصادية هي : (Ladokhin,2009:5-8).

## الفصل الأول .... المبحث الأول : التقلبات الاقتصادية ومظاهرها والأسباب المفسرة لها

1- التنبؤ بالتقلبات أمر مهم للغاية ، ولأسيما للمؤسسات المهمة بتداول الأسهم وإدارة المحافظ المالية ويرتبط التقلب بالمخاطرة ، لأن المخاطرة هي عدم اليقين من النتائج السلبية لأحداث معينة ولكن مقياس التقلب هو امتداد للنتائج ، والتي تشمل على كل من النتائج الإيجابية والسلبية .

2- إن للتقلب أثراً مهماً في عدد من التطبيقات المالية ، والغرض الرئيس منه هو تقدير قيمة مخاطر السوق ، لأنه مقياس كمي ويستخدم التقلب عاماً لإدارة المحافظ وإدارة المخاطر ، وللمؤسسات المالية ، فإنه ليس من الضروري معرفة القيمة الحالية لتقلب الأصول المتداولة فقط ، بل القدرة على تقدير قيمتها في المستقبل.(Daly,2011:48).

3- بسبب التكامل المالي والعولمة وعوامل الاقتصاد الكلي ، سيكون للتقلبات في أسواق معينة تأثير على ظروف الأسواق الأخرى ، فقد يؤثر التقلب في سوق مالي معين على حالة العملة المحلية وسوق الصرف الأجنبي أو يؤثر على الوضع المالي للسوق المرتبط بالسوق المالي المتقلب .

4- التقلب هو المعيار الأساسي لتسعير المشتقات المالية ، وتعتمد خيارات التسعير الحديثة جميعها على تقنيات متغيرات التقلب لتقييم الأسعار (Ozdagli,2012:5-8).

### رابعاً - تقلبات الدورات الاقتصادية : Fluctuations in Economic Cycles

نجد مصطلح الدورات الاقتصادية أو ما يسمى بدورات الأعمال أو الدورات التجارية وهو مصطلح حديث نوعاً ما مقارنة بمصطلحات اقتصادية ذات صلة ، إذ كان يعبر عنه بالأزمات الاقتصادية قبل ان تكتشف ظاهرة الدورات الاقتصادية في القرن التاسع عشر ، فقد اعتمدت أبرز مفاهيم وتعريفات الدورة الاقتصادية على طريقتين أساسيتين لقياس الدورة الاقتصادية ومنها طرق كلاسيكية، تعتمد على تحليل عدم الاستقرار الدوري من حيث التوسعات والإنكماشات في مستوى النشاط الاقتصادي التي تُقاس عادةً بالنتائج

## الفصل الأول .... المبحث الأول : التقلبات الاقتصادية ومظاهرها وأسباب المفسرة لها

المحلي الإجمالي ، إذ تستند على تعريف الدورة الاقتصادية من Burns and Mitchell عام 1946، وأخرى حديثة أو تسمى بدورة ( النمو أو الانحرافات) التي يعنى بتحليل مراحل معدلات النمو ، أو التحركات في فجوات الانتاج ويستند ذلك إلى تعريف Robert Lucas للدورة الاقتصادية عام 1977 (Cotis,&Coppel,2005:5.6).

وبحسب المفهوم الكلاسيكي لم يكن حتى الأربعينيات من القرن الماضي تعريف شامل للدورة الاقتصادية ، إذ اقترحه Burns and Mitchell عام 1946 باستخدام البيانات الإحصائية لقياس الدورة الاقتصادية للولايات المتحدة ، إذ حددت بأنها نوع من التقلبات تحدث في الأنشطة الاقتصادية مجملها للدول الرأسمالية التي تخضع أنشطتها لآليات السوق ، وتستهدف هذه التقلبات متغيرات الاقتصاد الكلي كان ، وفي آن واحد وتظهر بموجات مستمرة من توسع ، وركود تليها مرحلة من كساد يتتبعها وقت انتعاش وفي مرحلة التوسع تندمج (Andrew&Bernanke,2001: 276).

أما حديثاً فقد عرفها Robert Lucas عام 1977 على أنها التحركات في الدخل القومي الاجمالي حول الاتجاه العام من النشاط الاقتصادي الكلي ، وتلك التحركات تكون غير منتظمة في عمقها، ومدتها ، ويمكن ملاحظة الانتظام بالتحرك المتزامن لعدد كبير من المتغيرات الاقتصادية، والحركة المنسقة وتسمى بدورات النمو. (Bosserelle,1999:39).

وعرفت أيضاً على أنها وصف للتقلبات التي تحدث في الناتج المحلي، ونجد أن التعريف هذا يختلف عن المفهوم الكلاسيكي للدورة الاقتصادية ، إذ أنها ليست مجرد تقلبات بموجات توسعية وانكماشية متتابعة في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي، وبالتالي حدوث توقف أو تباطؤ في نمو النشاط الاقتصادي الكلي لمدة زمنية معينة لا يعد كافياً بل له

## الفصل الأول .... المبحث الأول : التقلبات الاقتصادية ومظاهرها وأسباب المفسرة لها

حاجة إلى مدة أطول ، لأن الدورة الاقتصادية تمر بمراحل متغيرة ، يتطلب الأمر بحسب المفهوم الكلاسيكي انخفاضاً مطلقاً في النشاط الاقتصادي (Hymam,1997:495) ، مما تقدم تنقسم مراحل الدورات الاقتصادية على الآتي :

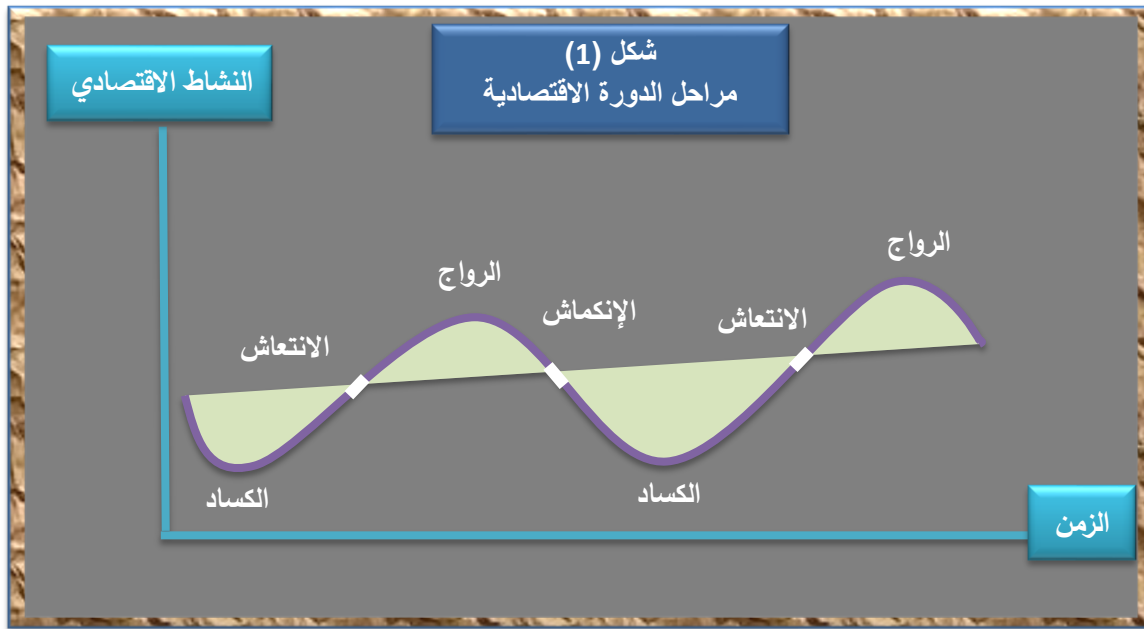
**1- الانتعاش (Recovery):** يبدأ النشاط الاقتصادي بالتحسن بعد وصوله إلى أدنى مستوى له فيزداد الإنتاج والدخل وتنخفض البطالة ، وترتفع أسعار بعض السلع والخدمات مما يتسبب في اختناق الإنتاج مع زيادة طفيفة في مستوى الأسعار من ضمنها أسعار الفائدة (السيرتي والفيل،2010:9).

**2- الـروج (Boom):** وهي قمة الانتعاش ، فيها يكون النشاط الاقتصادي في أوجه عظمته، فيزداد الإنتاج ، والدخول إلى أقصاها وتتحصر البطالة نهائياً وتبدأ الأسعار بالارتفاع باحتمالية حصول التضخم النقدي. وتنتهي هذه المرحلة بحصول الأزمة الاقتصادية حيث ينتقل إلى مرحلة الإنكماش، ويطلق عليها المرحلة بالرفاهية (الوزني، الرفاعي،2005:15).

**3- الـركود (deflation):** يمثل مرحلة يتقلص فيها الاقتصاد لمدة من الوقت ، إذ تبدأ الأسعار بالانخفاض ومنها أسعار الفائدة ، وينتشر الذعر التجاري، وترتفع البطالة وينخفض الدخل وحجم الإنتاج ، فضلاً عن ذلك ترفع نسبة الاحتياط القانوني وتنخفض التسهيلات المصرفية ، فضلاً عن ضعف التسويات والإيداعات المصرفية ، وغالباً ما تنخفض مشتريات المستهلكين بحدة في حين يتزايد مخزون قطاعات الأعمال من السلع الإنتاجية ويهبط الاستثمار (باكلي وديساي،2013:34).

## الفصل الأول .... المبحث الأول : التقلبات الاقتصادية ومظاهرها والأسباب المفسرة لها

4- الكساد (Depression): هو الانخفاض في النشاط الاقتصادي إلى أدنى مستوى في الدورة ، ويطلق عليه قاع الركود ، إذ تنخفض فيه الأسعار والإنتاج والأجور وتزداد البطالة وتنخفض الأرباح التجارية لبعض المشروعات، وتتحول إلى خسائر، كازمة الكساد العالمي (1929-1933) (Lee, Mezzanotti,2017:10). والشكل التالي يوضح مراحل الدورة الاقتصادية :-



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الادريسي ، عبد السلام، تحليل الاقتصاد الكلي، جامعة البصرة، 1981.

### خامساً - الأسباب المفسرة لتقلبات الدورات الاقتصادية :

#### The Reasons that Explain the Fluctuations of Economic Cycles:

##### 1- النظريات النقدية Critical Theories:

أشار فريدمان إلى أن التغيرات في النشاط الاقتصادي ترجع إلى التغيرات في عرض النقود ، ولاسيما التغيرات في مقدار النقود لكل وحدة إنتاج وأوضح أن مقدار النقود يزداد بمرحلة الانتعاش وينخفض وقت الركود ويقل النشاط الاقتصادي. (Friedman,1966:11).

## الفصل الأول .... المبحث الأول : التقلبات الاقتصادية ومظاهرها وأسباب المفسرة لها

أما كينز فقد أرجع حدوث الدورة الاقتصادية إلى التغيرات في الطلب الفعال وعواملها المؤثرة، أي الميل الحدي للاستهلاك، ومقدار الأموال المطلوبة، والعرض المحدد لأسعار الفائدة، وتتخذ قرارات الاستثمار بناءً على الكفاية الحدية للاستثمار، إذ أشارت نظرية جوغلار إلى أن الدورة الاقتصادية حتمية، ويمكن الحصول على تفسير منطقي ومنظم للدورة الاقتصادية من النظرية النقدية، فعندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة الإزدهار، تعتمد الدورة على الائتمان (Cheng Ge,2010:21).

إن إساءة استخدام الائتمان هي السبب في إنشاء دورة الأعمال، إذ إن التوسع في إصدار الائتمان يؤدي إلى تحفيز الطلب عليه للتوسع في الاستثمار، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة (Naito,2008:2).

وإن التغيرات في مستوى الإدخار، تأتي في حالة التوسع في الإنتاج، إذ ترتفع الأرباح التي تعد الممول الرئيس للإدخار، مما تنعكس على رفع قدرة المصارف على منح الائتمان عند زيادة عرض المدخرات وعند الزيادة الطلب على المدخرات لتمويل الائتمان الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الأرباح لارتفاع أسعار الفائدة والإدخار، وبالتالي ينخفض الائتمان المطلوب والاستثمار ومن ثم الإنتاج ويصل الاقتصاد إلى مرحلة الركود (Bagus,2010,13).

### 2- النظرية المناخية Climatological Theory:

تسبب التغيرات المناخية تقلبات في الدورات الاقتصادية، وقد أجريت محاولات عدة، إلا أنها لم تقدم تفسيراً للأزمة أكثر من التقلبات الدورية، وبالتالي يمكن اعتبار النظريات المناخية هي من المحاولات الجريئة في تفسير الدورات الاقتصادية، ومن النظريات المهمة نجد نظرية البقع الشمسية للعالم الاقتصادي عام 1875 **William Stanley Jevons** الذي أوضح فيها أن التقلبات الاقتصادية تعود إلى الظاهرة الفلكية (البقع الشمسية)، إذ حاول ربط تقلبات الحاصلة في المحاصيل الزراعية بالتقلبات المناخية التي تنتج عن ظاهرة البقع الشمسية (Aimar, Bismans,2016:10).

## الفصل الأول .... المبحث الأول : التقلبات الاقتصادية ومظاهرها والأسباب المفسرة لها

ترى النظريات السالفة أن سبب الانحراف في النشاط الاقتصادي وتقلبه يعود إلى العوامل الطبيعية المتعلقة في حركة الكواكب أي نظرية البقع الشمسية ، فذلك يعود على الأرض بالمشاكل من تأثير الرياح و حرارة الشمس والأمطار في الوقت ذاته ينعكس على النشاط الاقتصادي بصورة عامة ، ولاسيما على القطاع الزراعي المهيمن انذاك على النشاط الاقتصادي (Slavin,2002:248).

### 3- نظريات نقص الاستهلاك Under-Consumption Theories:

هناك تفسيرات أخرى تتسبب الدورة الاقتصادية منها خفض الاستهلاك ، وتلك التفسيرات تستهدف الأزمة الاقتصادية أكثر من الدورة الاقتصادية ، فضلاً عن أنها أسبق من الدورات المناخية، وهي تفسيرات أكثر منطقية ، لكنها لا تفسر سبب تقلب النشاط الاقتصادي إلى الحد الذي يمكن أن يفسر انحراف النشاط الاقتصادي، وفي هذا الاتجاه اقترحت تفسيرات عدة ، لأن قصور الاستهلاك يعدّ السبب الرئيس للأزمة ، أما سبب انخفاض الاستهلاك فالفرق وبحسب المنظرين منهم روبرت ، وجون هوبسون ، وكارل ماركس ، اعتقدوا أن تفسير الأزمة الاقتصادية يبدأ بالتناقض بين توسع اتجاهات الإنتاج ، إذ يخفض الاستهلاك لمعظم السكان ، وتبدأ الأزمة على أنها انعكاس لفائض القيمة ، ويستعمل الرأسماليون فائض القيمة لإنشاء تراكم رأس مال جديد ، ثم يؤدي الإفراط في إنتاج المواد الاستهلاكية إلى فائض الإنتاج ، بينما تعتقر الطبقة العاملة إلى القوة الشرائية ؛ لذا تعمل فجوة بين الطلب والعرض المتراكم (Jaimovich,Rebelo,2006:2).

### 4 - النظرية السياسية political Theory :

يطلق عليها بالنظرية الخارجية ، وتعزو التقلبات إلى السياسيين الذين يتلاعبون في السياسة النقدية والمالية للتأثير على الاقتصاد لدعم نتائج انتخاباتهم، من الناحية العملية ، وغالبًا ما ينعكس هذا في إدخال نظام تقشف شديد بعد الانتخابات مباشرة ، وقبل مدة من الانتخابات تبدأ سياسة اقتصادية توسعية لاكتساب نقاط سياسية إيجابية للحزب السياسي الحاكم قبل الانتخابات (Chochholac,2015:15).

## **المبحث الثاني**

### **الدورة المصرفية مراحلها والأسباب المفسرة لها**

#### **أولاً - الائتمان التجاري نظرة تاريخية Trade Credit Historical Overview :**

تطورت وظائف الائتمان ومؤسساته عبر المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها البشرية ، إذ يعدّ الائتمان ليس بحديث العهد بل يعود إلى عهود قديمة ، فقد عرفها البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد وشاع التعامل بالائتمان والعمليات الائتمانية ، فتعرفوا على الاحجار ذات النقوش التي وجدت ضمن الآثار المكتشفة ، وشاع التعامل بالائتمان في الصين في القرن التاسع الميلادي ، وتطور الائتمان المصرفي في النظام الرأسمالي وأصبح عنصراً رئيساً من عناصر التمويل اللازمة ، لإقامة المشروعات ونموها على أختلاف أنواعها ، وظهر ذلك واضحاً بالارتباط بين نشاط المصارف تاريخياً ونشاط النظام الرأسمالي ، إذ ساهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر الميلادي في تمويل الصناعات الحرفية ، وزيادة حجم انتاجها وتوزيعها مما زاد من حصيلة الارباح (الفولي،1999:163).

تطور فكر الانسان من نظام المقايضة Barter System إلى النقود السلعية بوصفها وسيطاً في التبادل ومقياساً للقيمة ، ثم انتقاله من النظام البدائي للنقود السلعية إلى نظام نقود المسكوكة السلعية وهو الاكثر ملاءمة، وفي القرن السابع عشر نشأت المصارف، وبالتالي ظهر نظام الائتمان، أما في القرن الثامن عشر، وبعد ظهور المصارف التجارية الحديثة ، لم يكن من الممكن ايجاد سياسة نقدية موحدة، الا عند ظهور البنوك المركزية التي لها سلطة الرقابة على المصارف التجارية جميعها ، الا أن نظام الائتمان والنظام المصرفي جاء بطيئاً وتدرجياً(سامي،1981:126) .



### ثانياً - مفهوم الدورة المصرفية The concept of the banking cycle:

لا يزال أصل مفهوم الدورة المصرفية (Banking Cycle) ، أو الدورة الائتمانية (Credit Cycle) موضع تساؤل في الأدبيات ، إذ يعدّ فهم محددات الدورة المصرفية أولوية رئيسة في الدوائر الأكاديمية والسياسة ذات العلاقة ، إذ يشير مفهوم الدورة المصرفية إلى الأنماط المتكررة بمرور الوقت في معدل نمو الائتمان، وتكون الفكرة هي أن نمو الائتمان يتسارع ويتباطأ في اوقات منتظمة تتناوب بمرور الوقت ، وتعرف الدورة المصرفية بانها "دورة اقتصادية ناتجة عن تغيرت في مواقف المصارف تجاه مخاطر الإقراض" ، فعندما يكون الوضع الاقتصادي جيداً والاقتصاد يمر بمرحلة من الانتعاش ، تكون المصارف أكثر تفاؤلاً بشأن قدرة المقرض على سداد القروض والقدرة على سداد الديون والفوائد. ما يدفعها إلى زيادة القروض ، ويحدث العكس في الركود الاقتصادي ، إذ تبدأ المصارف في القلق بشأن قدرة المقرضين على الوفاء بالتزاماتهم، ونتيجة لذلك تخفض القروض ، مما يؤدي إلى ضعف الوضع الاقتصادي العام وتدهوره ( Rostom,2019:3).

مرت المصارف التجارية بعدد من التجارب المؤلمة كازمة الرهن العقاري\* ، وعليه يرى المراقبون المصرفيون بأن أخطاء الإقراض التي ترتكبها المصارف تكون أكثر انتشاراً في أثناء مرحلة الانتعاش مقارنة بمرحلة الركود ، ففي الأوقات الجيدة ، يكون كل من المقرضين والمقرضين على ثقة مفرطة بشأن المشاريع الاستثمارية وقدرتهم على السداد ، لكن تفاؤل المصارف المفرط بشأن قدرة المقرضين المستقبلية على السداد ستؤدي بإنفاق مزيد من رؤوس الأموال بنسب أعلى بكثير من الحد المسموح به لتلبية متطلبات المنافسة (Saurina,2018:66).

وبذلك ستكون السياسات الائتمانية أكثر ليبرالية مع معايير ائتمانية أقل ، وفي الركود تتحول المصارف فجأة إلى معايير متحفظة للغاية وتشدد معايير الائتمان بما يتجاوز

\* هي ازمة مالية حدثت عام 2007 تسببت في ارتفاع اسعار العقارات في الولايات المتحدة بسبب الارتفاع المفاجئ في اسعار العقارات مما شكك عواقب بالغة الضرر على المصارف والاسواق النالية العالمية .

## الفصل الأول .....المبحث الثاني :الدورة المصرفية مراحلها والأسباب المفسرة لها

القيم الحالية الإيجابية الصافية ، وبالتالي حصول المقترضين على الأموال المتاحة ، وعليه فإن الإقراض أثناء الركود أكثر أماناً وتكون أقل أخطاء للسياسة الائتمانية ( فهد ،2011:70) ، ويمكن تعريف الدورة المصرفية على أنها "عملية تسهيل تدفق الائتمان إلى الاقتصاد من المصارف التجارية في مدة معينة عندما تكون الظروف ملائمة لهذا التدفق، تعقبها عملية تشدد في منح الائتمان تؤدي إلى هبوط عنيف في معدلاته(Matsuyama,2007:21).

وهناك تعريف آخر للدورة المصرفية يربطها بالدورة الاقتصادية ، ويصف هذا التعبير عمل المصارف على زيادة منح الائتمان في اوقات الإزدهار الاقتصادي ، وخفض معدلات منح الائتمان انخفاضاً كبيراً في فترات الكساد الاقتصادي (Martín,2011:33).

يعد الائتمان مفتاح النمو الاقتصادي والمستدام ومع ذلك ، يمكن أن يؤدي النمو الائتماني الإجمالي المرتفع إلى جعل المصارف والشركات المالية عالية الإقراض أكثر عرضة للصدمات ويؤدي إلى أزمات مالية شاملة. لكن يمثل مراقبة مسار الدورات الائتمانية والمالية أثراً حيوياً في تحديد تراكم مخاطر الائتمان الإجمالية في الدورة الاقتصادية ، إذ يعد الائتمان المصرفي من أهم الأنشطة المصرفية ، لما له من تأثير على قطاعات الاقتصاد الوطني جميعها ، فهذه القطاعات متشابكة ومتداخلة ، ولها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي(Flamini,etal,2019:257) .

ومما تقدم يتضح ان الدورة المصرفية عبارة عن زيادة منح الائتمان عندما يكون الوضع الاقتصادي جيداً والاقتصاد يمر بمرحلة من الانتعاش وتنخفض معدلات منح الائتمان انخفاضاً كبيراً في فترات الكساد الاقتصادي إذ تبدأ المصارف في القلق بشأن قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم، ونتيجة لذلك تخفض الائتمان . يمثل العائد الناتج عن الائتمان المحور الرئيس لدخل أي مصرف ومن دون الائتمان المصرفي ، تفقد المصارف وظيفتها الرئيسية بعدم وسطاء ماليين في اقتصاد يسعى إلى تعبئة المدخرات ، في إطار السياسة الاقتصادية الشاملة ، إذ تتوجه المصارف التجارية على البحث عن أفضل الفرص لاستخدام الودائع من مختلف المصادر ، وعلى الرغم من عديد من مجالات العمل

## الفصل الأول .....المبحث الثاني :الدورة المصرفية مراحلها والأسباب المفسرة لها

، إلا أن الائتمان هو المجال الأكثر ربحية فضلاً عن تقديم التمويل اللازم للمشاريع لأنه مهم في التنمية الاقتصادية والنمو .

### ثالثاً - مراحل الدورة المصرفية Stages of the banking cycle :

تتبع الدورة المصرفية عامةً المراحل الأربعة للدورة الاقتصادية (الانتعاش ، والرواج ، والركود ، والكساد) ، إذ ترتبط مدة التوسع عموماً بمعايير الإقراض السهلة نسبياً ، وتوافر رأس المال ، وزيادة الإقراض ، ومقاييس الرافعة المالية المتزايدة ، أما في الإنكماش تبدأ الشركات للوفاء بالالتزامات المالية المتزايدة الناتجة ، بسبب تراجع النمو في فترات الركود ، إذ تكون معدلات التخلف عن السداد مرتفعة ومعدلات التعافي منخفضة ، وبالتالي جادل برنانكي \* عام 1989 بأن الإقراض المصرفي ليس فقط مسير للتقلبات الدورية ، ولكن تقدم القروض المصرفية قد يزيد أيضاً من حجم الدورات الاقتصادية (3:2016, Yiğitbaş).

لذلك ، فإن مخاوف المصارف متجذرة نابعة من التجارب التي مرّت بها على عكس سلوك مخاطر الائتمان اللاحقة (أي القروض المتعثرة) التي تزيد أثناء الركود وتنخفض في الأوقات الجيدة ، وتكمن المشكلة هنا في إدراك أن أخطاء سياسة الإقراض تحدث في أوقات الانتعاش نتيجة الإفراط في القروض وتبسيط الاجراءات ؛ وبالتالي ، قد تكون هناك حاجة إلى استجابة احترازية من مسؤولي المصارف في تلك الأوقات .(Jesus & Gabriel, 2006:69).

وعليه فإن تشديد معايير الإقراض ورفع خدمة الإقراض ، ينعكس سلباً على انخفاض رأس المال المتاح امام الجميع وحصره امام المقترضين الجيدين فقط ، ومع ذلك عند تقليص السيولة سينعكس على تراجع مؤشرات الشركات وترتفع معدلات التخلف عن السداد ، لذا يعالج التعثر بمزيد من الحيطة وتقليل الرافعة المالية بتدابير مختلفة بما في ذلك ، خفض التكاليف وإصدار الأسهم ، فضلاً عن مبيعات الأصول ، ومع بدء التدفق النقدي الحر في

\* برنانكي : هو رئيس الاحتياطي الفدرالي عام 2006 لغاية 2014 في امريكا واستاذاً في علم الاقتصاد في جامعة برينستون .

## الفصل الأول ..... المبحث الثاني : الدورة المصرفية مراحلها والأسباب المفسرة لها

النمو وزيادة الهوامش ، تدخل الشركات مرحلة التعافي ، بعد اجتياز الدورة المصرفية ، لكن الشركات تبقى حذرة وتحافظ على إدارة الميزانية العمومية حتى يحين الوقت الذي يتحقق فيه النمو القوي والمستدام للدخول لمرحلة توسع أخرى (THOMAS & McMAHON,2018:1-2) وللمزيد من الايضاح نستعين بالشكل الآتي :



المصدر : THOMAS, McMAHON ,Where Are We in the Credit Cycle ,2018.

### رابعاً - أدلة الدورة المصرفية Banking Cycle Evidence :

هناك أدلة على الدورة المصرفية بنوعين من الحقائق وبحسب الآتي  
الأول : النظر إلى البيانات الكمية التي تجسد نمو الائتمان الكلي ،  
فعند تراجع نمو الائتمان ، يشير ذلك إلى نتائج سلبية على الاقتصاد الكلي ، وبالتالي  
أزمة مالية أو نوع من التباطؤ المتواضع في النشاط الاقتصادي ، والآخر: ارتفاع مؤشرات

## الفصل الأول .....المبحث الثاني :الدورة المصرفية مراحلها والأسباب المفسرة لها

سوق الائتمان الذي تؤثر على حمل معلومات سلبية تراجع النمو الاقتصادي المستقبلي ، مما يشير إلى ارتفاع العوائد المتوقعة والمخاطر (Gunther,2009:8).

### خامساً – الأسباب المفسرة للدورة المصرفية الناتجة عن المصرف :

#### The reasons that explain the banking cycle resulting from the bank:

كلما كانت المصارف تمتلك كفاءات بشرية مؤهلة ونزيهة وذات خبرة ، كلما كان المصرف اقدر على منح قروض جديدة ، وتكون لديه المقدرة على تحمل مخاطر أكبر ولاسيما إذا كان بحوزته احتياطات كبيرة كونت في العمل المتراكم ، وعليه تعد الدورات المصرفية من اكثر الدورات تأثيراً في الوضع الاقتصادي (Scott,2005:205).

إن عملية مراقبة مخاطر العمل المصرفي مهمة جداً للتأكد بأن النتائج متفقة مع الأهداف المرسومة ، وفي حالة أتضح أن النتائج تسير عكس ذلك فينبغي على المصرف أن يقوم بمراجعة أهدافه وخططه على الفور، لتتبع مسار التعديلات من الإدارة بصورة مستمراً اي إن هناك حاجة للتعامل مع أي مخاطر غير متوقعة ، وفي الوقت المناسب ، لإن أهمل ذلك يمكن أن يعود عليها بعواقب سلبية و كبيرة على المدى الطويل، وفي أدناه أهم أسباب الدورة المصرفية الخاصة في المصرف ( الداخلية ) :- (Eveline&Svanstrom,2010:13).

### 1- الضمانات او الحماية Warranties or protection:

تعد الضمانات من أهم الأسس التي يمنح الائتمان في ضوءها، وتعني تقديم طالب الائتمان ضمانات تتمثل بالأصول وأي متطلبات قانونية أخرى إلى المصارف لتأمين حجم المبلغ المقترض، وكلما زاد حجم الضمانات زادت قدرة المصرف على استرداد الأموال المقترضة ، ويمكن للمصارف مراجعة الميزانية العمومية للمقترض ، وتقييم الأصول المقدمة كضمان لتقييم قدرتها المالية(Saunders,Allen,2002:9).

وإذا رأت إدارة المصارف أن الضمانات المقدمة من العملاء كافية أصبح بإمكانها زيادة الائتمان الممنوح والعكس صحيح ، وعليه تكون تلك الضمانات أما عقارية أو أصول

## الفصل الأول .....المبحث الثاني :الدورة المصرفية مراحلها والأسباب المفسرة لها

ثابتة أو مالية ، تعدها جزءاً من تحوط المصارف تجاه مخاطر التعثر للحفاظ على حجم الدين من المصرف (Hagos,2010:15).

### 2-مقدار السيولة لدى المصرف **The amount of liquidity in the bank**

تعد السيولة شريان الحياة لأنشطة المصارف ، لعدم اليقين في التنبؤ بالتدفق النقدي ، لذلك تحاولون المصارف ترتيب ظروفها الخاصة بطريقة تمكنهم من مواجهة نقص التدفق النقدي تحت أي ظرف من الظروف ، إذ يعد توافر الاحتياطات الأولية للمصرف الناتجة عن الودائع أحد أهم محددات زيادة الائتمان ، لأن هناك عدداً من الأسباب التي تجعل الأفراد والمؤسسات يترددون في الإيداع ، ومن أهمها نوع الخدمات المقدمة والثقة فضلاً عن أسعار الفائدة على الإيداع التي تمثل القسم الأكبر من موارد المصرف ، وذلك لأن نمو الودائع يعكس التطور في قدرة النظام عام والمصارف التجارية خاصة في تعبئة المدخرات وكلما زادت قدرة المصارف في التعبئة من زيادة الطلب على الودائع المصرفية الادخارية ، وكلما ساهمت تلك المصارف في الحد من الاستهلاك القائم في الاقتصاد وعلى مدى اعتمادها على الودائع في منح الائتمان وزيادة النمو الاقتصادي، ويساهم ارتفاع معدل نمو الودائع في زيادة القاعدة الائتمانية في الجهاز المصرفي لمختلف القطاعات الاقتصادية (Hempel&Simonson,1999:261).

### 3- راس مال المصرف **Bank Capital** :

يستخدم رأس مال المصرف أساساً لامتصاص الخسائر وتمويل البنى التحتية للمصرف ولإظهار أهمية رأس المال ، فقد جذب هذا الموضوع الانتباه على نطاق عالمي ، إذ صيغت توجيهات كفاية رأس المال على المستوى الدولي ، وتلك النسبة مبنية على تحديد الأوزان للأنشطة المصرفية جميعها التي تقوم بها المصارف ، وقد تم مطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال كافٍ لتغطية مخاطر هذه الأنشطة (Saita, 2011 : 9).

## الفصل الأول ..... المبحث الثاني : الدورة المصرفية مراحلها والأسباب المفسرة لها

يعد رأس مال المصرف الدعامة الرئيسة للتكيف مع التغيرات التي تحدث في رصيد حسابات رأس المال ، وتعد مصدراً دائماً للدخل، فضلاً عن مصدر تمويل رئيس للمصارف، وبناءً على ذلك فإن رأس المال يجب أن يكون كافياً وملائماً لاستيعاب ومواجهة الخسائر التي تنشأ من عدم كفاية رأس المال لحماية مصالح كافة الأطراف المتعاملة مع المصرف من مودعين ومقترضين ومستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة، (Peter &Hudgins,2008:479).

تحدث الدورة المصرفية عندما يحصل انخفاضاً في رأس مال المصرف ، ويتمخض عن هذا الانخفاض بسبب الخسائر في الأرباح والأسهم والاحتياطيات ، انخفاضاً في معدلات منح الائتمان وعدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات مما يؤدي إلى انخفاض في حجم الودائع المصرفية (Koch&Scott,2005:126-127).

وفي حالة زيادة رأس مال المصرف المتمثل بالاحتياطيات والأصول فإن تلك الزيادة تدفع المصرف لزيادة القدرة الائتمانية ، ومنح الائتمانات منحاً أكبر ، فتحدث الدورة المصرفية ، وقد تتعطل قدرة المصارف على البدء في الإقراض بعد التعافي من مرحلة الركود (Tucker,1993:4) .

وعليه فإن المصرف يستطيع العمل بنسب تشغيلية مرتفعة ، وذلك بسبب رقابة من المصارف المركزية ، مما دفع الأخيرة نحو حث المصارف التجارية على رفع رؤوس أموالها، وتوفير هوامش أمان حماية لحقوق دائني المصرف ولاسيما المودعين (Voyer, 2011:84).

### 4- الجدارة الائتمانية Credit Worthiness:

تعني مدى أهلية المدين سواءً أكان فرداً أم شركة ، واستحقاقه على وفق تقدير الجهة المقرضة لتقدم له الائتمان، إذ تعتمد الأخيرة عند تقدير احتمالية التخلف عن السداد على سجلات سداد المدين والتصنيف الائتماني، فضلاً عن الأصول الموجودة

## الفصل الأول .....المبحث الثاني :الدورة المصرفية مراحلها والأسباب المفسرة لها

وإجمالي الالتزامات في بعض الأحيان ، وهنا تحدد الجدارة الائتمانية بالملاءة المالية والسمعة والشهرة والحصة السوقية وغيرها من العوامل للحصول على الائتمان ، فإذا كان المقترض حاصلًا على الجدارة الائتمانية فإنها تعد ميزة للزبون، يستحق من زيادة منح الائتمان لأن مخاطر عدم السداد تنخفض والعكس صحيح (Kanchu&Kumar,2013:152).

### 5- الإدارة الفعالة للمصرف والقدرة التنافسية :

#### Effective Bank Management and Competitiveness:

إن توافر الخبرة الإدارية يسمح للمصرف بالاستجابة السريعة للتغيرات في ظروف المنافسة في الأداة الأمثل لمواجهة تهديدات المنافسين ، واستغلال الفرص قدر الإمكان ، في ظل بيئة تتسم بالطلب غير الثابت وأسواق شديدة التغيير والتطورات السريعة في المستوى التكنولوجي ، وبالتالي زيادة الائتمان من دون المخاطرة ، إذ تعكس سمعة المصرف الانطباع السلبي او الايجابي الذي يتمحور عنه خسائر في مصادر التمويل (Majid&Yasir,2013:219) .

أو قد يؤدي إلى تحول الزبائن إلى المصارف المنافسة او يحدث العكس وبالتالي تقوم المصارف بتخفيض أسعار الفائدة وتحسين الخدمات لجذب العملاء وتعزيز المنافسة على طلبات الائتمان ومع ذلك ، قد تكون هذه العملية مصحوبة بالمخاطر للغاية ، لأن الجهود المبذولة لإصدار الائتمان بأسعار فائدة منخفضة والتكلفة الإضافية لرفع أسعار الفائدة تقلل من مستوى الخدمة لعامل معدل الربح الذي حصل عليه في عملية الائتمان ، إذا تخلف المقترض عن السداد أو تغير الوضع الاقتصادي ، فسيكون لذلك تأثير خطير على المصرف (Greuning & Iqbal.2008:120).



### سادساً - الأسباب المفسرة للدورة المصرفية الناتجة عن التغيرات الاقتصادية :

**The reasons that explain the banking cycle resulting from economic changes:**

يطلق عليها العوامل الخارجية، وهي تمثل البيئة الخارجية للمقترض ، وتمثل في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على قدرته في سداد الديون ، والمتعلقة أساسياً بالمنح الاقتصاد العام في ذلك الوقت وحالة الانتعاش الاقتصادي أو الكساد أو التضخم ، والإطار التشريعي الحالي واسـتقراره والقضـايا ذات الصـلة. ولايجـاز الأسـباب نـورد الاتي : (De Soto:2006:265-270).

#### 1- الأثار الخارجية External Effects:

تعد المصارف مصدراً مهماً للتمويل سواءً أكانت للمستهلكين أم للمؤسسات المالية ، لذا تعد التغيرات في النشاط الاقتصادي أكثر العوامل المؤثرة في حدوث الدورة المصرفية، لأن التقلبات الاقتصادية المحددة قد تقلل من قدرة المقترضين على الاستثمار أو الاستهلاك مما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، إذ تتدفق التأثيرات من الظروف الاقتصادية إلى قرارات الإقراض المصرفي (Almunia,2009:20-30).

فعندما يمر النشاط الاقتصادي بحالة من التوسع ويسوده التفاؤل فإن ذلك سوف يساعد على أحداث توسعاً في الطلب على الائتمان وانخفاض في أسعار الفائدة الا ان زيادة الإنفاق الاستثماري سوف يزيد من معدلات منحه ، أما اذا كانت حالة النشاط الاقتصادي ركوداً نتيجة عوامل خارجية فإن ذلك سوف ينعكس سلباً على الدورة المصرفية ويحدث انخفاضاً في الطلب على الائتمان والعكس صحيح (Martín,2011:32).

#### 2- السياسة النقدية وأثرها في الدورة المصرفية :

**Monetary Policy and Its Impact on the Banking Cycle :**

تعد السياسة النقدية احدى الأدوات الاقتصادية المهمة للسيطرة على النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار، وقد طرأ على اداء السياسة النقدية عدد من التطورات من حيث الأدوات والوظائف والأهداف ، ولاسيما بعد الحرب العالمية

## الفصل الأول ..... المبحث الثاني : الدورة المصرفية مراحلها والأسباب المفسرة لها

الثانية ، نتيجة الحاجة الماسة للاستقرار الاقتصادي ، إذ يمتلك البنك المركزي السلطة لتقرير حجم النقد المطلوب ، ليحقق منها أهدافاً اقتصادية تساهم في تحفيز عجلة الاقتصاد (Einzig,1964:50).

وبالتالي تحديد سقف الائتمان والرقابة وصولاً إلى الأهداف المرجوة ، وبذلك يصبح البنك المركزي المسؤول عن عرض النقد والسياسة الائتمانية للنظام المصرفي رقابياً ، وتشريعياً لتحقيق الأهداف الاقتصادية والائتمانية المطلوبة سواء أكان توسعياً أم انكماشياً ، وبالتالي عندما يتوسع النشاط الاقتصادي، سيرتفع الطلب على الائتمان لتمويل الإنفاق الاستثماري والعكس صحيح (Gertler & Kiyotaki,2010:30-34).

### 3- السياسة المالية واثرها في الدورة المصرفية :

#### Financial Policy And Its Impact on the Banking Cycle:

تعد السياسة المالية إحدى أدوات الحكومة ، للتأثير على الاقتصاد الكلي بأدواتها المتمثلة في الضرائب والإنفاق العام والدين العام ؛ لتحقيق الأهداف الاقتصادية المخططة وغير المخططة ، فالسياسة المالية تؤثر على قرار منح الائتمان عندما تتوجه نحو الاقتراض الداخلي من المصارف التجارية ، وهو ما يطلق عليه بأثر المزاحمة Crowding Out مما يحد قدرة المصارف عن التوسع بمنح الائتمان ، لأن ذلك الائتمان سيحول إلى الحكومة ويقتطع من الأفراد ، وهناك اثاراً أخرى تمارسها الحكومة باجبار المصارف على شراء السندات الحكومية بوصفها نوعاً من الاقتراض ، وعليه فإن عمل المصارف يتبع الاجراءات الحكومية في التوسع والانكماش لينعكس على ارتفاع الطلب على الائتمان مما يعني توسع المصارف في منح الائتمان اذا كان مسموحاً به ،

## الفصل الأول ..... المبحث الثاني : الدورة المصرفية مراحلها والأسباب المفسرة لها

الأمر الذي يحفز المستثمرين على الانتاج وتحفيزاً للنشاط الاقتصادي ، فعند تحقيق الاستقرار الاقتصادي والافادة الكاملة من موارد الانتاج المتاحة جميعها وصولاً إلى مستوى التوظيف الكامل ، لتستطيع السياسة المالية التأثير على أداء المصارف بتعديل نفقات الدولة وايراداتها (جوارتيني واستروب، 1999: 313).

### 4- طلب السيولة ( الائتمان المصرفي ):

#### Liquidity Demand (Bank Credit):

في ظل العمل المتسارع للمصارف وارتفاع الطلب على الائتمان ، ارتفعت مخاطر الائتمان في السنوات الأخيرة ، مما أدى إلى انخفاض أصولها ، وتراجع الملاءة المالية\* ، وتباطؤ النمو، ومن ثم يراجع الطلب على الائتمان، مما انعكس سلباً على أداء المصرف (Bülbül, 2019: 1-5).

لذلك يوضح مستوى الطلب على الائتمان قدرة المصرف على تحديد سعر الفائدة المفروضة ومبلغ الائتمان، لزيادة الأرباح ، وبتكرار تلك العملية ستستمر أسعار الفائدة الدائنة في الارتفاع ، والعكس صحيح ، وفي حالة انخفاض الطلب على الائتمان، سيؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار الفائدة وانخفاض عنصر المجازفة، مما تؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة على الائتمان (Rose & Hudgins, 2013: 470-480).

### 5- الظروف السياسية Political Conditions :

إن عدداً من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بحاجة إلى ايجاد بيئة سياسية تتناسب مع التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم ، لأن عدم الاستقرار السياسي والأمني سينعكس على أداء الجهاز المصرفي، وتعد أيضاً مصدر

\* الملاءة المالية : هي القدرة او الكفاءة او الجدارة في مواجهة التزامات البنك بصورة كاملة في موعد الاستحقاق، بمعنى وجود المال الكافي لغرض مواجهة

التزاماته المتوقعة.

## الفصل الأول ..... المبحث الثاني : الدورة المصرفية مراحلها والأسباب المفسرة لها

قلق للمصارف على القطاع المصرفي، وبالتالي ينخفض الطلب على الائتمان والاستثمار مما يؤثر على النشاط الاقتصادي والنمو (دخيل، 2015:12).

اما عندما تكون الظروف السياسية مستقرة واعتيادية فيعد هذا جانباً ايجابياً على المصارف لزيادة الطلب على الائتمان والاستثمار مما يحفز عجلة النشاط الاقتصادي ، لذا فالسياسة الائتمانية الناجحة للبنوك التجارية يجب ان تتكيف مع الازواج السياسية وان تكون حذرة للغاية ، مع الوضع السياسي غير المستقر (Kytle,&Ruggie,2005:5-6).

### سابعاً – القواعد الذهبية لمنح الائتمان: The Golden Rules for Granting Credit:

تعد الصناعة المصرفية مهمة جداً وأكثرها حساسية ، نظراً لدورها الرئيس في تمويل القطاعات الأخرى، فهي القناة الرئيسة لتدفق الأموال المختلفة الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية ، إذ للمصارف اثراً مهماً في تمويل الأموال وتقديم أفضل الخدمات التنافسية ، ولنجاح ذلك لابد من توافر المناخ المناسب لتحقيق المنافسة بين المصارف، لتكوين قواعد ذهبية لمنح الائتمان يتوجب على إدارة المصرف عدم تخطيها عند منح الائتمان لكونها تؤثر على جودة ونوعية محافظ الائتمان وهي:- (زاير واخرون، 2013: 88).

1. الاهتمام بجودة الائتمان ونوعيته ، وليس الاقتصار على خلق فرص ائتمان جديدة .
2. دراسة سلوك طالب الائتمان ، وأن لا يقترن بالشك مع إبعاد القرار الائتماني عن الضغوطات الداخلية و الخارجية.
3. لا يمنح الائتمان من دون فهم طبيعة النشاط والعمل الواجب القيام به فضلاً عن امتلاكهم العناصر الرئيسة للسداد لوضوح محدد .

4. عدم تجنب الدورة الاقتصادية Economic Cycle .
5. يجب تقييم نوعية إدارة المؤسسة أو الفرد ، ويجب أن تكون مصادر السداد ليس بديلاً عن الضمانات .
6. ينبغي أن تشارك المصارف المحلية في إقراض المقترضين المحليين ويجب تقديم مصلحة المصرف فيما إذا كان المنح مضموناً.

### ثامناً - انواع الائتمان المصرفي Types of Bank Credit :

يأخذ الائتمان المصرفي والقروض والسلف المصرفية أنواعاً متعددة ، إذ يمكن تصنيفها بحسب مجموعات من المدة : فهناك ثلاثة أشكال من الائتمان وهي :- (انجرو،2007:22-23).

1- **الائتمان قصير الأجل** : إذ تتراوح مدته ما بين 30 يوماً إلى عام واحد، ويستعمل لسد النقص الحاصل في رأس المال العامل ، ولمواجهة النفقات الجارية للمشاريع، وبأسعار فائدة منخفضة .

2- **الائتمان متوسط الأجل** : تتراوح مدته ما بين السنة إلى خمس سنوات على الاغلب ، ويستعمل لأغراض التجديد والتوسع الصناعي فضلاً عن تمويل الصادرات وغيرها.

3- **الائتمان طويل الأجل** : هذا النوع من الائتمان تزيد مدته عن خمس سنوات، ويستعمل أساساً في تمويل الاستثمارات ذات الأصول الثابتة كالإنشاءات والتجهيزات والآلات . وتفرض عليه أسعار لفائدة مرتفعة بسبب طول أجله وزيادة المخاطر المحيطة به .

### **المبحث الثالث**

#### **جدلية العلاقة بين التقلبات الاقتصادية والدورة المصرفية**

##### **أولاً - الانتعاش الاقتصادي وأثره على الدورة المصرفية :**

##### **The Economic Recovery and Its Impact on the Banking Cycle:**

تلازم الحياة الاقتصادية التغيرات عديدة تنعكس على واقع الأنشطة الاقتصادية وبصورة مستمرة ، إذ يعدّ إيجاد حلول للأزمات الاقتصادية من الموضوعات التي تحظى باهتمام إقليمي وعالمي كبير، مما حث صناع القرار التكيف مع التقلبات الاقتصادية لتلافي الأضرار والخسائر المحتملة ، وبما إن النقود تعدّ الأداة الأكبر تأثيراً على الاقتصاد والنشاط الاقتصادي، لذا فإن السيطرة والتحكم بعرض النقد بمكوناته ومنها التمويل المصرفي ضرورة حقيقية لتحقيق الاستقرار المالي وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية (Ladokhin,2009:5).

تحصل الدورة المصرفية في مرحلة الانتعاش الاقتصادي التي تعكس حالات تعافي النشاط الاقتصادي، ففيها تكون المصارف التجارية أكثر تفتاؤلاً بمقدرة المقترضين على السداد، مما يدفعها لزيادة الائتمان (توسع) وتخفيض معدل الفائدة الأمر الذي ينعكس على زيادة الاستثمارات الحقيقية والمحفظية لينتج عن ذلك ارتفاع التشغيل وانخفاض معدل البطالة (Hempel & Simonson,1999:264).

عندما يمرّ الاقتصاد بمرحلة الانتعاش الاقتصادي، تستغل عوامل الإنتاج المادية والبشرية مكثفاً ، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستثمارية ، والاستهلاكية، الأمر الذي يدفع الأفراد والمؤسسات نحو زيادة الطلب على الائتمان التجاري ، ولا سيما عند بداية مرحلة نمو دورة الأعمال (Wijewardena,2012:15).

أما في أوقات الركود الاقتصادي تلجأ المصارف التجارية إلى تخفيض معدلات الفائدة لتحفيز الطلب على الائتمان ، أي تخفض تكلفة الاقتراض مما

## الفصل الأول . المبحث الثالث : جدلية العلاقة بين التقلبات الاقتصادية والدورة المصرفية

يرتفع العائد المتوقع على الاستثمار، مع ارتفاع المشاريع الاستثمارية لزيادة الأرباح ، وهذا يرفع مستوى الطلب الإجمالي ؛ لأن الطلب على الاستثمار هو أحد مكونات إجمالي الطلب ، ويزداد الدخل مع زيادة الإنفاق الاستثماري فضلاً عن زيادة الطلب على الخدمات المالية المختلفة .(Soto,2006:33).

### ثانياً - الكساد الاقتصادي وأثره على الدورة المصرفية :

#### The Economic depression And its Impact on the Banking Cycle:

تمثل التوقعات عاملاً مهماً ومؤثراً في نمو النشاط الاقتصادي من عدمه، لذا حظي تحليل التوقعات بعناية متزايدة في ظل انتشار دورات الإزدهار والكساد في أنحاء العالم جميعه على مدار العقدين الماضيين ؛ إذ تشير بعض التجارب كتجربة اليابان في أواخر الثمانينات ، وتجربة شرق آسيا في أواخر التسعينيات ، والولايات المتحدة بين المدة (2001 - 2007) إلى أن التفاؤل بشأن آفاق النمو المستقبلية قد يساعد في تغيير الإزدهار اما التوقعات السلبية تساعد في التعجيل بالكساد (Deleersnyder,2004:2)

يشير مصطلح الكساد إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية تراجعاً حاداً ، ولمدة طويلة من الزمن والسبب (الركود الاقتصادي المستمر) ، ويعني الركود الاقتصادي الإنكماش الذي يحدث في حركة النشاط الاقتصادي ؛ لذا تتكيف المصارف التجارية مع حالة النشاط الاقتصادي فيما لو كان هناك انتعاش أو حالة الركود، وذلك لتلافي الخسائر المحتملة أو لتحقيق أرباح متوقعة، ففي حالة الركود تلجأ المصارف إلى رفع السيولة المصرفية وتكون الدورة المصرفية في حالة (انكماش) ، وذلك جزء من متطلبات التحوط المصرفي تجنباً للمخاطرة بمزيد من الخسائر، نتيجة تعطيل الأموال لكنها تفضل الاحتفاظ برؤوس أموالها أما في حالة الانتعاش فإنها تلجأ إلى استنفاد أموالها جميعاً ضمن الحد المسموح ، أي أن الدورة المصرفية تكون في حالة (توسع) لارتفاع معدل العائد لديها(راشواي،2015: 49-52).

## الفصل الأول . المبحث الثالث : جدلية العلاقة بين التقلبات الاقتصادية والدورة المصرفية

عند حدوث الكساد ترتفع حالات التعثر المصرفي نتيجة عدم قدرة المؤسسات أو الدول على سداد الديون ، فضلاً عن انخفاض القوة الشرائية لمختلف المستهلكين ، إفلاس بمؤسسات ، سواء أكانن شركات خاصة أم حكومية ، والتوقف عن الاستثمار الأمر الذي يؤول إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة توقف المشروعات عن العمل بكامل طاقتها (Zapata&Muiña,2019:21).

### ثالثاً - فاعلية السياسة النقدية في الحد من التقلبات الاقتصادية :

#### The Effectiveness of Monetary policy in Reducing Economic Volatility:

يستعمل البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية مجموعتين من الأدوات الأولى تسمى الأدوات غير المباشرة (الكمية) التي يحدد فيها مستويات الائتمان وأسعار الفائدة فضلاً عن فرض القيود عليهما، بالاعتماد على بعض التنظيمات والقواعد في هذا المجال . والأخرى تُدعى بالأدوات غير المباشرة ( النوعية ) وعن طريقها يعمل البنك المركزي على التأثير في أوضاع سوق النقد بسبب سيطرته على القاعدة النقدية ، وكما مبين في الآتي :

#### ١- ادوات السياسة النقدية المباشرة (النوعية) :

#### Direct Monetary Policy Instruments (Qualitative):

ينركز الهدف الأساس لاستخدام الرقابة المباشرة على توجيه الائتمان المصرفي نحو قطاعات اقتصادية معينة، بما ينسجم وتحقيق الأهداف الأساسية للاقتصاد ككل ، أي أن هذه الأدوات تعمل على إعادة تخصيص الموارد وتوجيهها فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وعليه يكون تأثيرها نوعياً في قطاعات معينة ، وليس عاماً لجميع قطاعات الاقتصاد ، ويمكن الإشارة إلى أكثر أنواع هذه الأدوات المباشرة شيوعاً في الاستخدام ، وهي:- (الدليمي،1990:583).

أ- الائتمانات الموجهة : يتوافر هذا النوع من الإقراض رقابة فعّالة مباشرة على السياسة الائتمانية التي تتبعها المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية ، وذلك على وفق



## الفصل الأول . المبحث الثالث : جدلية العلاقة بين التقلبات الاقتصادية والدورة المصرفية

قواعد تنظيمية تضمن حصول القطاعات الاقتصادية المستهدفة على التمويل ؛ إذ تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين للإقراض، وبنسبة محددة في العام، وعند الإخلال في تلك الإجراءات تتعرض المصارف إلى عقوبات، أن اعتماد هذا الأسلوب جاء لسعي السلطات النقدية في التأثير على توزيع القروض وتوجيهها على القطاعات الأكثر حيوية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والتنمية الفعالة ، إلا ان استعمال هذه الأداة قد يؤدي إلى تشوهات قطاعية ، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء .

ب- **الاقناع الأدبي** : يتمتع البنك المركزي بقدرة التأثير على قرارات المصارف التجارية واقناعها على تنفيذ سياسة ائتمانية معينة، وسياسة أتوسعية كانت أم انكماشية ، بتكثيف اللقاءات والاجتماعات وإقامة الندوات التوعوية بتحسين أداء المصارف التجارية وتلافي المخاطر الناجمة عن الإفراط في عمل تلك المصارف، بهدف التعاون فيما بينهما وبيان إنعكاس أثر هذه السياسة على واقع الاقتصاد الوطني (الغزالي، 2009:327).

ت- **سياسة سعر الفائدة** : كان لهذه السياسة اثراً كبيراً في كثير من الدول، إذ تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على أنواع معينة من التمويل ؛ لتحفيز قطاع معين على سبيل المثال كقطاع الزراعة والصناعة الذي يشهد تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة، ويستطيع البنك المركزي تنظيم الإئتمان الممنوح للأغراض العقارية والاستهلاكية من بالمساهمة في حلّ مشكلة السكن التي تعد من المشاكل الرئيسية في العالم، عن طريق إحداث تسهيلات على القروض لشراء الوحدات السكنية وبنائها ، أو تقديم الدعم العيني لشراء الأدوات والمعدات اللازمة (عبد الرحيم، 2014:153).

ث- **يقترض بوساطة السندات مع تحديد هامش للضمان** ، إذ يقوم الأفراد بالاقتراض من المصارف بضمان السندات المتوافرة لديهم التي اشترت في وقت سابق مع شرط التقيد بهامش الضمان الذي يمثل الفرق بين قيمة القرض والقيمة السوقية للسندات ، فإذا أراد البنك المركزي أن يطبق سياسة انكماشية، يلجأ إلى رفع هامش الضمان، أما في حالة اتباع

سياسة توسعية فيكون العكس، وتستعمل هذه الأداة بحسب متطلبات الوضع الاقتصادي(الجنابي،2009:271).

### 2- أدوات السياسة النقدية غير المباشرة(الكمية) :

#### Indirect Monetary Policy Tools (Quantitative):

تعدّ هذه الأدوات من أكثر الوسائل استخداماً ، وتسعى للتأثير على الائتمان المصرفي خاصةً ، وفي حجم النقد المتاح عامةً ، والتأثير أيضاً في كلفته بهدف المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، وتشتمل تلك الأدوات على الآتي :-

أ- **سعر إعادة الخصم** : تقترض المصارف التجارية من البنك المركزي بضمان الاوراق المالية التي بحوزتها عندما تكون لها حاجة إلى سيولة إضافية ، لتقديمها قروضاً إلى عملائها، إذ يقوم البنك المركزي بفرض سعر الفائدة على ذلك ، وهذا النوع من الإقراض يستعمل بهدف التخفيف من نقص السيولة والتحكم في الأوضاع النقدية والائتمانية ، إلا أن سعر إعادة الخصم لا يكون ثابتاً عند مستوى معين بل يتغير تبعاً لنوعية الأوراق المالية ودرجة الضمان المقدمة ، وتبعاً للآلية التي يعتمدها في الإقراض المضمون ، وقد يتغير هذا السعر على وفق آلية البنك المركزي في معالجة حالات التضخم الاقتصادي والإنكماش الناتج عن التقلبات الاقتصادية والازمات.(Mc CONNELL,1996:300).

أما فيما يتعلق بفاعلية تلك الأداة في مجابهة التقلبات الاقتصادية، فقد أصبحت محدودة التأثير، والسبب يعود إلى الفوائض المالية الكبيرة التي تمتلكها المصارف التجارية، فقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن سعر إعادة الخصم في المصارف الفيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية، ينخفض عند تخفيض المصارف التجارية سعر الخصم ويرتفع عند زيادة سعر الخصم ، وهو على صلة قوية بسعر الفائدة السوقي، أما في كندا فيتغير سعر إعادة الخصم كل أسبوع ليتبعه تغير أسعار الفائدة، على أدونات الخزنة التي تصدرها الدولة، وإن سعر إعادة الخصم يكون أعلى من سعر الفائدة على هذه الأدونات.(عبد المطلب،2009:276).

## الفصل الأول . المبحث الثالث : جدلية العلاقة بين التقلبات الاقتصادية والدورة المصرفية

ب- عمليات السوق المفتوحة : تعدّ هذه الأداة من أهم الأدوات تأثيراً واستخداماً ؛ إذ يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية أو شريئها للتأثير على حجم الاحتياطيات والسيطرة على مكونات عرض النقد، فضلاً عن التأثير في كلفة الإئتمان ، وسعر الفائدة بما يتلائم مع أهداف السياسة النقدية ، بمعنى إذا قام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية فذلك يهدف إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية لمعالجة حالة الركود الاقتصادي، لزيادة السيولة النقدية او احتياطيات المصارف التجارية ، وانخفاض أسعار الفائدة، وبذلك تزداد قدرة المصارف على منح الإئتمان لتحفيز النشاط الاقتصادي، أما اذا قام البنك المركزي بعمليات بيع الأوراق المالية فهذا سيؤدي إلى تقييد النشاط الاقتصادي، بهدف معالجة التضخم بتخفيض الاحتياطيات للبنوك والتأثير في الاساس النقدي وتخفيض عرض النقد فضلاً عن ارتفاع أسعار الفائدة (عبد القادر، 2010:196). إن نجاح هذه السياسة يتطلب أوراقاً مالية كافية في السوق، لدرجة تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق بعمليات البيع والشراء التي يقوم بها .

ت- متطلبات الاحتياطي القانوني : يقضي تدخل البنك المركزي بفرض الاحتياطي النقدي القانوني، على ضرورة قيام المصارف التجارية بتجميد نسبة من الودائع لدى البنك المركزي ، ويختلف هذا عن الرصيد النقدي السائل لدى المصارف التجارية لمواجهة طلبات السحب المفاجئة ، لذا يعد الاحتياطي القانوني بمثابة خط دفاع للبنك والمتعاملين معه ، وهذه السياسة تستعمل بهدف إحداث التوازن النقدي ، فيعمد إلى رفع معدل الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يسعى إلى الحدّ من مستوى الإئتمان، أي تطبيق سياسة نقدية (انكماشية) لتخفيض عرض النقد ، وبالعكس عندما يخفض نسبة الاحتياطي فتدل على اعطاء فرصة للمصارف للتوسع في عملية تقديم الإئتمان (عبد الرحيم، 2014:154).

وعن مدى فاعلية هذه الأداة في مجابهة التقلبات الاقتصادية تعدّ هذه السياسة من الأدوات الناجحة في أوقات التضخم، إذ تستجيب المصارف التجارية لتعليمات البنك المركزي برفع الاحتياطي النقدي لامتناس فائض عرض النقد ، وذلك عن طريق تخفيض القروض والاستثمارات فضلاً عن خفيض الودائع ، أما في أوقات الكساد فتخفيض

## الفصل الأول . المبحث الثالث : جدلية العلاقة بين التقلبات الاقتصادية والدورة المصرفية

نسبة الاحتياطي القانوني، ليس لها فعالية كبيرة في تشجيع الطلب على القروض والسبب يعود إلى قدرة المصارف في خلق الائتمان واستعدادها لزيادة حجم القروض وتقديمها، وقد لا يقابله زيادة في الطلب على القروض من المؤسسات والأفراد بسبب حالة الكساد التي يعيشها الاقتصاد ، وعليه فلا بد أن يصاحب تلك السياسة إجراءات أخرى، تساعد في زيادة الطلب على القروض(شامية،2010:328).

### رابعاً - دور البنوك المركزية في الأزمة العالمية عام 2008 :

#### The Role of Central Banks in the Global Crisis of 2008:

- 1- تخفيض سعر الفائدة فوراً ، إذ تدنى سعر الفائدة على المستوى العالمي ، وفي أكثر الدول إلى ما يقارب الصفر، ومع ذلك لم يحفز الطلب لكون الإنتاج في حالة تراجع.
- 2- توسيع عرض النقد في الدول المتقدمة وأيضاً النامية إذ قامت البنوك المركزية بتقديم القروض للمصارف التجارية وكان لهدفين هما :-
  - أ- وقف الانهيارات في المصارف التجارية وتعرضها إلى حالة الإفلاس.
  - ب- رفع سقف الائتمان لزيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمانات للشركات الصغيرة والمتوسطة ، فضلاً عن الشركات الكبيرة التي هي بحاجة إلى السيولة ، من إقراض المصارف التجارية(كنعان،2011:467-468).
- 3- قدمت الدول المساعدات المالية للشركات الكبيرة ، والمصارف الكبيرة وذلك لأن انهيار أي شركة عملاقة قد يفضي إلى نتائج مشابهة للشركات الأخرى المتنافسة، فقدمت الولايات المتحدة، دعماً لشركة التأمين العالمية بحدود 85 مليار دولار ، وقدمت دعماً لمؤسستي (فريدي ماك) و (فيني ماي) بحدود 200 مليار دولار، ووضعتهما تحت وصاية الحكومة للحماية من الإفلاس فضلاً عن دعمها لبعض المصارف وغيرها، وقد قدمت أوروبا دعماً للمصارف بالتعهد بدفع الودائع في حال تعرض أي بنك للإفلاس وايضاً اشترت دولاً أوروبية حصصاً في المصارف التجارية لوقف التدهور .

4- لدعم السياسة النقدية قامت السياسة المالية بزيادة حجم الإنفاق العام على نحو 700 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا بحدود 1200 مليار دولار فضلاً عن اليابان بنحو 600 مليار دولار جرعة منشطة في الطلب (العيان، 2017:5).

### خامساً - اجراءات البنوك المركزية العالمية في ظل ازمة فايروس كورونا :

#### The Actions of Global Central Banks in light of the Corona Virus Crisis:

عملت البنوك المركزية على دعم الطلب والثقة لدى الجمهور عن طريق تيسير الأوضاع المالية ، وضمان تدفق الائتمان إلى القطاع العيني ، وتعزيز السيولة في الأسواق المالية المحلية والدولية على وفق اجراءات معينة لمجابهة أزمة فايروس كورونا\* التي تضمنت الآتي :- (صندوق النقد الدولي، 2020:1-6).

1- شرعت البنوك المركزية إلى التنازل والتأخير عن تطبيق اللوائح المصرفية المعتادة وتخفيف إجراءات الرقابة بشأن تطبيق بعض القواعد المحاسبية ، إلا أن تلك الإجراءات لا تهدف إلى مساعدة المصارف التجارية التي كانت ذات مرونة عالية قبل أزمة 2008، لكنها هدفت إلى تحسين قدرتها على تمويل الأفراد والشركات باشكالها المختلفة لمواجهة تداعيات أزمة فايروس كورونا عام 2020 ، لذا رأى محافظو البنوك المركزية ، على أن تخفيف تطبيق الإجراءات على المصارف تعدّ إحدى الخطوات "الاستثنائية والجريئة" اللازمة للتغلب على الأزمة لكن يجب أن يكون التوقيت مناسباً لتجنب إنهيار النظام المالي بعد تفشي الوباء .

2- ضرورة توافر البنوك المركزية السيولة الكافية لدعم أداء الأسواق وتخفيف الضغوط الواقعة على أسواق التمويل الرئيسية ، وذلك من عمليات السوق المفتوحة ، والتوسع في الإقراض الأجل، باللجوء إلى إجراءات أخرى تمثل تسهيلات إعادة الشراء وعمليات الشراء المباشر .

\* هو مرض معدٍ يسببه فيروس مكتشف مؤخراً. وبعد ظهوره في مدينة ووهان في الصين في اواخر ال 2019، انتشرت هذه الفاشية بسرعة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي أدى إلى تعطيل الأنشطة الأساسية التي نعتمد عليها جميعنا إلى حد كبير .

## الفصل الأول . المبحث الثالث : جدلية العلاقة بين التقلبات الاقتصادية والدورة المصرفية

3- تؤدي الإجراءات المؤقتة الموجهة إلى دعم القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة كتقديم المزيد من الدعم الموجه لفئات معينة من الأصول ، عنصراً مكملاً لإجراءات السياسة النقدية.

4- يمكن توافير الاستقرار للاقتصاد العالمي وللأسواق المالية العالمية بالتحرك المنسق الذي تقوم به البنوك المركزية في مجموعة السبعة ، وتتمثل تلك الجهود في تطبيق التيسير النقدي المنسق وإتاحة خطوط تبادل العملات للحدّ من الضغوط على الأسواق المالية العالمية فضلاً عن تخفيف ضغط السيولة، بما في ذلك إتاحة خطوط تبادل العملات للاقتصادات.

5- هدفت السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة والنامية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي ومعالجة الضغوط الخارجية، بما فيها صدمات أسعار السلع الأولية وانعكاس مسارات التدفقات الرأسمالية

### سادساً - توجهات البنوك المركزية عقب أزمة فايروس كورونا :

#### Central Bank Trends Aafter the Corona Virus Crisis :

اظهرت التدخلات العميقة التي قامت بها البنوك المركزية لمواجهة الأزمات الاقتصادية المتعاقبة ، وأخرها أزمة كورونا فايروس بعدد من التحديات المستقبلية ، ويمكن استقراء أهم تحديات البنوك المركزية بالآتي :- (Carstens,2020:3-5) .

1- نجحت البنوك المركزية في تحقيق عدد من أهدافها، إذ استقرت الأسواق المالية سريعاً، وتعافت أسواق الأسهم ، فضلاً عن تقليص الخسائر إلى أقل ما يمكن.

2- منذ تخصيص التمويل في بداية الأزمة اضطرت البنوك المركزية إلى المجازفة في مجالات ذات درجة مخاطر اقتصادية وسياسية مرتفعة ، ويشير بعض الخبراء إلى أن أحد المشاكل الكبرى التي قد تواجه البنوك المركزية هي انخفاض فاعلية سياساتها.

3- الاستمرار في دعم الاستقرار المالي بصفتها جهات تنظيمية ومشرفة ، وكان عليها ان توازن بين استخدام الهوامش والحاجة إلى دعم الاقتصاد، مع الاستقرار المالي إذ يتعين على

## الفصل الأول . المبحث الثالث : جدلية العلاقة بين التقلبات الاقتصادية والدورة المصرفية

البنوك المركزية أيضاً إعادة النظر في حجم وتصميم أنظمتها المالية ومعالجة نقاط الضعف على المدى قصير وطويل الأجل .

4- كان هناك تخوف بشأن قدرة البنوك المركزية في الحفاظ على استقلالها عقب الأزمة الأخيرة ، على الرغم من الاتفاق على أن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في أوقات الأزمات يعد أمراً في غاية الأهمية لمواجهة الأزمة (صالح،2020:96).

### سابعاً - مؤشرات التحوط للقطاع المصرفي :

#### Hedging Indicators For the Banking Sector:

تتبع أهمية المؤشرات من كونها مؤشرات تدل على مدى سلامة النظام المالي واستقراره وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، فضلاً عن انها أداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر ويمكن توضيح أهمية هذه المؤشرات بالنقاط الآتية :- (Evans,atel,2000:10) .

1- **كفاية رأس المال**: تعني قدرة المصارف على مواجهة التقلبات الاقتصادية والصدمات التي من الممكن أن تصيب بنود الميزانيات العمومية. وتكمن أهميتها عند مواجهة المخاطر المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ، فضلاً عن احتساب مخاطر البنود خارج الميزانية مثل المتاجرة بالمشتقات .

2- **جودة الأصول** : تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية مؤشرات جودة الأصول، وإن مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية ينتج من نوعية الأصول وصعوبة تحويلها إلى سيولة ، وعادة ما ينظر إلى تقييم جودة الأصول من مؤشر مستوى إقراض المؤسسة .

3- **سلامة الإدارة**: سلامة الإدارة هي مفتاح أداء المؤسسات المالية ، لكن ليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق.

4- الربحية : انخفاض نسب هذا المؤشر يدل على مشكلات في ربحية المؤسسات المالية على العكس من ذلك فإن ارتفاع نسب الربحية يدل على سياسة استثمارية عالية المخاطر .

5- السيولة : في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة التي تشتمل بعامتها على جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين المصارف والتمويل من البنك المركزي ، ويجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير (Sergeant,2001:7-10) .

### ثامناً - حساسية القطاع المصرفي تجاه التقلبات الاقتصادية :

#### The Sensitivity of the Banking Sector to Economic Fluctuations :

تشير الأدلة التجريبية إلى أن التعثر المصرفي يرتفع في اوقات الإزدهار، اي في فترات توسع الدورة المصرفية ، إذ تنخفض متطلبات الضمان، بينما يحدث العكس في مرحلة الركود ؛ لذا فان معايير الإئتمان تصبح مرنة في أثناء التوسعات في اوقات الإزدهار ، وتتجه المصارف إلى الإنكماش بالدورة المصرفية لأنها تصبح أكثر حذراً ، سواء أمن حيث جودة المقترضين أم شروط القرض (Jesus, & Gabriel,2006:66) .

وبالتالي ، قد تكون هناك حاجة إلى استجابة احترازية من القائمين على السياسة الائتمانية في تلك الأوقات ، وتؤدي المنافسة المصرفية المتزايدة إلى مشاكل الموائمة بين الموجودات والمطلوبات، وفي نهاية المطاف تصبح خسائر القروض كبيرة، لذا يلجأ المنظم المصرفي إلى التحوط الناتج عن الآثار السلبية للنمو الائتماني السريع للغاية على ملاءة المصارف الفردية وعلى الاستقرار الكامل للنظام المصرفي (Mian,&Santos,2018:4) .



## الفصل الأول . المبحث الثالث : جدلية العلاقة بين التقلبات الاقتصادية والدورة المصرفية

هناك عدد من الإجراءات الاحترازية التي تلجأ إليها المصارف لاتخاذ الأساليب المناسبة تجاه حساسية العمل المصرفي الناتجة عن التغيرات الاقتصادية ، لذا تعتمد المصارف على تحليل الحساسية أجراء احترازي قبل حدوث التقلبات الاقتصادية في اثناء مرحلة الإزدهار أو الكساد الاقتصادي ومن هذه الاجراءات :- (Sen,2009:18-6).

أ- الإجراءات الاحترازية للمصارف قبل حدوث تقلبات الدورات الاقتصادية :

### Precautionary Measures for Banks Before Bluctuations in Economic Cycles Occur:

1- تحليل ومعرفة طول كل دورة سواءً أكانت مرحلة الإزدهار والمدة التي ستستغرقها للوصول إلى ذروتها قبل أن تبدأ في الانخفاض أو كانت مرحلة كساد للوصول إلى القاع ، وإن إعادة بدء المرحلة التصاعدية هو ما تعده المصارف خطة متوسطة وطويلة الأجل على الرغم من تعقيد مرحلة الإزدهار والكساد الاقتصادي ، فمن المستحيل تحديد مدة زمنية محددة لنهاية كل دورة ، إلا أن الجدول الزمني الإرشادي لموعد الوصول إلى الذروة أو القاع سيكون مفيداً للبنوك في التخطيط لاستراتيجياتهم المستقبلية لتقليل الحد الأدنى من الآثار السلبية لمرحلة الكساد (Eichengreen,&Mitchener,2003:2).

2- تحليل المصارف لاستجابة السلطات لمرحلتها الإزدهار أو الكساد ؛ إذ ترحب الحكومات بذروة الإزدهار والعوائد المتحصلة منها لكونها تحقق الرخاء للمجتمع وتؤمن العوائد للشركات والأفراد (Essendi,2013:2-4).

3- معرفة الأسباب الكامنة وراء مرحلة الإزدهار والأنهيار على التوالي وهل يستمر الإزدهار لمدة أطول، فإذا كانت الأسباب مستدامة وذاتية تتجه ارتفاع حدة المنافسة من بالابتكار، وفي تلك المرحلة يمكن ان تتحقق عوائد اقتصادية جيدة لمدة أطول حتى يعمم الابتكار ، ومن ناحية أخرى فيما إذا كان الإزدهار ناتجاً عن التوسع في الانفاق الحكومي المخصص لإعمار البنى التحتية فإن جني الثمار سيكون قصير الأجل (Niall,2011:21) .

ب- استجابة المصارف لمرحلة الإزدهار والكساد :

### Banks Response to Boom and Bust:

1- إذا ادركت المصارف أن مرحلة الإزدهار ستكون قصيرة الأجل ، تحتجز ارباحها الناتجة عن العمليات المسبقة بدلاً من منحها كمكافأة للمساهمين والموظفين مع تخفيض الانفاق غير الضروري لتخفيض التكاليف ؛ لأن مع بداية مرحلة الركود ستعاني المصارف من خسائر فادحة بسبب ارتفاع حالات التعثر المصرفي ، لذا يجب أن يكون للمصارف التجارية رأس مال كافٍ لمواجهة التقلبات الاقتصادية (Hendricks,&Hirtle,1997:2).

2- على المصارف عدم التوسع في محفظتهم الائتمانية، عندما تبدأ مرحلة الإزدهار ويجب تطبيق معايير صارمة عند تقديم الائتمان لتحسين جودة المحفظة الائتمانية حتى لا يواجهوا مشاكل خطيرة في التخلف عن التزاماتهم بداية دورة الانهيار، أما إذا كانت قاعدة العملاء مستقرة ومرنة يمكن بسهولة تجاوز الأوقات الصعبة في المستقبل (Isaic,et al, 2019:56) .

3- لا ينبغي أن تتخرب المصارف انخراطاً مفرطاً في المنتجات المشتقة ، التي تولد عوائد جيدة في أثناء الإزدهار ولكنها تولد مخاطر عالية في أثناء مرحلة الكساد ، إذ تشير الأدلة السابقة على أن التوسع المفرط للبنوك في المشتقات قد تسبب في جعل الفقاعات المالية غير مستدامة في دورة الكساد ، كما تعد الأزمة المالية العالمية 2008-2009 هي مثال جيد على انفجار فقاعة الرهن العقاري عالية المخاطر، التي جلبت مشاكل لا حصر لها للمجتمع الدولي (Mills,2009:12-16).

4- أن تخفف المصارف الإجراءات التنظيمية الصارمة الطبيعي في ظل توافر فرص استثمارية لكن تلك التسهيلات يمكن أن تؤدي إلى عمليات احتيال غير مكتشفة التي يكون اكتشافها مكلفة للمصرف فضلاً عن فقدان السمعة فيما ، إذ كانت عملية الاحتيال كبيرة بما يكفي لإفلاس المصارف ، فيجب عليها أن تمر بخطط إعادة هيكلة وأن تفرض دائماً شروطاً صارمة (Wiley & Sons,2011:1-5).

ج - تحوط المصارف من خلال تنويع محفظة القروض :

### **Banks Hedge by Diversifying the Loan Portfolio:**

تلجأ المصارف التجارية إلى تنويع محافظها الاستثمارية في ظل التقلبات الاقتصادية ، وعادةً ما تكون محفظة القروض هي أكبر أصول المصرف ومصدر الدخل الرئيس ، وتعد أيضاً مصدراً للحفاظ على سلامة المصارف وأمنها سواءً أكانت من التقلبات الاقتصادية أو ضعف إدارة المخاطر لمحفظة استثمارات المصرف ، إذ تشير الأدلة التجريبية إلى أن مشاكل محفظة القروض كانت دائماً المسبب الرئيس للخسائر والإخفاقات المصرفية، ويعد التنويع من أهم أساليب السيطرة على مخاطر الائتمان، إذ إن التركيز على منح القروض لقطاعات اقتصادية معينة قد يؤدي إلى تعثر تلك القروض في ظل ظروف اقتصادية كالركود أو الكساد المالي لذلك على المصارف تنويع محافظها (Malla,2017:1-3).

لذا تعد الإدارة الفعالة شرطاً ضرورياً لضمان سلامة وأمن المصرف ، إذ يحقق التنويع فائدة كبيرة للمصارف ، بتنويع القروض والاستثمارات لذلك تنعكس أهمية محفظة القروض في أنها أداة استثمارية لضمان العائد وتقليل الخسائر؛ لان المصارف تحقق ذلك الهدف من الاستفادة الكاملة من مبدأ التنويع الكافي في المحفظة الاستثمارية (Machiraju,2008:198).

وعليه تكمن أهمية محفظة القروض القوية في تحقيق أقصى عائد للمصرف عند أدنى مستوى ممكن من المخاطر المرتبطة باتخاذ القرارات الائتمانية ، وتوضح أهمية المحفظة في تحديد وإدارة المخاطر الكامنة في عملية القرض والسيطرة عليها (Maubi & Jagongo,2014:88).

**تاسعاً - متطلبات الإصلاح المصرفي Banking Reform Requirements:**

بهدف توجيه القطاع المصرفي بالمسار الصحيح لآبد من اتخاذ خطوات اصلاحية تسهم في رفع القدرة التنافسية لدى المصارف التجارية وبشأن ذلك هناك خطوات عدة على القطاع المصرفي اتباعها وهي :- (التوني،2003:9-11).

1- فتح المجال أمام المصارف الجديدة لزيادة التنافس فيما بينها ، سواء محلية أكانت أم أجنبية ، فضلاً عن وضع القوانين التي تمنع الاحتكار .

2- التوجه نحو خصخصة المصارف المملوكة للدولة، ويحدد الرسوم والعمولات للخدمات المصرفية على وفق الأسعار السائدة في المصارف الأخرى لزيادة جودة الخدمة المصرفية.

3- تشجيع الأندماج بين المصارف ولاسيما المصارف الصغيرة منها وإعادة هيكلة القطاع المصرفي من تأهيل وحدات بنكية كبيرة قديرة على تقديم خدمات بنكية متنوعة وبتكلفه منافسة لسوق المصرفي .

4- استخدام وسائل متطورة في أحكام الرقابة الوقائية على المصارف التجارية من منظور السلامة الأمانة للأصول فضلاً عن رفع كفاءة المصارف على التنبؤ في الازمات المصرفية قبل حدوثها.

5- تطوير المهارات المصرفية للموارد البشرية من الدورات التدريبية وتشجيع الاستثمارات في التقنيات المصرفية المتطورة .

6- تفعيل نظام التأمين على الودائع المصرفية ولاسيما في البلدان التي تسعى إلى الاصلاح المصرفي والتأمين على المؤسسات الصغيرة من المخاطر الناتجة عن المنافسة مع المؤسسات وتطوير وتحديث النظم المحاسبة مع النظم والمعايير العالمية وتحسين سياسة الإفصاح والشفافية .

7- تحسين نظم المدفوعات بين المصارف سواء أكانت محلية أم دولية مع ملاحظة اعتماد نظام المقاصة الإجمالي بالوقت الفعلي والمعمول به في الدول المتقدمة، فإن ذلك سوف يساهم في تسريع عملية التسوية للمدفوعات ورفع كفاءتها، فضلاً عن تخفيض تكلفة الوساطة المالية .

# الفصل الثاني

((تحليل واقع القطاع المصرفي العراقي والمصري في ظل التقلبات الاقتصادية ))

**المبحث الاول : تحليل القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية .**

**المبحث الثاني : تحليل مؤشرات السياسة الائتمانية للمصارف التجارية العراقية ( الدورة المصرفية ) .**

**المبحث الثالث : تحليل واقع القطاع المصرفي المصري في ظل التقلبات الاقتصادية إنموذجاً مقارنةً .**

## الفصل الثاني

(( تحليل واقع القطاع المصرفي العراقي والمصري في ظل التقلبات الاقتصادية ))

مهيّد :

لم يكن الاقتصاد العراقي بمعزل عن اقتصاديات العالم التي تأثرت بالتقلبات الاقتصادية والأزمات العالمية ، فضلاً عن التغيرات السياسية والأمنية التي طرأت عليه ، ولاسيما أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد أحادي الجانب مما أثار ذلك على أداء القطاع المصرفي العراقي الذي يمثل المركز المالي للدولة ، ولإعطاء صورة عن كيفية أداء القطاع المصرفي العراقي ( الدورة المصرفية ) ، تجاه التقلبات الاقتصادية والأزمات العالمية بالإشارة إلى مصر العربية ، فقسم هذا الفصل على ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول تحليل أداء القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية ، أما المبحث الثاني فقد تضمن تحليل مؤشرات السياسة الائتمانية للمصارف التجارية العراقية (الدورة المصرفية)، في حين خصّص المبحث الثالث لتحليل أداء القطاع المصرفي المصري في ظل التقلبات الاقتصادية إنموذجاً مقارناً .

## المبحث الأول

### تحليل واقع القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية

#### أولاً - واقع الاقتصاد العراقي :

يعد الاقتصاد العراقي أحد الدول الغنية بالموارد الاقتصادية والطبيعية ، لكنه لا يزال يعاني من تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية في هيكل الناتج المحلي الاجمالي ؛ لإسباب عدة منها التجاذب السياسي وأسباب هيكلية مرّ بها الاقتصاد العراقي منذ تأمين النفط عام 1971 كسوء الإدارة وعسكرة اقتصاده وانعدام فرص الإرتقاء به، جعلته إقتصاداً معتمداً على إيرادات قطاع النفط في تمويل الموازنة بدلاً من الاعتماد على إيرادات القطاعات الأخرى، وعلى الرغم من امتلاك العراق إضافة إلى الموارد موقعاً جغرافياً مميزاً، إذ تبلغ مساحة العراق نحو 434,924 كم مربع ، وتمتد أراضيها شمالاً حتى شبه الجزيرة العربية وتحيط به خمس دول ، تحدها إيران والخليج العربي ، وتركيا من الشمال فضلاً عن سوريا من الشمال الغربي ، والمملكة الأردنية من الغرب ولديه منفذاً بحرياً ، وبالتالي يعد حلقة وصل مهمة من الناحية البرية والبحرية فيما لو كان هناك إدارة سليمة لموارد البلاد (عبد الكاظم ، 2017:45).

أما عدد نفوس العراق حتى عام 2020 فقد تجاوز 40 مليون نسمة بواقع (50.5%) للرجال و(49.5%) للنساء، بلغت نسبة النمو السنوية للسكان (2.6%) عام 2020<sup>(2)</sup> ، إلا أن الاهمال وسوء الادارة والعقوبات الخارجية حالت وأضاعت عقود من التنمية الاقتصادية.

وعليه واجه العراق عدد من التحديات المعقدة ولاسيما بعد 2003 ، فقد اطلقت الحكومات المتعاقبة حزم إصلاحية كبيرة تمثلت أولها بتشريع قانون رقم 56 لسنة 2004 لإصلاح السياسة النقدية والسيطرة على معدلات التضخم وإعادة الثقة بالعملة المحلية وتحقيق الإستقرار المالي والنقدي فضلاً عن تشريع قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004

<sup>2</sup> - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2020 ، <https://mop.gov.iq/news/view/details?id=508> .

## الفصل الثاني .. المبحث الأول : تحليل وقع القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية

المعدل والخاص بتنظيم القطاع المصرفي وشرع قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل وقوانين أخرى كثيرة .

### ثانياً - تقلبات الاقتصاد العراقي وانعكاسه على القطاع المصرفي :

عانى العراق من تقلبات خارجية وداخلية عدة، رمت بظلالها السيئة على حركة وعمليات القطاع المصرفي، فبعد عام 2003 شرعت سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم في حلّ المشاكل العالقة التي كان أهمها حلّ مشكلة الديون الخارجية المتراكمة لذا لجأ العراق إلى نادي باريس لشطب الديون وعلى ثلاثة مراحل شريطة أن يلتزم بوصفة الاصلاح الاقتصادي التي أعدها صندوق النقد الدولي التي تجلت برفع الضغط الانفاقي على الموازنة العامة وإعادة الاستقرار الاقتصادي فضلاً عن مجابهة التضخم وإعادة الثقة للحكومة للعملة الوطنية وسعر صرفها امام الشريك التجاري لذا سنتناول في الفقرات التالية مؤشرات الاقتصاد الكلي العراقي وانعكاسها على القطاع المصرفي بحسب الآتي :-

#### 1- الناتج المحلي الاجمالي GDP :

يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهماً جداً لإظهار قوة الدولة اقتصادياً، فضلاً عن انه مؤشراً للتقلبات الاقتصادية ، لانه يعكس فاعلية جميع قطاعات الاقتصاد المحلي، فالناتج هو اجمالي القيمة الصافية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد في مدة زمنية عادةً ما تكون سنة ، أثرت الظروف السياسية والعسكرية والاختلالات الهيكلية على تراجع مؤشرات الاقتصاد العراقي سلبياً ، إذ لازال الناتج المحلي عاجزاً عن سدّ الطلب المحلي المتزايد ولاسيما بعد الانفتاح التجاري الذي حصل بعد عام 2003 لذا يمكن التعرف على حركة بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق من بيانات الجدول الآتي :



جدول (1)

تطورات بعض المتغيرات الاقتصادية الخاصة في العراق للمدة (2004-2020)(مليار دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	معدل النمو % *	إجمالي الدين الداخلي	معدل النمو %	معدل التضخم %
2004	53,235	—	5,925	—	26.961
2005	73,533	32	6,255	5	36.959
2006	95,587	26.	5,307	-16	53.230
2007	111,455	15	5,193	-2.	30.8
2008	157,026	34	4,455	-15	12.662
2009	130,643	-18	8,434	64	6.873
2010	162,064	21.5	9,180	8	1.879
2011	217,327	29	7,446	-21	2.235
2012	254,225	15.5	6,547	-13	1.393
2013	273,587	7	4,255	-43	0.556
2014	266,332	-2.5	9,520	80.5	0.184
2015	194,680	-31	32,142	121.5	0.367
2016	196,924	1	47,362	39	- 0.198
2017	221,665	12	47,678	0.6	0.184
2018	268,918	19	41,822	-13.	0.367
2019	277,884	3	38,331	-9	- 0.198
2020	198,774	-33.5	64,246	51.5	0.574

المصدر: البنك الدولي ، <https://data.albankaldawli.org/country/iraq?view=chart> ، data.albankaldawli.org

- البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة

- معدل النمو من إعداد الباحث .

من بيانات الجدول (1) يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد اتخذ مساراً متذبذباً في المدة قيد البحث، فقد بلغت القيمة الاجمالية للناتج نحو (53,235) مليار دينار عام 2004، ليواصل ارتفاعه بعد ذلك وصولاً لعام 2009 ، إذ بلغ

\* تم حساب معدل النمو السنوي باستخدام اللوغاريتم الطبيعي بالاستناد إلى د. احمد الكواز "مفاهيم معدلات النمو الاقتصادي" المعهد العربي للتخطيط، ص6 ، وفق المعادلة التالية: (Growth Rate= Ln V2 – Ln V1).

## الفصل الثاني .. المبحث الأول : تحليل وقع القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية

(130,643) مليار دينار ، وبمعدل نمو سالباً بلغ (18-%) ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط أثر تداعيات الأزمة العالمية التي عصفت في العالم ، واستمر الناتج بالارتفاع حتى بلغ (273,587) مليار دينار عام 2013 وبمعدل نمو (7%)، ليتراجع بعدها عام 2015 ، إذ بلغ اجمالي القيمة الصافية للناتج نحو (194,680) مليار دينار بمعدل نمو بلغت نسبته (31-%) نتيجة التلكؤ في تنفيذ عدد كبير من المشاريع الخدمية والاستثمارية ؛ بسبب عزوف عدد من المستثمرين والمقاولين نتيجة الأوضاع الأمنية التي لم يسيطر عليها وعدم الاستقرار الاقتصادي من جهة ، فضلاً عن عدم حصولهم على مستحقاتهم المالية من جهة أخرى، مما أثر سلباً على تنفيذ العديد من المشاريع واستمر تذبذب الناتج المحلي الاجمالي ، ومن ثم أخذ الناتج المحلي الاجمالي مساراً تصاعدياً وصولاً لعام 2020 لينخفض إلى (198,774) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (-29) ويعود ذلك إلى انخفاض كميات النفط المصدرة ، بحسب اتفاق اوبك و اجراءات العزل الصحية نتيجة جائحة ( COVID-19 ) ، فضلاً عن الغياب شبه التام للقطاع الخاص في الوقت الذي ينبغي أن يكون فيه هو القطاع القائد لعملية نمو الناتج المحلي الإجمالي بما ينسجم مع التحول باتجاه اقتصاد السوق.

### 2- الدين الداخلي في العراق :

تعد قضية الدين العام من أهم المشاكل الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد العراقي، وذلك نتيجة الاختلالات الهيكلية ، ويعرف الدين العام بأنه تراكم العجز الناتج عن الإنفاق الحكومي المفرط ، إذ تلجأ الدولة إلى الإقتراض لكونها لا تستطيع توافر مدخرات محلية كافية للقيام بالأنشطة الإنتاجية فالموارد المالية التي يحصل عليها في شكل قروض تكمل المدخرات المحلية، وبالتالي تسمح للدولة للقيام بالأنشطة الإنتاجية الأخرى لجاءت الحكومة العراقية إلى الإقتراض الداخلي بسبب العجز الدائم في الموازنة العامة، وهو ما يطلق عليه باثر المزاحمة اي مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في

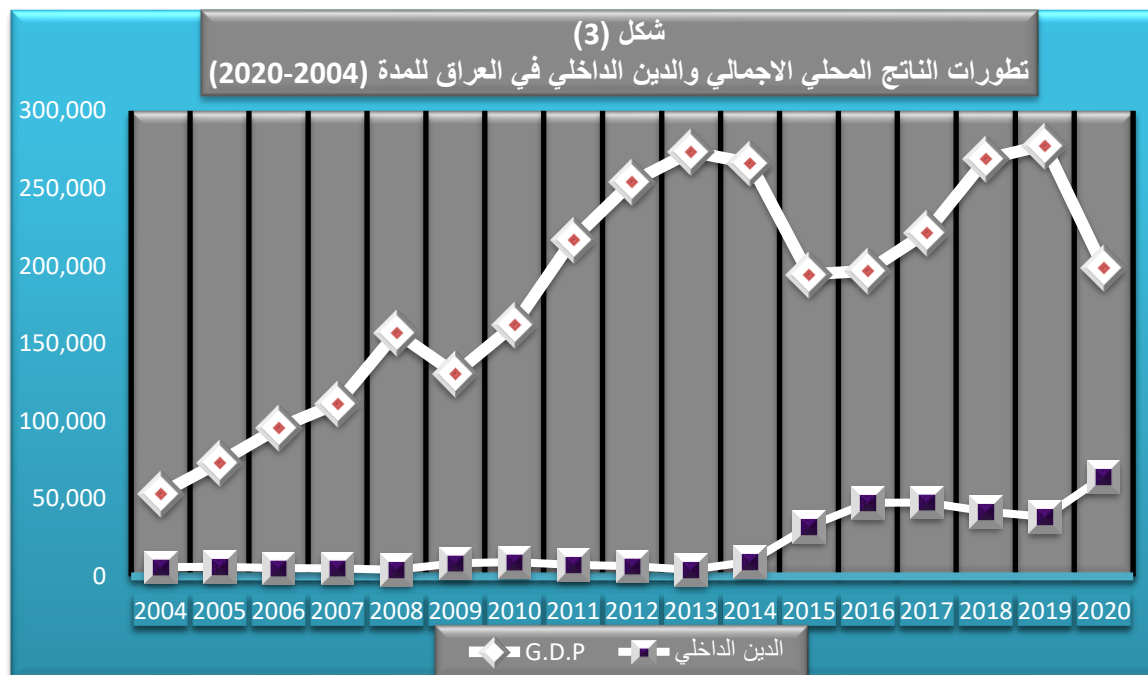
## الفصل الثاني .. المبحث الأول : تحليل وقع القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية

الإئتمان الممنوح من المصارف التجارية الحكومية ، وفي مقدمتها مصرف الرافدين ويليها مصرف الرشيد .. الخ .(Amaefule,2018:15).

بالرجوع إلى البيانات الواردة في جدول(1) يتضح أن إجمالي الدين الداخلي اتخذ مساراً متذبذباً ، إذ اقترضت الحكومة نحو (5,925) مليار دينار عام 2004 ليرتفع (8,434) مليار دينار وبمعدل نمو (64%) عام 2009، ويعزى هذا الارتفاع إلى تداعيات الأزمة المالية المتمثلة في انخفاض اسعار النفط إلى ما دون 40 دولار لبرميل النفط، مما اثر على الاحتياطات المصرفية التي تمثل الاساس النقدي وفي عام 2011 تراجع إجمالي الدين الداخلي تنازلياً وصولاً لعام 2013 ، إذ بلغ (4,255) مليار دينار وبمعدل نمو (-43%) وذلك بسبب ارتفاع سعر النفط إلى (103) دولار للبرميل (التقرير الاقتصادي، 2013:14).

ليرتفع مجدداً عام 2014 مسجلاً إجمالي الدين الداخلي نحو (9,520) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (80.5%) وصولاً لعام 2018 ويعزو ذلك إلى ازدياد المديونية الحكومية بسبب زيادة الانفاق العام والإنفاق العسكري على وجه الخصوص نتيجة الأوضاع الأمنية غير المستقرة ، والحرب ضد التنظيمات الارهابية فضلاً عن تدهور أسعار النفط وانخفاضه سريعاً مما أثر على موارد الموازنة العامة للدولة التي يغطي النفط نحو 95% من إيراداتها مما أثر ذلك على الأساس النقدي إلى جانب القيود المفروضة على الموازنة العامة فيما يتعلق الرواتب ، والأجور المتحكمة التي تصلب الإنفاق العام .

أما عام 2019 فقد سجل الدين الداخلي إنخفاضاً طفيفاً بلغ (38,331) مليار دينار بمعدل نمو (-9) ويعود ذلك إلى ارتفاع نشاط النفط الخام بنسبة (3.8%) وفي عام 2020 حقق الدين العام الداخلي ارتفاعاً كبيراً بلغ (64,246) مليار دينار وبمعدل نمو موجباً بلغ (51.5%) ، وللمزيد من الإيضاح نستعين بالشكل التالي الذي يوضح تطورات الناتج المحلي الإجمالي والدين الداخلي في العراق في المدة قيد البحث :-



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ( 1 ) .

### 3- التضخم Inflation :

يعدّ التضخم من المتغيرات التي تزعزع الاستقرار الاقتصادي ؛ لأنه من أهم المعوقات التي تواجه النمو الاقتصادي، لقد عانت الدول من هذه المشكلة ومنها أنهار اقتصادها كالمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وتركيا عام 2000 ، والمكسيك وغيرها، والاقتصاد العراقي من الدول التي لازمها التضخم لعقود طويلة ولاسيما عقد التسعينيات، وبعد تغير النظام السياسي عام 2003 حصلت بعض التطورات السريعة والمهمة، فقد تميزت تلك المرحلة بخروج العراق من قانون العقوبات الاقتصادية، وتغير اتجاه الإقتصاد من الإقتصاد المغلق إلى الإقتصاد المفتوح ، الأمر الذي سهل عملية التصدير والاستيراد، فأصبح العراق يستورد ما يحتاجه من سلع والخدمات لسد الطلب الكلي، حتى أفضى ذلك إلى حصول تضخم بجذب الطلب، لقصور مرونة الجهاز الانتاجي على سدّ الطلب المحلي ، لذا شرعت قانون 56 لسنة 2004 الذي تضمنت أهم بنوده مجابهة التضخم ، وإعادة الثقة للعملة المحلية وتحقيق الاستقرار لنظام الصرف المالي بإعادة الثقة

## الفصل الثاني .. المبحث الأول : تحليل وقع القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية

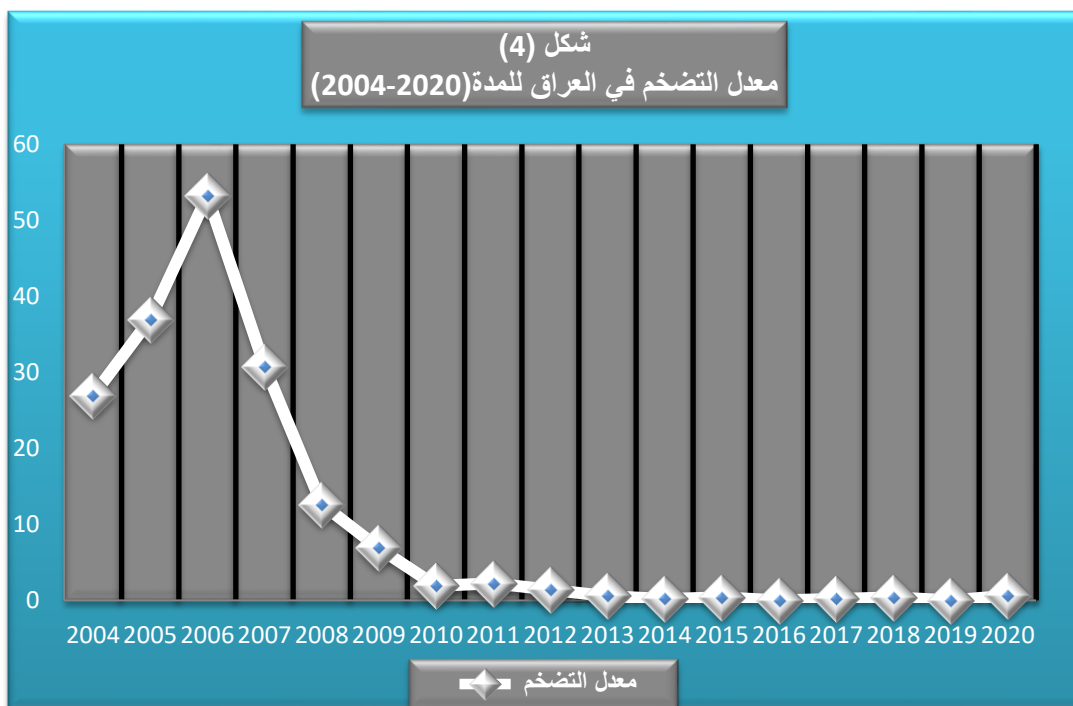
للعلمة المحلية، وبالتالي استخدمت السياسة النقدية في العراق ما يعرف بـ(قاعدة تايلر) ، نسبة إلى العالم الإقتصادي JohnTaylor1993، التي تجعل سعر الفائدة السائد في السوق النقدي دالة طردية في كل من التضخم وفجوة الناتج ، أي تربط سعر الفائدة بحالة الإقتصاد ، فترفع هذا السعر عندما يكون التضخم أعلى من المعدلات المستهدفة وخفضه في حالة اتجاه الإقتصاد نحو الركود، وعليه ان التذبذبات الحاصلة في التضخم تقلل من دقة التقييم للدورة المصرفية والمخاطر السوقية ، وذلك لكون التضخم يرتبط مباشرة مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحفظة المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار الا ان الانخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم يؤثر سلباً على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية(صالح،2010:46).

بالرجوع إلى بيانات الجدول (1) نلاحظ أن معدل التضخم السنوي في العراق اتخذ مساراً تصاعدياً في السنوات الثلاثة الأولى، إذ بلغ (26.961%) عام 2004، ليرتفع إلى (53.230%) عام 2006 وهو أعلى معدل تضخم في مدة البحث والسبب يعود إلى ارتفاع الانفاق بشقيه الاستهلاكي ، ولاستثماري بنسبة 47% لذات العام يقابلها زيادة في سعر الفائدة من البنك المركزي بنسبة (16%) عام 2006 و(20%) عام 2007 فضلاً عن ارتفاع المعروض النقدي بقيمة (15.5) ترليون دينار نتيجة الانفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي (فيحان ونعمان،2021:91).

أما عام 2008 والسنوات اللاحقة تراجع معدل التضخم إلى (12.662%) بسبب اجراءات السياسة النقدية بتطبيق سياسة التعويم المدار أمام الشريك التجاري، وفي عام 2014 انخفض معدل التضخم إلى (0.184%) وصولاً لعام 2020 ، إذ سجل معدل التضخم السنوي نسبةً بلغت (0.574%) ، وذلك يعود إلى نجاح البنك المركزي العراقي في هذا العام في احتواء التضخم في ظل ظاهرة الركود التي يعيشها الإقتصاد العراقي جراء الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية فضلاً عن تبنيه سياسة نقدية

## الفصل الثاني .. المبحث الأول : تحليل وقع القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية

كفؤة تنطلق من حقيقة أن الاستقرار النقدي شرطاً أساسياً لتحقيق نمو مستدام، وعنصراً محورياً في الإقتصاد الكلي ، وعاملاً رئيساً في توافر بيئة ملائمة للاستثمار وحماية القوة الشرائية للعملة الوطنية . وللايضاح نستعين بالشكل الآتي :



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ( 1 ) .

### ثالثاً - القطاع المصرفي العراقي ( نبذة تاريخية ) :

أشارت الأدبيات الإقتصادية إلى أن أول مصرف تجاري افتتح في العراق هو المصرف العثماني في بغداد عام 1890 ، ثم تبعه افتتاح فرع المصرف الشرقي في بغداد عام 1912، والمصرف البريطاني للشرق الأوسط ، بعدها أفتتح مصرف الشاه شاهي الإيراني عام 1916 والمصرف العربي الاردني عام 1938 ، ومن ثم تأسس المصرف الزراعي والصناعي عام 1935 ، وفيما بعد انقسم على مصرفين متخصصين عام 1941، وهما من أوائل المصارف الوطنية المتخصصة ، وفي العام ذاته أسس مصرف الرافدين كمصرفاً تجارياً يقدم مختلف الخدمات المصرفية ؛ إذ يمثل أول مصرف تجاري وطني

## الفصل الثاني .. المبحث الأول : تحليل وقع القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية

برأس مال عراقي ، وبعد ذلك توالى افتتاح المصارف الأخرى، فقد إنشئ المصرف الوطني العراقي في أواخر عام 1947 براس مال قدره خمسة ملايين دينار عراقي ، ثم شهد القطاع المصرفي العراقي افتتاح مصارف تجارية عدة ، وفي عام 1956 غيرَ المصرف الوطني العراقي إلى ( البنك المركزي العراقي ) وافتتح مصرف التجارة والصناعة للدول الأفريقية فرعاً له في بغداد، ثم افتتح فرع للمصرف الوطني الباكستاني عام 1957 ، وخصصت معظم تلك المصارف لتمويل عمليات الإئتمان المتعلقة بالتجارة (فهد، 2009:152-155) وبعد ذلك صدر قانون رقم (100) عام 1964 بتأميم المصارف الخاصة ، لإنشاء مؤسسة مصرفية عامة تهدف إلى إدارة المصارف العراقية وتوجيه الإئتمان المصرفي وتنظيمه وبعد ذلك تم دمج المصارف في أربعة مجاميع :

1- مجموعة مصرف الرافدين .

2- مجموعة مصرف بغداد .

3- مجموعة مصرف الاعتماد العراقي .

4- مجموعة مصرف التجاري العراق .

وقد أجريت تعديلات على قانون رقم (64) لسنة 1976 بقانون آخر رقم (12) لسنة 1991 الذي سمح للقطاع الخاص بتأسيس المصارف، بعد أن كان القطاع المصرفي حكراً على القطاع العام ، وبذلك أصبح في العراق (25) مصرفاً حتى عام 2004 ، منها (6) مصارف حكومية و(18) مصرفاً خاصاً ، ومصرفاً إسلامياً ، ومصرفاً استثمارياً مشتركاً بينهم (عبد النبي، 2011:2).

### رابعاً – إجراءات القطاع المصرفي العراقي للتحوط من الازمات :

نظراً لأهمية عمل المصارف بوصفها وسيطاً مالياً بين المودعين والمقترضين، وتقديمها الإئتمان لفروع النشاط الاقتصادي جميعها ، لذا فقد تعددت وتنوعت المخاطر الملازمة للعمل المصرفي وأصبحت تحد من قدرة المصارف على استخدامات مصادر

## الفصل الثاني .. المبحث الأول : تحليل وقع القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية

الأموال التي لديها وتهدد جوهر العمل المصرفي، وبناءً على ذلك فقد نشأت الحاجة إلى وضع الأهداف وإعداد استراتيجيات متعددة لتحديد المخاطر من الآتي :

### 1- إجراءات المصارف التجارية للتحوط من الإزمات : (عبد النبي وعبد السادة، 2015:6).

- أ- قيام المصارف بتحقيق الموازنة بين السيولة والربحية والتركيز على إدارة المخاطر .
- ب- استحداث وسائل جديدة لدعم الأنشطة الاقتصادية .
- ت- على المصارف العمل تفعيل سياسة جذب الودائع لاستقطاب المزيد من المودعين ومنح الإئتمان على وفق ضمانات رصينة وقابلة للتسييل .
- ث- زيادة فاعلية وتطوير إدارات ونظم الرقابة الداخلية في المصارف .
- ج- القيام بعمليات الاستثمار المدروس وتنويع المحافظة للمصارف .
- ح- وضع التخصيصات المالية الكافية لمواجهة مخاطر الاستثمار والإئتمان.
- خ- خلق وحدات بنكية كبيرة ورصينة ومؤثرة في الساحة المصرفية المحلية والدولية بوساطة الاندماج فيما بينها.
- د- الالتزام بالقواعد الإرشادية الواردة في معيار بازل (3) التي من شأنها تطوير العمل المصرفي وضمان رصانته وقوته.

### 2- إجراءات البنك المركزي العراقي للتحوط من الأزمات المالية :

بعد حدوث الأزمة العالمية عام 2008 تأثر الاقتصاد العراقي في تراجع عائدات الارصدة الأجنبية وبالتالي كان إلزاماً على البنك المركزي أن يوازن بين الطلب على العملة الاجنبية والمحلية، بوصفها جزءاً من متطلبات الإصلاح المصرفي، وفي ظل إرتفاع الطلب على العملة الاجنبية، لجأ البنك المركزي إلى استنزاف جزء من احتياطات العملة الأجنبية في عمليات نافذة بيع العملة، فضلاً عن تراجع استثمارات البنك المركزي الخارجية ، لذا لتعزيز قدرة المصارف التجارية تنظيمياً ومالياً ولخلق جهاز مصرفي قوي وآمن ضد الأزمات المالية يتمشى مع قواعد الصيرفة الدولية الحديثة قام البنك المركزي



## الفصل الثاني .. المبحث الأول : تحليل وقع القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية

باتخاذ بعض الإجراءات لتطويع القطاع المصرفي تضمنت الآتي : (التقرير الاقتصادي، 2008:5-10).

1- وضع خطة أسبوعية لمتابعة ودائع الجهاز المصرفي بالدولار والدينار فضلاً عن تطورت تسديد الإئتمان المقدم من المصارف ورفع تقارير أسبوعية بذلك لمحافظ البنك.

2- لدعم المصارف للتوجه نحو السوق وانتقال أثرها من الوساطة المالية إلى الدور التتموي الاقتصادي خفض سعر فائدة الإيداع الليلي\* لدى البنك المركزي إلى 5% بدلاً من 7%.

3- حدد البنك المركزي نسبة 60% من رأس المال من الاحتياطات للمصارف لشراء أو تملك العقار بما فيها العقارات التي تؤول إلى المصرف لتسوية الديون.

4- لرفع سيولة المصارف الراغبة في ذلك شرع البنك المركزي العراقي بشراء ادوات الدين العام (سندات حكومية ، وحوالات الخزينة) من السوق الثانوية .

5- متابعة آثار الأزمة المالية العالمية على كل من المصارف العربية او الأجنبية التي ترتبط معها المصارف العراقية بعلاقات مالية أو مصرفية بهدف تلافي آثار الأزمة.

6- رفع الحد الأدنى لراس مال التأسيس المصارف الجديدة إلى (250) مليار دينار أو ما يعادل (213) مليون دولار لتعزيز قدرات المصارف وتطوير إمكانياتها المالية والإئتمانية والاستثمارية ، لتدعيم رؤوس أموال المصارف العراقية .

7- إلزام المصارف بوضع التخصيصات المالية المناسبة لكل صنف ، لتطبيق اللائحة الإرشادية لتصنيف الإئتمان ، منذ عام 2007 .

8- تحديد نسب السيولة بالحد الأدنى بنسبة 30% على أن تحتسب على وفق تعليمات أعدت لهذا الغرض ، فضلاً عن تحديد متوسط السيولة بنسبة 60% وذلك لعدم توافر فرص الاستثمار الآمن والإئتمان السليم في هذه المرحلة .

\* الإيداع الليلي : هي الودائع التي يقبلها البنك المركزي من المصارف التجارية التي تزيد على متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الاستثمار الليلي ويمنح عليها فائدة .

## الفصل الثاني .. المبحث الأول : تحليل وقع القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية

9- إنشاء شركة لضمان الودائع ، وأخرى لضمان القروض وهما شركتان خاصتان ساهمت فيهما المصارف التجارية، يشرف عليها البنك المركزي العراقي يعدهما من المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي العراقي .

### خامساً - السياسة الاحترازية للبنك المركزي العراقي :

تعرض القطاع المصرفي العراقي لازمات مالية عدة في المدة 2003-2020 تعددت أسبابها، لكن في مجملها تتجه نحو تقلبات الأوضاع الأمنية والسياسية فقد تمخض قيام المصارف التجارية بتعديل نظامها الداخلي وسياستها الإئتمانية، وتحديداً منذ الأزمة الأمنية الاولى والمتمثلة بالحرب الطائفية لعامي 2006-2007 فضلاً عن أزمة الرهن العقاري عام 2008-2009 والتالية أزمة احتلال عصابة ( العصابات الارهابية ) الارهابية على مساحات واسعة من العراق وقع بها 121 فرعاً للمصارف تحت التنظيم بلغت حصة المصارف التجارية الحكومية 84 مصرفاً ، و 37 مصرفاً تجارياً خاصاً لتتختم بعد ذلك بأزمة فيروس (COVID-19) التي عطلت الأنشطة التجارية كافة، منها عمل القطاع المصرفي، إذ أثرت تأثيراً مباشراً على تراجع عائدات القطاع النفطي ليصل سعر برميل النفط إلى (55) دولاراً للبرميل في شهر شباط 2020 ، وقد أشار تقرير الاستقرار المالي من المؤشرات التجميعية (مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر القطاع المصرفي ، ومؤشر سوق راس المال) إلى ارتفاع الطلب على القروض ؛ لذا سنلخص أهم الاجراءات التي لجأ اليها البنك المركزي في أزمة العصابات الارهابية وأزمة فيروس كورونا بالآتي :-

أ- الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي خلال سيطرة ( العصابات الارهابية ) : (عبد النبي، 2017:3).

1- ايقاف نشاط فروع المصارف والشركات المالية الغير بنكية الواقعة في محافظات (الموصل، وصلاح الدين ، وديالي، والأنبار) ومنع نقلها أو تزويدها بالعملة الأجنبية من النافذة .

## الفصل الثاني .. المبحث الأول : تحليل وقع القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية

2- إيقاف اشتراك فروع المصارف والشركات المالية غير المصرفية في نظام المقاصة الالكترونية ، ونظام المدفوعات عامةً ، والواقعة في محافظات (نينوى، وكركوك، وصلاح الدين، وديالى، والانبار) .

3- إعداد تقرير شهري موحد لنشاط وموقف الفروع الواقعة تحت سيطرة العصابات الارهابية ، يرفع لمحافظة البنك المركزي بهدف منع الأموال المستحوذ عليها من العصابات الارهابية من الدخول إلى النظام المصرفي والمالي العراقي.

4- الطلب من إدارات المصارف كافة تزويد دائرة مراقبة الصيرفة والإئتمان بالموجود النقدي المودع لدى فروعها الواقعة تحت سيطرة العصابات الارهابية وفي مدة 24 ساعة .

ب- السياسة الإحترازية ضد أزمة فيروس (COVID-19) : (تقرير الاستقرار المالي، 20:2020).

1. إطلاق حزمة تمويل جديدة موجهة لقطاع الإسكان عبر المصرف العقاري وصندوق الإسكان بمبلغ (3) ترليون دينار بأجال طويلة.

2. تبني البنك المركزي العراقي مجموعة من المشاريع لتمكين القطاع المالي والنقدي من الاستقرار؛ لينعكس تدريجياً على النمو الاقتصادي ولاسيما لمرحلة ما بعد كورونا.

3. على صعيد السياسة النقدية تخفضت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية إلى 13% بدلاً من 15% ، وذلك لتوافر السيولة للقطاع المصرفي منذ شهر أيار - 2020.

4. تأجيل استيفاء جميع الغرامات المفروضة على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.

5. تأجيل استيفاء أقساط المبالغ المستحقة على المصارف، والأخيرة بدورها قامت بتأجيل استيفاء الأقساط على المقترضين ابتداء من 2020/4/1 ولغاية 2020/9/30 .

6. تخفيض عمولة البنك المركزي على القروض الممنوحة بضمنها مبادرة الواحد ترليون وتخفيض فائدة المصارف وفائدة الشركة الضامنة.

## الفصل الثاني .. المبحث الأول : تحليل وقع القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية

7. أما فيما يتعلق بالمبادرة السكنية فتزيد سقف المبلغ من 75 مليون إلى 100 مليون دينار، مع تمديد مدة السداد من 10 سنوات إلى 15 سنة، والحد الأعلى للفائدة 4% متناقصة.

8. زيادة مبلغ تمويل مبادرة الواحد ترليون إلى (5) مليون دينار بعد أن كان مليون دينار فقط ، وذلك لتنشيط الفئات ذات الدخل المحدود التي تأثرت بالجائحة، وإتاحة الفرصة لتمويل مشاريع التمويل الأصغر.

### سادساً - أثر التقلبات الاقتصادية على فاعلية سوق العراق للأوراق المالية:

أسس سوق العراق للأوراق المالية بموجب القانون رقم 74 لسنة 2004 وعقدت أولى جلساته في 24 / 6 / 2004، وله الحق في فتح فروع له في مدن عراقية أخرى ، وله شخصية معنوية مستقلة مالياً وإدارياً عن الحكومة ووزارة المالية ، ولا يهدف إلى الربح ، إذ يهدف إلى تنظيم وتسهيل التعامل بالأوراق المالية في السوق ، فضلاً عن أعمال التسوية المالية والمقاصة والحفظ والإيداع وغيرها ، ويسعى إلى نشر الوعي الاستثماري و فرص الاستثمار ، والتواصل مع اتحادات وأسواق المال العربية والدولية بهدف تطوي نشاط السوق (موسى وحطاب،2014:76).

لذا يعد سوق العراق ككيان قانوني ذو استقلالية مالية وأداريه ، وله الحق في رفع الدعاوي أمام المحاكم ، وله الحق بفرض غرامات مالية على الخاضعين لسلطة السوق الذين يخرقون اللوائح والقوانين والتعليمات الخاصة بالسوق والهيئة يمول السوق نفسه من الرسوم التي تدفع من الشركات المدرجة والعمولات التي يحصل عليها من حجم التعامل التجاري الذي يكون في السوق إضافة إلى الغرامات المفروضة (حمزة وعبد الحميد،2012:226).

وللسوق المالية في الإقتصاد العراقي أثراً أساسياً في توافر الأموال من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي وذلك لتلبية الاحتياجات المالية للبلد وتحقيق أهدافها المختلفة ، فضلاً عن تطور التداول في الأسهم يعكس

## الفصل الثاني .. المبحث الأول : تحليل وقع القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية

الوضع الإقتصادي للبلد لما فيه تحقيق التنمية للقطاعات الإقتصادية المشاركة في السوق و توفير السيولة ولأهمية ذلك أعطت الدول إهتماماً كبيراً لتطوير السوق المالية وتمييزها من تهيئة البيئة القانونية وتحرير حركة رأس المال والبدء بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية ، ولمتابعة نشاط القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية ، نستعين ببيانات الجدول الآتي :

### جدول ( 2 )

#### نشاط القطاع المصرفي العراقي في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2007-2020)

السنة	حجم التداول (مليار دينار)	معدل النمو %	نسبة مساهمة القطاع المصرفي %	القيمة السوقية (مليار دينار)	معدل النمو %	عدد الاسهم (مليار سهم)
2007	407	—	95	1588	—	729
2008	267	-42	88.7	1722	8	896
2009	319	18	77.5	2382	32	1336
2010	259	-21	64.8	2408	1	1519
2011	705	100	75	3811	46	2093
2012	677	-4	75.8	4293	12	2889
2013	953	34	33.6	5228	20	3952
2014	763	-22	85	4801	-8.520	4984
2015	355	-76.5	78	3402	-34	5405
2016	312	-13	73.3	3202	-6	5467
2017	305	-2	79	3670	13.5	6029
2018	127	-87.5	54.7	2703	-30.5	5072
2019	58	-78	35.3	2613	-3	5072
2020	103	57	43.9	2529	-3	5072

المصدر : هيئة الأوراق المالية ، التقرير السنوي لحركة التداول لسوق العراق للأوراق المالية سنوات مختلفة \* .  
- البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، سنوات مختلفة .

\* تعذر الحصول على البيانات الخاصة بسوق العراق للأوراق المالية للأعوام (2004-2006) لعدم توفرها .

## الفصل الثاني .. المبحث الأول : تحليل وقع القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية

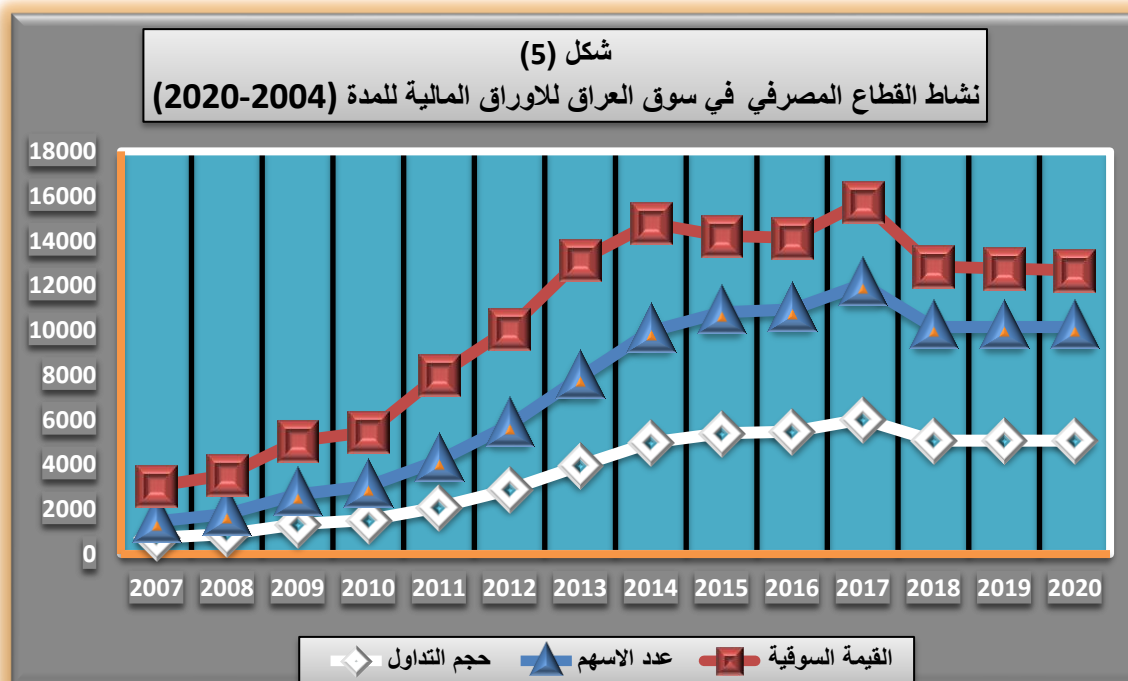
**1- حجم التداول ونسبة المساهمة :** من البيانات الواردة في الجدول (2) يتضح أن القطاع المصرفي العراقي حقق قيمة تداول في سوق العراق للأوراق المالية بلغت (407) مليار دينار بنسبة مساهمة (95%) عام 2007 ثم اتخذ مساراً متذبذباً وصولاً لعام 2013 إذ بلغ (953) مليار دينار بمعدل نمو (34%) بنسبة مساهمة بلغت (33.6%) ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع رؤوس أموال الشركات المتداولة للقطاع المصرفي فضلاً عن استخدام التداول الإلكتروني في سوق العراق للأوراق المالية ، وارتفاع مساهمة حجم الاستثمار للمصارف الخاصة بلغت 24% من رؤوس الأموال المتداولة والاحتياطيات للمصارف الخاصة البالغة (9.2) ترليون دينار إستناداً إلى أحكام المادة 22 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 التي حددت نسبة استثمار المصرف في الأسهم والسندات بما لا يتجاوز 20% من رأس ماله والاحتياطيات للبنك ، لذا نجد أن المصارف قد تجاوزت الحد المسموح به مما يتطلب ضرورة ابلاغ المصارف بعدم تجاوز النسب المقررة على وفق القانون أعلاه . (تقرير الاستقرار المالي، 2014: 22-27).

بعد ذلك تراجع حجم التداول وصولاً لعام 2020 ، إذ سجل (103) مليار دينار بمعدل نمو (57%) ونسبة مساهمة (43.9%) ، إن هذا الإنكماش في المؤشرات قد يعكس تدهوراً للاستثمار في القطاع المصرفي العراقي مما قد يؤثر سلباً في الاستقرار المالي في العراق فضلاً عن الانخفاض في القطاعات الاقتصادية ، المساهمة في الناتج المحلي والسبب يعزى إلى إجراءات العزل الصحي نتيجة الأزمة التي عصفت في العالم جراء جائحة (COVID-19) (تقرير الاستقرار المالي، 2019: 47-50).

**2- القيمة السوقية وعدد الأسهم :** من بيانات الجدول (2) يتضح أن عدد الاسهم بلغت (729) مليار سهم وبقية سوقية بلغت (1588) مليار دينار لعام 2007 ، ويعود ذلك إلى نسبة المشاركة الكبيرة للقطاع المصرفي ولاسيما الأهمية الذي يمثلها في هذا السوق ، وصنفت أفضل عشرة مصارف من الشركات الأكثر تداولاً في سوق العراق للأوراق المالية، إلا أن ضعف فاعلية القطاعات الأخرى والامرونة في الجهاز الانتاجي لتلك القطاعات التي

## الفصل الثاني .. المبحث الأول : تحليل وقع القطاع المصرفي العراقي في ظل التقلبات الاقتصادية

أثرت سلباً على تلك القطاعات ، ومن ثم اتخذ القطاع المصرفي مساراً متذبذباً وصولاً لعام 2019 ، إذ سجّل القطاع المصرفي العراقي انخفاضاً في القيمة السوقية بلغت (2,613) مليار دينار بمعدل نمو بلغت نسبته (3-%) وبعدها أسهم (5,072) مليار سهم ، وذلك يعود إلى التدهور في أداء مؤشراته السنوية ، أما عام 2020 نلاحظ ثبات القيمة السوقية وعدد الأسهم من دون تغيير وللمزيد من الايضاح نستعين بالشكل الآتي :



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2) .

ومما تقدم وبالنظر إلى شكل (7) الذي ، وضح الدورة المصرفية في العراق نلاحظ عند (توسع) الدورة المصرفية عام 2014 نجد أن القطاع المصرفي قد حصل فيه ( انكماش ) بنشاطه في سوق العراق للأوراق المالية كذلك الحال عام 2020 عندما حصل (توسع) في الدورة المصرفية في العراق حصل ( انكماش ) في نشاط القطاع المصرفي لذات العام ، وذلك بسبب توجه المصارف نحو زيادة الإئتمانات النقدية والتعهدية وتوجيهها إلى مختلف القطاعات أدى ذلك إلى انخفاض نشاطها في سوق العراق للأوراق المالية .

## **المبحث الثاني**

### **تحليل مؤشرات السياسة الائتمانية للمصارف التجارية العراقية (الدورة المصرفية)**

يمثل النشاط الائتماني أهمية كبرى ، ولاسيما عندما تقدم المصارف القروض للمؤسسات والشركات ، إذ أن قرار منح التسهيلات الائتمانية أو منعها يعتمد أساسا على عوامل عديدة ، منها مدى كفاءة الإدارة ومدى نجاحها أو فشلها في إدارة أموال المصرف وقرارات مسؤولي الائتمان فيما يتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية ، إذ ان اتخاذ قرارات خاطئة بإعطاء تسهيلات ائتمانية لشركات ومؤسسات ذات مركز مالي ضعيف سيؤدي إلى ارتفاع رصيد القروض المعدومة مما يؤثر على أعمال المصرف وربما يهدد بقاءه، مما يستوجب إجراء التحليل الائتماني ولاتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة لتسهم في بتخفيض نسبة القروض المعدومة ، وتحقق المصارف انذاك أرباحاً كبيره تكون ذات تأثير ايجابي على النمو الإقتصادي(الجزراوي والنعمي،2010:11).

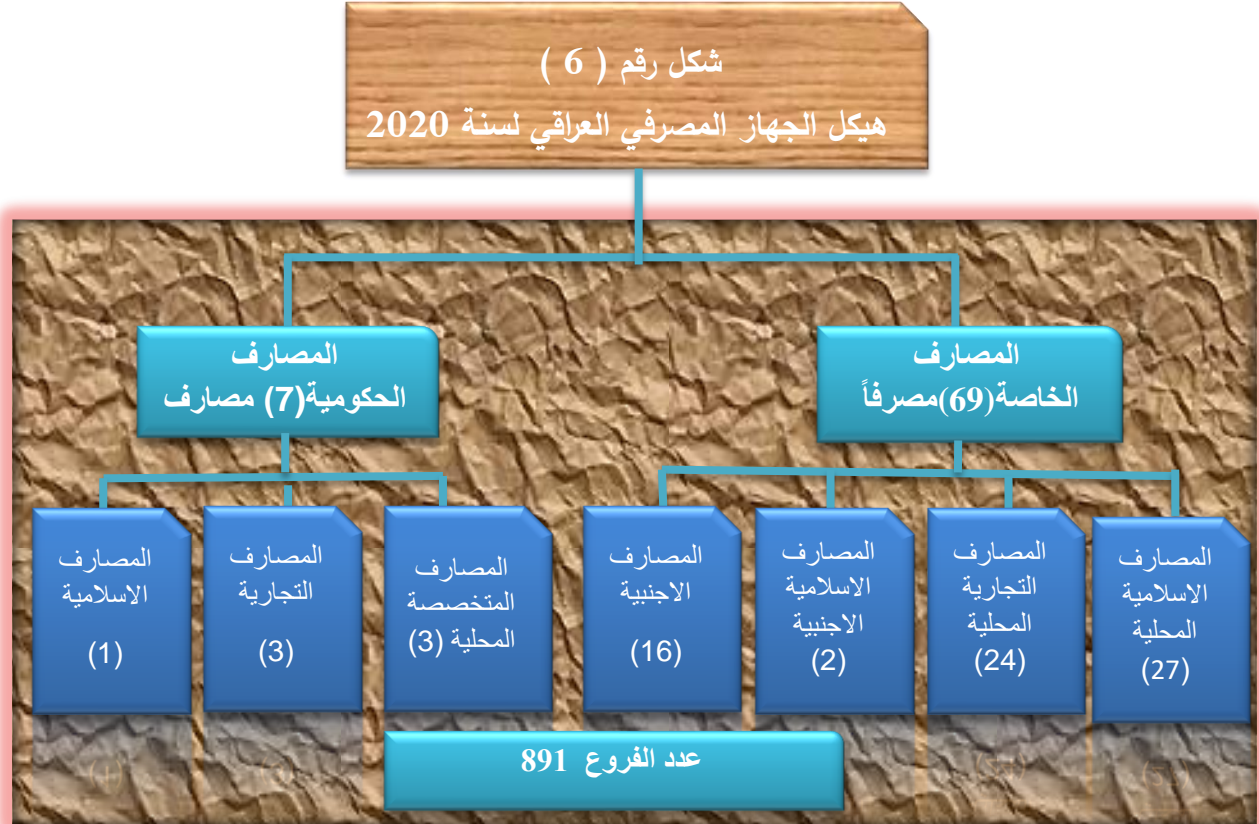
### **أولاً - هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2020 :**

على الرغم من الظروف الصعبة في مواجهة فيروس (COVID-19) إلا أن ذلك لم يمنع من التوسع في منح رخص لمصارف جديدة ، إذ تغير هيكل الجهاز المصرفي العراقي في عام 2020، ويمكن ملاحظة أن الحصة الأكبر من حيث عدد المصارف هي للمصارف الخاصة، إذ بلغت نسبتها تقريبا(90.7%) ، والمتبقي للمصارف الحكومية(9.3%) ، إذ تمثل المصارف التجارية ما يعادل(56.5%) تليها المصارف الإسلامية بنسبة (39.5%) ثم المصارف المختصة بنسبة (4%) من إجمالي المصارف



## الفصل الثاني . المبحث الثاني : تحليل مؤشرات السياسة الائتمانية للمصارف التجارية العراقية

العاملة في العراق (التقرير الإقتصادي، 2020:26) ، وللمزيد من الايضاح نستعين بالشكل الآتي :



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الإقتصادية للبنك المركزي العراقي 2020 .

من الهيكلية أعلاه سوف يحتسب الكثافة المصرفية للعراق وبحسب التعداد السكاني لعام 2020 ، على وفق الآتي :

$$\text{الكثافة المصرفية} = \text{اجمالي عدد السكان} \div \text{عدد فروع المصارف}$$

$$44,893 = 891 \div 40,000,000 \text{ نسمة مقابل المصرف الواحد في العراق}$$

وهذه النسبة ضئيلة مقارنة مع القطاع المصرفي في مصر العربية التي بلغت (22,916) نسمة للمصرف الواحد .

### **ثانياً – الوضع المالي للمصارف التجارية في العراق :**

في هذه الفقرة ستحلل قائمة المركز المالي للمصارف التجارية في العراق ، لعام 2020، لأنه شهد اضطرابات كبيرة أدت إلى مرحلة الركود تمثلت بازمة فايروس كورونا وانعكاسها على أداء القطاع المصرفي، لذا ستحلل رؤوس الأموال للمصارف وجانب الموجودات والمطلوبات وبحسب الآتي :

#### **1- رؤوس أموال المصارف :**

بلغ اجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق في عام 2020 نحو (16.9) ترليون دينار، تركزت النسبة الأكبر في رؤوس أموال المصارف الخاصة التي بلغت (12.6) ترليون دينار ونسبة (74.6%) من اجمالي رؤوس الأموال العاملة في العراق، كان للمصارف التجارية الأجنبية نسبة مساهمة (5.7%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، وبلغت مساهمة رؤوس أموال المصارف الإسلامية (الأجنبية والمحلية) باستثناء بنك النهدين الحكومي الإسلامي (34.9%) في حين بلغت مساهمة رؤوس أموال المصارف التجارية المحلية (34%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف ، أما رؤوس أموال المصارف الحكومية التجارية والمتخصصة عام 2020 بلغت (25.4%) نسبة مساهمتها من اجمالي رؤوس أموال المصارف، وفيما يلي تحليل لأهم التطورات الحاصلة في موازنة المصارف التجارية لعام 2020 ، وبحسب بيانات الجدول الآتي: (التقرير الإقتصادي، 2020:5).

جدول ( 3 )

قائمة المركز المالي للمصارف التجارية في العراق لعام 2020

الاهمية النسبية %	Dec.2020	الفقرات
الموجودات		
4,9	6,044,136	النقد في الصندوق
22.4	27,768,926	الودائع الجارية لدى البنك المركزي
21.5	2,664,980	الموجودات الاجنبية
20.5	25,452,346	الديون على الحكومة
25.0	30,93,7352	ديون على القطاع الخاص والقطاعات الاخرى
2.5	3,121,884	الابنية
3.2	3,982,191	الموجودات الاخرى
100	123,971,815	مجموع الموجودات او المطلوبات
المطلوبات		
30	73,194,354	الودائع الجارية
13.2	16,309,028	ودائع التوفير والثابتة
2	2,468,176	ودائع الاعتمادات والكفالات
27.7	34,383,787	ودائع الحكومة
0.6	733,237	المطلوبات الاجنبية

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الإقتصادي السنوي 2020.

2- جانب الموجودات : من بيانات الجدول (3) أظهر جانب الموجودات أن النقد

في الصندوق بلغ (6) ترليون دينار بنسبة (4,9%) ، أما الودائع الجارية لدى البنك المركزي فقد بلغت (27,7) ، ترليون دينار بنسبة (22,4%) من مجموع موجودات المصارف لتبلغ الموجودات الأجنبية (2,6) ترليون دينار إلى ان نسبة مساهمتها بلغت (21.5%) فيما سجلت فقرة الديون على الحكومة نحو (25.5) ترليون دينار ونسبة مساهمة بلغت (20.5%) من مجموع موجودات المصارف. اما فقرة ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى

فقد سجلت (30.9) ترليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (25%) من مجموع الموجودات المصرفية ، إما فقرة الأبنية التي هي جزء من موجودات القطاع المصرفي الثابتة فقد سجلت (3.1) ترليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (2.5%) من مجموع موجودات المصارف ، إما فقرة الموجودات الأخرى فقد سجلت (4) ترليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (3.2%).

**3- جانب المطلوبات :** أظهرت بيانات الجدول (3) أن إجمالي الودائع الجارية المترتبة بذمة المصارف التجارية بلغت (73.1) ترليون دينار لنسبة مساهمة بلغت (30%) إلى إجمالي مطلوبات المصارف أما ودايع التوفير والثابتة فقد بلغت (16.3) ترليون دينار لتسجل نسبة مساهمة بلغت (13.2%) إلى مجموع مطلوبات المصارف التجارية أما بخصوص الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية فقد بلغت (34.4) ترليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (27.7%) إلى إجمالي المطلوبات أما ودايع الاعتمادات والكفالات فقد بلغت (2.4) ترليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (2%) ، وسجلت المطلوبات الأجنبية (0.7) ترليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (0.6%) إلى إجمالي المطلوبات .

### ثالثاً - الاختلالات في القطاع المصرفي العراقي :

ساهم ضعف أداء القطاع المصرفي وعدم تطوير الأنظمة المصرفية في المصارف التجارية العراقية على ترسيخ ضعف الوعي المصرفي وتراجع الاستخدام المصرفي للعملاء، مما انعكس على ضعف مستوى الخدمات المصرفية المقدمة التي تمثل جزءاً هاماً من قطاع الخدمات ، لذا يمكن حصر أهم التحديات التي يعاني منها القطاع المصرفي بالآتي :-

1- انخفاض الوعي المصرفي: يعد الوعي المصرفي أحد الركائز المهمة لتعزيز عمل الأنشطة المصرفية من فهم الأدوات والأساليب المصرفية

وتوسيع قاعدة المتعاملين ، ودور وسائل الإعلام في نشر العادات المصرفية ، والتوعية العامة المستمرة لكيفية التعامل ، لذا عانى القطاع المصرفي العراقي من تدني مستوى الوعي بسبب طبيعة سلوك المجتمع والأوضاع التي مرّ بها العراق نتيجة الحروب والتغيرات السياسية التي ساهمت باكتتاز الأفراد وعدم ثققتهم في الجهاز المصرفي(جاسم،2015:10).

2- انخفاض نسبة الكثافة المصرفية : تعدّ المصارف أهم المؤسسات التي من زادت الشمول المالي ، وتنفيذ أهداف السياسة النقدية وايصال الخدمات المالية إلى الجمهور، وبالتالي وبالرجوع إلى تحليل الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية السابق، نلاحظ انه من دون المستوى المطلوب ، إذ بلغ عدد فروع المصارف(891) فرعاً مثلت الكثافة المصرفية نسبة بلغت (44.893) أما الانتشار المصرفي فقد بلغ(2.21) بعدد السكان (40.150) لغاية عام 2020 وهذا ما أثر على جودة الخدمة المقدمة فضلاً عن تراجع مؤشرات الاستثمار(التقرير الإقتصادي،2020:152).

3- الظروف الأمنية : لاتزال تمثل عقبة أمام التحول وتطور القطاع المصرفي، إذ لا يمكن للمصارف ممارسة أعمالها في أجواء مضطربة وغير مستقرة أمنياً وبالنظر لما تعرض اليه القطاع المصرفي العراقي من صدمات كثيرة، ولعل أكثرها وطئة أزمة الارهاب عام 2014 ، وسيطرتهم على (121) فرعاً 84 مصرفاً تجارياً حكومياً و37 مصرفاً تجارياً خاصاً وذلك بعد سيطرتهم على ثلاث محافظات عراقية.

4- تعاني أغلب المصارف ولاسيما الحكومية منها ترهل في الهيكل الإداري وقلّة الخبرات في الكوادر الفنية والإدارية الكفؤة فضلاً عن الإجراءات الروتينية المعقدة التي تستعملها.

5- ضعف مساهمة المؤسسات الساندة للقطاع المصرفي كسوق الأوراق المالية العراقي ، وشركات التأمين ، وصندوق التوفير بالبريد ، وشركات التوسيط لبيع الأوراق المالية وشرائها ، وصندوق التقاعد، وشركات التحويل المالي.

### رابعاً - الدورة المصرفية في العراق :

في ظل العولمة المالية وتزايد المنافسة أصبحت المصارف عرضة لعدد من التقلبات والمخاطر، تتمثل بالعوامل الخارجية تتعلق بالبيئة التي يعمل فيها المصرف او داخلية مرتبطة بنشاط المصرف وأدارته ، وبالتالي تنعكس سلباً على أمان المصرف ، فضلاً عن ذلك كسب ثقة المودعين ، أي أن ما يدفعهم للتعامل مع المصرف هو عامل الأمان الذي يتمثل في شعور المدخر أن علاقته مع المصرف ليست في موقع تهديد وإن هذه العلاقة يسودها جو من الثقة والطمأنينة ، وإن هناك جهة يأتين على مدخراته لينعكس ذلك على زيادة الودائع وفي قدرة المصارف على منح ائتمان أكبر، وللائتمان المصرفي أثر مباشر على العملية الاستثمارية ، لأنه أداة حقلن للاقتصاد عاممة وللاستثمار خاصة ، (الزبيدي،2011:249). وللتعرف على آثار التقلبات الإقتصادية على المتغيرات النقدية الرئيسية للمصارف التجارية ، وهما إجمالي الائتمان وإجمالي الودائع نستعين بالجدول الآتي :

جدول (4)

اجمالي الائتمان والودائع للمصارف التجارية في العراق للمدة (2004-2020) مليار دينار

السنة	اجمالي الائتمان	معدل النمو %	اجمالي الودائع	معدل النمو %
2004	824	—	8,619	—
2005	1717	73	10,769	22
2006	2664	44	16,928	45
2007	3459	26	26,188	43.5
2008	4587	28	34,525	27.5
2009	51761	242	38,583	11
2010	51511	-0.484	47,947	22
2011	59376	14	56,157	16
2012	72612	20	62,005	10
2013	83619	14	68,855	10
2014	85031	1.5	74,073	7
2015	77285	-9.5	64,344	-14
2016	70461	-9	62,398	-3
2017	65603	-7	67,048	7
2018	63822	-3	76,893	14
2019	67321	5	82,106	6.5
2020	75267	11	84,924	3

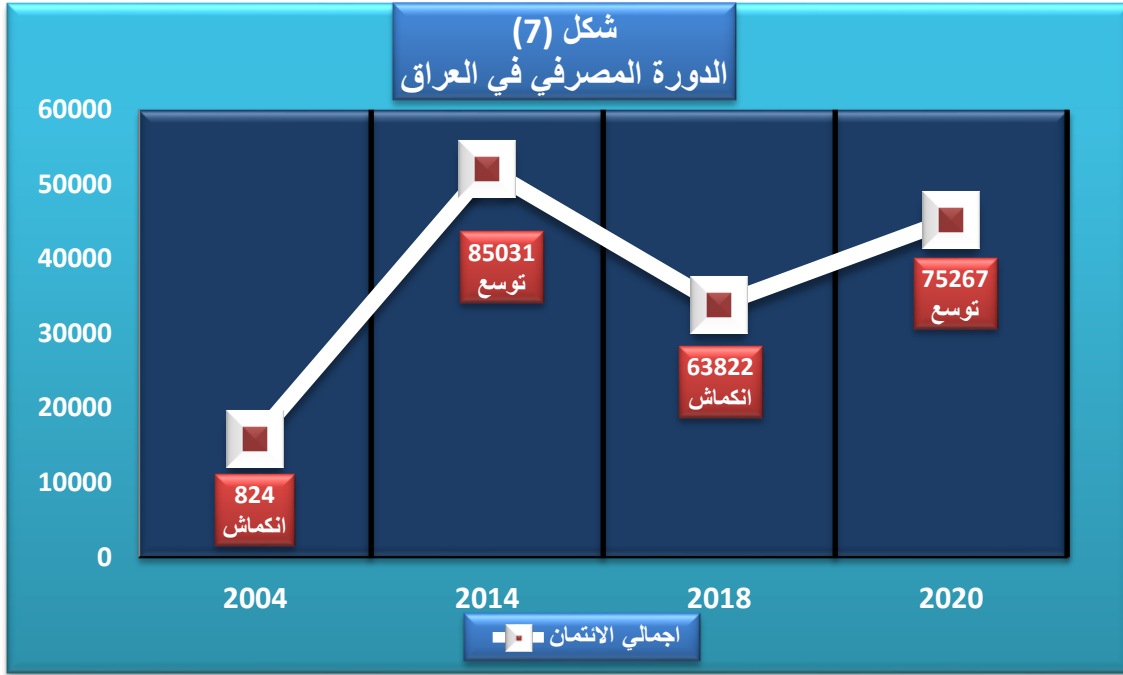
المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية ، سنوات مختلفة.

1-الائتمان : من بيانات الجدول (4) يتضح أن اجمالي الائتمان الممنوح لم يكن يسير على وتيرة واحدة ، وإنما مثل حركة توسعية مره ، وانكماشية أخرى ، واستمرت هذه الحركة الدورية ارتفاعاً وهبوطاً لتحقق دورة مصرفية ، إذ بلغ اجمالي الائتمان الممنوح (824) مليار دينار عام 2004 ، ويعد هذا بدايت الدورة المصرفية لتتخذ بعد ذلك مساراً تصاعدياً (توسعياً) وصولاً لعام 2014 ، إذ سجل اجمالي الائتمان اعلى مستوى له بلغ (85031) مليار دينار بمعدل نمو بلغت نسبته (1.5%) ، ويعزى ذلك إلى زيادة العرض

## الفصل الثاني . المبحث الثاني : تحليل مؤشرات السياسة الائتمانية للمصارف التجارية العراقية

والطلب على الائتمان مما أدى الى زيادة توظيف الودائع على مختلف القطاعات مما يعزز ارتفاع حجم الائتمان المقدم لمختلف القطاعات ، ولاسيما الحكومة المركزية إلا ان غالبية الائتمان منح على قروض وسلف بنسبة (82,6%) من اجمالي الائتمان الممنوح لمختلف القطاعات، بعد ذلك اتخذت الدورة المصرفية مساراً بالانخفاض ( انكماش) وصولاً لعام 2018 ، إذ سجلت ادنى مستوى لها بعد عام 2014 فقد بلغت (63822) مليار دينار وذلك يعود إلى تردد المصارف في عملية التوسع بحجم الائتمان (الإنكماش) بسبب ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين ، وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوي فضلاً عن صعوبة تقييم الضمانات لقاء منح الائتمان وهو أمر ناجم عن التوقعات التضخمية أو مخاطر السوق ، ولاسيما أن أغلب المصارف والاهلية منها لا تتمتع بملاءة مالية عالية تمكنها من التوسع في الائتمان ، ثم اتخذت الدورة المصرفية مساراً تصاعدياً (توسعياً) وصولاً لعام 2020 ، إذ بلغ اجمالي الائتمان الموزع على مختلف القطاعات نحو (75267) مليار دينار بمعدل نمو موجب بلغت نسبته (11%) ، ويعزى ذلك إلى اتخاذ البنك المركزي اجراءات تؤدي بالتوجه نحو تطوير المؤسسات المالية لتنسجم مع السياسة المالية والنقدية في ايجاد الائتمان والتمويل المصرفي ، والعمل على معالجة أسباب الركود في عدد من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية الهادفة إلى تنمية القطاعات ومواكبتها للمعايير الدولية في ظل فرص النمو الواعدة المتوافرة في تلك القطاعات ( التقرير الإقتصادي، 2020: 22) ، ولبيان تطورات الدورة المصرفية في العراق نستعين بالشكل الآتي :



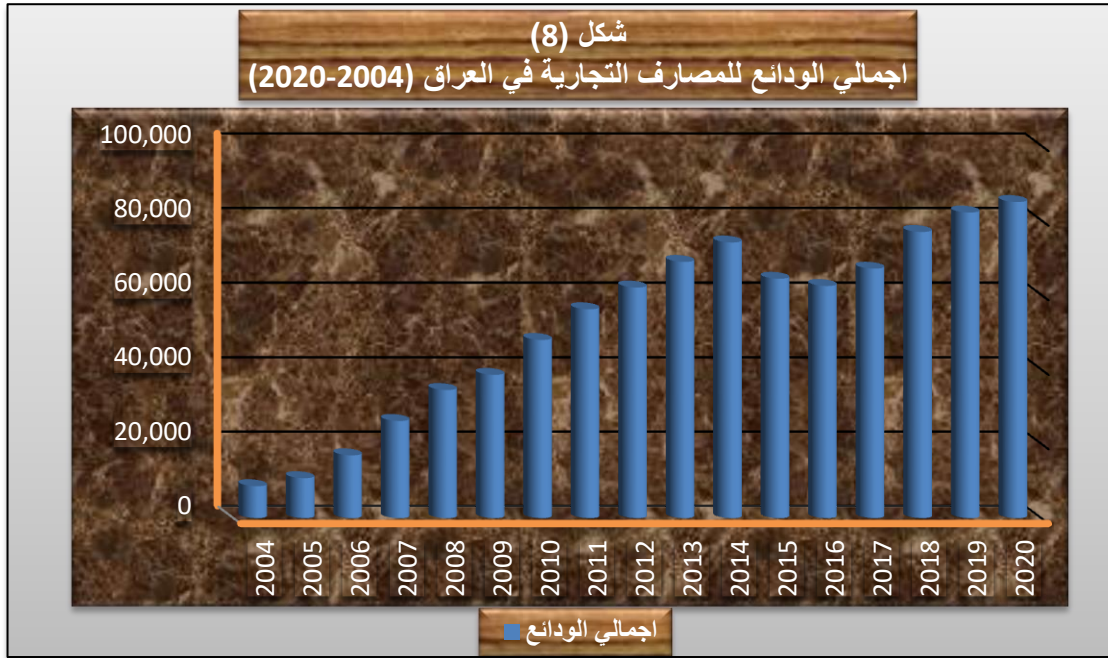


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4).

2- **الودائع:** تعكس الودائع لدى المصارف مدى تطور النظام المصرفي ، وقدرته على تعبئة المدخرات التي ينتج عنها خاصية منح الائتمان ، فضلاً عن المساهمة الفعالية في زيادة النمو الإقتصادي للعراق، وبالرجوع إلى بيانات الجدول (4) يتضح أن إجمالي الودائع للمصارف التجارية في العراق عام 2004 بلغت (8,619) مليار دينار لتأخذ بعدها مساراً تصاعدياً وصولاً لعام 2014، إذ بلغت (74,073) مليار دينار بمعدل نمو موجباً بلغت نسبته (7%)، ويعود ذلك إلى جهود البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وخلق الثقة لدى الجمهور بالمصارف العاملة في العراق ، فضلاً عن ارتفاع هامش أسعار الفائدة على الودائع ، وزيادة عدد فروع المصارف ارتفاعاً ملموساً ومستمراً إلى (1024) فرعاً لتبلغ الكثافة المصرفية لكل فرع نحو (29) الف نسمة، ثم اتخذت الودائع مساراً متذبذباً وصولاً لعام 2020 ، إذ سجلت (84,924) مليار دينار بمعدل نمو بلغت نسبته (3%) ، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة ودائع القطاع الخاص بنسبة (17%) وانخفاض ودائع القطاع العام

## الفصل الثاني . المبحث الثاني : تحليل مؤشرات السياسة الائتمانية للمصارف التجارية العراقية

بنسبة (-0.5%) على الرغم من الظروف التي واجهت هذا القطاع نتيجة جائحة كورونا، وعلى الرغم من هذه الظروف إلا أن الودائع عامة جيدة، (تقرير الاستقرار المالي، 2020:30)، وللمزيد من الإيضاح نستعين بالشكل الآتي :



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول(4)

### خامساً - أسباب الدورة المصرفية في العراق :

1- بدأت الدورة المصرفية عام 2004 مسجلة (انكماشاً) أو ما يسمى بقاع الدورة إذ بلغ الائتمان (824) مليار دينار ، وجاء هذا نتيجة التغيرات التي شهدتها الإقتصاد العراقي من تدهور مستمر نتيجة للسياسات الإقتصادية الخاطئة والحروب التي مرّ بها الذي أوقفت معظم منشأته الإقتصادية (الإنتاجية والخدمية) كلياً أو جزئياً، مما أدى إلى استنزاف الموارد المالية للبلد وتحطيم البنى التحتية فضلا عن الإهمال والاستخدام غير المناسب بما يزيد عن عشرين عاماً، وتدهورت في تلك المدة القيمة الحقيقية للاستثمارات بسبب ارتفاع معدلات التضخم ، فتراجع النشاط الإقتصادي في القطاعات الإقتصادية المختلفة وتفاقت مشكلة البطالة وتراجع القيمة الحقيقية لدخول الأفراد.

2- على الرغم من الأحداث الأمنية والسياسية التي تسببت في دخول (العصابات الارهابية) الارهابي وسيطرته على بعض المحافظات واستيلائه على 121 فرعاً عام 2014 سجلت الدورة المصرفية (توسعاً) في حجم الائتمان بلغ (85031) مليار دينار، وذلك نتيجة زيادة العرض والطلب على الائتمان ، إلا أن غالبية الائتمان منحت قروضاً وسلفاً بنسبة (82,6%) من اجمالي الائتمان مع انخفاض نسبة الارباح للمصارف الحكومية بنسبة (22,2%) والخاصة بنسبة (31,3%)، وعليه مثل الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الحكومية نحو (72%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف كافة، على الرغم من أن رؤوس أموال تلك المصارف مثلت نسبة (16.5%) من اجمالي رؤوس أموال المصارف كافة ، وهذا يعني أن المصارف الحكومية مازالت تمارس سياسة تتسم بالمجازفة في منحها الائتمان قياساً برؤوس أموالها واحتياجاتها المتواضعة ، إلا أن تردد المصارف الخاصة في منح الائتمان بما يتناسب مع حاجة القطاعات الاقتصادية يعود في الغالب إلى ما يأتي :

أ- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية والمخاطر الأخلاقية.

ب- ضعف الضمانات المقدمة لقاء منح الائتمان ( Collaterals ) وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو ما يسمى بمخاطر السوق .

ت- إن أغلب المصارف ولاسيما الخاصة منها لا تتمتع بملاءة مالية عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني بلغ نسبة الديون متعثرة التسديد (77.3%) للمصارف

الحكومية ونسبة (22.7%) للمصارف الخاصة (تقرير الاستقرار المالي، 2012: 54)

3- بالرجوع على الشكل (7) يتضح أن عام 2018 أشار إلى حدوث (انكماش) في الدورة المصرفية ، إذ تراجع الائتمان الممنوح إلى (63822) مليار دينار وذلك بسبب انخفاض الائتمان التعهدي بنسبة (8,36%) فضلاً ارتفاع نسبة إجمالي الديون المتأخرة التسديد إلى إجمالي الائتمان النقدي بنسبة (12,43%) مما يعكس حالة ارتفاع في المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي، ولاسيما المخاطر الناتجة عن نشاط القطاع الخاص،

على الرغم من حصوله على نسبة أقل من إجمالي الائتمان بالمقارنة مع الائتمان المقدم للقطاع العام. ( تقرير الاستقرار المالي، 2018:22).

4- اما عام 2020 فإظهر الشكل (7) أن الدورة المصرفية حققت (توسعاً) ، إذ بلغ الائتمان (75267) مليار دينار وذلك نتيجة عدم التزام المصارف بالنسبة المحددة للائتمان من إجمالي الودائع البالغة (70%) ، إذ بلغت حدود (81%) في العام ، وهذا يتبع سياسة المجازفة التي تتمتع بها المصارف الحكومية على الرغم من وجود جائحة كورونا ، لكنها توسعت في منح الائتمان.

### سادساً - سعر الفائدة ( المدينة ) على الإقراض :

يعدّ سعر الفائدة مقياساً للموائمة والموازنة بين المقرضين والمقترضين في التمويل، فمن وجهة نظر المقرض يعد سعر الفائدة عائداً للأموال المستثمرة ومن وجهة نظر المقترض هو تكلفة لها، وإذا ما احتفظ الأفراد بالأموال فإن سعر الفائدة هو تكلفة الفرصة البديلة أي مقدار التضحية، والجدير بالذكر أن ارتفاع سعر الفائدة (المدين) يشجع على الادخار، ويكون الاستهلاك هو التضحية ، إذ يخفض المدخر كميات الشراء بهدف الحصول على العائد المرتفع ، عرّف منظرو المدرسة الكلاسيكية سعر الفائدة بأنها العالوة التي يجب أن تدفع للأفراد وذلك لاستمالتهم لتأجيل الاستهلاك الحاضر ومن ثم عرض المدخرات وهي في الوقت نفسه عبارة عن الثمن الذي يجب أن يدفع لاستخدام رأس المال في المعنى الحقيقي ووفقاً لنظرية الأرصدة النقدية، لذا فإن سعر الفائدة يتحدد بتقاطع طلب الأرصدة المعدة للاقتراض مع عرض الأرصدة المعدة للاقتراض(فضيل، 2009:10) ولغرض تتبع متغيرات أسعار الفائدة على الإقراض للمصارف التجارية في العراق نستعين ببيانات الجدول الآتي :

جدول (5)

اسعار الفائدة المدينة للمصارف التجارية للمدة (2004-2020).

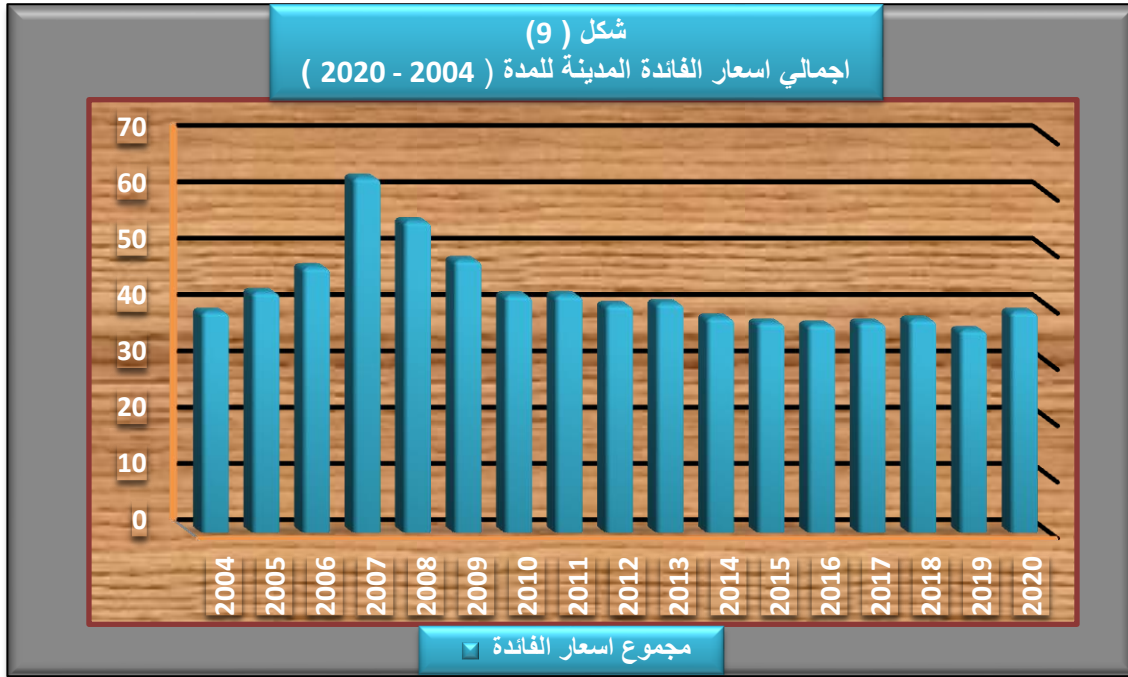
السنة	اسعار الفائدة قصيرة الاجل %	اسعار الفائدة متوسطة الاجل %	اسعار الفائدة طويلة الاجل %	اجمالي اسعار الفائدة %	معدل النمو %
2004	12.7	12.9	13.5	39.1	—
2005	13.9	14.0	14.7	42.6	8.5
2006	15.1	15.7	16.2	47	10
2007	20.60	21,80	20,50	62.9	29
2008	18.1	17.5	19.57	55.17	-13
2009	16.16	15.63	16.47	48.26	-13
2010	14.35	13.32	14.35	42.02	-13
2011	14.13	13.57	14.35	42.05	0.07
2012	13.57	13.13	13.61	40.31	-4
2013	13.87	13.03	13.74	40.64	0.8
2014	12.6	12.37	13.1	38.07	-6.5
2015	12.29	12.37	12.51	37.17	-2
2016	12.57	12.3	11.94	36.81	-1
2017	12.57	12.44	12.17	37.18	1
2018	12.34	12.19	13.18	37.71	1
2019	12.28	11.85	11.71	35.84	-5
2020	12.13	11.66	12.24	39.1	8.5

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية سنوات مختلفة .

- يتضح من بيانات الجدول (5) أن أسعار الفائدة المدينة للمصارف التجارية في العراق على الإقراض بلغت (39.1) لتتخذ مساراً تصاعدياً وصولاً لعام 2007 ، إذ بلغت مجموع الفائدة على القروض لمختلف الأجل نحو (62.9) بمعدل نمو بلغت نسبته (29%) ، ويعزو ذلك لقيام المصارف الحكومية والاهلية برفع أسعار الفوائد على ايداعات الأفراد والشركات لديها ، وذلك استجابة لمطالب المصرف العديدة والالتزامات الخاصة به

## الفصل الثاني . المبحث الثاني : تحليل مؤشرات السياسة الائتمانية للمصارف التجارية العراقية

لتتخذ بعد ذلك مساراً تنازلياً بالانخفاض وصولاً لعام 2014 ، إذ بلغت (38.07) بمعدل نمو سالب (-6.5) ومن ثم اتخذت أسعار الفائدة الخاصة بالإقراض مساراً متذبذباً وصولاً لعام 2020 ، إذ بلغت (39.1) بمعدل نمو موجب بلغت نسبته (8.573) وللمزيد من الإيضاح نستعين بالشكل الآتي :



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5) .

### سابعاً- مؤشرات القطاع المصرفي :

تعمل مؤشرات القطاع المصرفي أنذاراً مبكراً، وهي من الوسائل الرقابية المباشرة ، إذ تصنف مؤشرات رئيسة لترصد طبيعة ، وعمل القطاع المالي والمصرفي ومدى استقراره وتأثره بالتقلبات الإقتصادية والأزمات المالية العالمية وكما مبين في الجدول الآتي :

جدول (6)

مؤشرات القطاع المصرفي العراقي (2004-2020).

السنة	كفاية راس المال	الربحية	السيولة
2004	0.42	0.49	0.16
2005	0.49	0.53	0.10
2006	0.60	0.51	0.10
2007	0.78	0.48	0.14
2008	0.122	0.7	0.16
2009	0.87.5	0.81	0.22
2010	0.56.5	0.11	0.23
2011	0.89	0.137	0.48
2012	0.80	0.156	0.54
2013	0.86	0.18	0.65
2014	0.91	0.198	0.68
2015	0.105	0.201	0.68
2016	0.128	0.462	0.68
2017	0.181	0.603	0.66
2018	0.285	0.436	0.214
2019	0.173	0.103	0.194
2020	0.253	0.34	0.61

- المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية سنوات مختلفة .
- البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي سنوات مختلفة .

1- **كفاية راس المال** : يفرض البنك المركزي العراقي بصفته سلطة تشريعية ورقابية على المصارف التجارية العاملة في البلاد نسبة كفاية راس المال لا تقل عن (12%) حداً أدنى لرأس المال الأساس من الموجودات المرجحة بالمخاطر للحفاظ على نظام مصرفي أكثر استقراراً واماناً، وبالرجوع إلى بيانات الجدول (6) يتضح أن مؤشر كفاية راس المال عام 2004 بلغ (0.42) ليتخذ

بعدها مساراً متذبذباً وصولاً لعام 2010 ، إذ بلغ (0.56.5) ويعزو ذلك إلى انخفاض كفاية رأس المال للمصارف الحكومية إلى ما دون النسبة البالغة (12%) وارتفاعها لدى المصارف الأهلية بنسبة تفوق ذلك ، والسبب يعود إلى تحفظ الأخيرة في منح الائتمان ، فنتيجة عنه سيولة عالية تفوق النسبة البالغة (12%) ، والجدير بالذكر أن المصارف الحكومية عندما تقوم بمنح الائتمان على وفق النسبة العالمية المشار إليها أعلاه فإنها تعدّ مؤسسات مصرفية مجازفة ، بعد ذلك اتخذ كفاية رأس المال مساراً متذبذباً وصولاً لعام 2020 ، إذ سجل (0.859) وذلك نتيجة ارتفاع نسبة العائد على الموجودات فضلاً عن ارتفاع العائد على حقوق الملكية (تقرير الاستقرار المالي، 2020: 85).

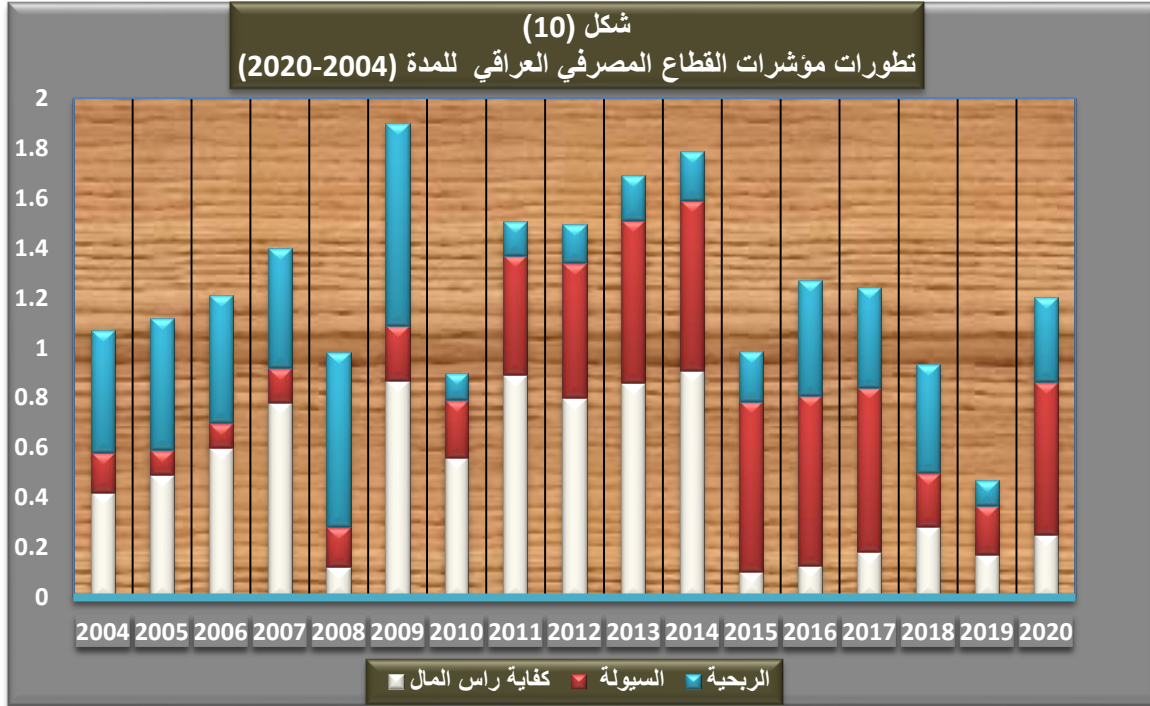
**2- الربحية :** من بيانات الجدول (6) يتضح أن مؤشر الربحية بلغ (0.49) عام 2004 ، ليتخذ بعد ذلك مساراً متذبذباً وصولاً لعام 2017 ، إذ بلغ (0.985) وهذا الارتفاع نتيجة طبيعية للانخفاض الكبير في حجم الأصول الناتج عن انخفاض فقرة الموجودات الأخرى، لقيام المصارف بإعادة تقييم أصولها، الحكومية بعمليات التسوية ، وقد أثر هذا الارتفاع الإيجابي في قيمة مؤشر الربحية على ارتفاع قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، ولتراجع مؤشر الربحية بعد ذلك وصولاً لعام 2020 ، إذ بلغ (0.34)، على وفق هذا المؤشر فإن المصارف العاملة في العراق تؤدي وظائفها بطريقة مقبولة ، كون أن هناك ارتفاعاً في حجم الأرباح المتحققة لديها .

**3- السيولة :** من بيانات الجدول (6) يتضح أن مؤشر السيولة المصرفية سجل نسبة بلغت (0.16) عام 2004 ومن ثم أخذت مساراً تصاعدياً وصولاً لعام 2014 لتسجل (0.68) لتتراجع بعد ذلك وصولاً لعام 2020 ، إذ بلغت نسبة السيولة (0.61)، وذلك بسبب الإجراءات المتخذة من الحكومة العراقية في مواجهة جائحة كورونا ، وما رافقها من تعطل في أغلب



## الفصل الثاني . المبحث الثاني : تحليل مؤشرات السياسة الائتمانية للمصارف التجارية العراقية

الجوانب الإقتصادية الذي أدى إلى انخفاض نسبة السيولة (تقرير الاستقرار المالي، 2020:66) ، وللمزيد من الإيضاح نستعين بالشكل الآتي :



### المبحث الثالث

#### تحليل واقع القطاع المصرفي المصري في ظل التقلبات الاقتصادية إنموذجاً مقارناً

##### أولاً - الإقتصاد المصري (نبذة تاريخية) :

تمثل مصر حلقة وصل مهمة بين البلدان العربية وبلدان أوروبا والشرق الأوسط ، إذ تبلغ مساحتها نحو (386200) ميلاً مربعاً، وهي مركز تجاري يحيطها من الشمال البحر المتوسط ، والبحر الأحمر من الشرق ، وتحتوي على ممر تجاري مهم وهي قناة السويس، وتمثل مصر المرتبة الأولى من التعداد السكاني من بين الدول العربية ، والثالث افريقياً فضلاً عن الرابع عشر عالمياً بواقع (102) مليون نسمة لغاية إعداد البحث والعدد في تزايد. (3)

وعند الخوض في الجانب الإقتصادي، اتسم الإقتصاد المصري في عقد الستينيات بقصور السياسات المتبعة ، واختلالها في مجابهة احتياجات التنمية الإقتصادية ، والجهود المبذولة لم تكن كافية لتنمية الموارد المحلية ، مما أدى إلى زيادة معدلات العجز في الميزانية العامة للدولة وارتفاع معدلات التضخم نتيجة حتمية لقصور موارد الإنتاج في خلق موارد اقتصادية ملائمة ، نتيجة للحروب التي مرّت بها، مما أدت إلى خسارة مصر لمصدرين رئيسيين من مصادر النقد الأجنبي ، الأولى عوائد البترول المستخرج من شبه جزيرة سيناء ، والآخر عوائد قناة السويس، فضلاً عن زيادة النفقات العسكرية بعد هزيمة 1967 وتوجيه جانب كبير من طاقات الدولة نحو عسكرة المجتمع حتى حرب عام 1973(عمران،2002:3-4).

وعليه قامت الحكومة بتغيير عجلة الإقتصاد بتبنيها سياسة الانفتاح الإقتصادي ما بعد حرب 1973، بهدف دفع حركة النمو الإقتصادي وتطوير الإقتصاد المصري، إذ لجأت مصر إلى حزمة من الإجراءات ، تضمنت أولها تشجيع الاستثمار الأجنبي وإعطاؤه أولوية خاصة ، وفي عام 1974 صدر القانون رقم 43 الذي نص على اعطاء حوافز

<sup>3</sup> -البنك الدولي، <https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/>

## الفصل الثاني ... المبحث الثالث : تحليل واقع القطاع المصرفي المصري في ظل التقلبات الاقتصادية

استثمارية ضماناً للمستثمرين بعدم التأميم، وإعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات فضلاً عن إزالة بعض الرسوم والمصروفات بهدف الإنتاج ، وهذه التسهيلات ساهمت بجذب الاستثمارات الأجنبية من دول الخليج والولايات المتحدة ، ودول غرب أوربا، فضلاً عن زيادة مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، إذ تنامي دور القطاع الخاص، ومع نهاية عقد السبعينيات بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية تظهر ، ولاسيما عام 1978 التي سميت بأزمة الريع، وفي الثمانينيات، وبسبب فشل سياسات التنمية القائمة على تدخل الدولة ، وقعت مصر في فخ أزمة المديونية التي ابتليت بها معظم البلدان النامية ، مما أدى إلى توقف تمويل التنمية على أساس القروض ، وارتفاع مشاكل التضخم والبطالة فضلاً عن تدهور الصناعة وتقدمها ، وتراخي القطاع الحكومي، مما أوجد فجوة كبيرة في الموارد المالية بين المدخرات والاستثمار ، فأدى إلى عجز مزمن في الميزانيات الوطنية ، وإحجام الاستثمار الأجنبي عن التدفق إلى الإقتصاد القومي ، وهروب رؤوس الأموال المحلية ، ولهذا لجأت مصر إلى المفاوضات مع المؤسسات المالية لإعادة ترتيب ديونها لتختتم باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للمباشرة بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي عام 1987، وقد عقد اتفاق عاماً واحداً (عبد العزيز، 2002:87).

ولعدم قدرة الحكومة المصرية في ذلك الوقت باستيفاء متطلبات الصندوق، لكون كلفتها السياسية الباهظة على الحكومة ، أجل ذلك الاتفاق حتى عام 1990، وقد عرفت تلك الحقبة بـ( برنامج الإصلاح الإقتصادي) بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية ، وعتت تلك السياسة بإصلاح السياسة النقدية ، ورفع السقوف الائتمانية بتشجيع القطاع الخاص، وإعادة النظر بمستوى سعر الفائدة ، وإلغاء السقوف الموضوعه عليه، والعمل على تطوير سعر الصرف التنافسي والحد من سعر الصرف المرتفع ، وذلك بسبب فتح سوق حرة للنقد الأجنبي(الحصري، 2007:54)

فضلاً عن ذلك سعت إلى إصلاح سياسات الإقتصاد الكلي، والتخفيض من حدة العجز في الموازنة العامة، ونقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص

(الخصخصة) ، وتحرير الحساب الجاري ، لتتوصل في أيار 1991 إلى سلسلة من الاتفاقات للإصلاح الإقتصادي مع البنك الدولي التي مثلت المرحلة الثانية لإعادة التوازن الكلي للاقتصاد المصري، وتقليل حدة العجز في الموازنة العامة، ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات والحد من التضخم فضلاً عن إعطاء القطاع الخاص دوراً أساسياً في التحول نحو اقتصاد السوق ضمن الأجل المتوسط (النجفي،2002:122).

### **ثانياً - اصلاحات الإقتصاد المصري :**

اتفقت الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على برنامج اصلاح واسع في نظامها الإقتصادي ، وتبنت الحكومة في بداية مرحلة الإصلاح الإقتصادي مجموعة من الإجراءات تمثلت في الآتي :- (Ash,1993:139-140).

#### **أ- الاجراءات المتخذة للإصلاح الإقتصادي :**

- 1- الخصخصة : يعدها جزءاً من خطة تقليص حجم القطاع العام ، واشراك القطاع الخاص في التنمية .
- 2- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاعات جميعها بما في ذلك القطاع المالي بعد تخفيف العوائق والإجراءات الروتينية التي تعترض عملية الاستثمار .
- 3- تسهيل اجراءات الحدود من خلال تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات وتهيئة مناخ مناسب لجذب الاستثمارات .
- 4- تحرير أسعار الفائدة ورفع القيود المفروضة على الأسعار .
- 5- رفع أسعار الوقود والكهرباء والمواصلات .

#### **ب - مراحل برنامج إصلاح الإقتصادي : (الناصر،2000: 56).**

- 1- امتدت المرحلة الأولى من عام (1991- 1993 ) بمساعدة صندوق النقد الدولي الذي قدم لمصر (234.4) مليون وحدة حقوق سحب خاصة بواقع

(36.4%) من حصة مصر في الصندوق، فضلاً عن تدعيم المرحلة الأولى بقرض من البنك الدولي (300) مليون دولار.

2- امتدت المرحلة الثانية من عام (1993-1996)، وفيها انصبت الجهود نحو تعزيز الاستقرار الإقتصادي على مستوى الإقتصاد الكلي، وقدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (400) مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

3- امتدت المرحلة الثالثة من (1996-2005)، إذ اتجهت سياسات الإصلاح الإقتصادي نحو تخفيض معدل البطالة ، ومعدل التضخم وتدعيم المركز الخارجي فضلاً عن تعزيز الاستقرار الإقتصادي، وتحرير التجارة الخارجية وإصلاح القطاع المالي، ورفع الدعم بقرض منحه صندوق النقد الدولي بقيمة (36.271) مليون دولار، ومراحل تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي ، استطاعت مصر تحقيق نتائج ملموسة وبارزة في عدد من النواحي الإقتصادية واستمرت في تطبيق برنامج الإصلاح لغاية الآن لتحقيق الاستقرار الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر (البلبل وعمران، 2004:12)، ولمتابعة حركة أو التطورات التي شهدتها المتغيرات الإقتصادية الرئيسية الخاصة بالإقتصاد المصري التي تأثرت بسياسات الإصلاح الإقتصادي للمدة (2004-2020) نستعين في الجدول الآتي :

جدول (7)

تطورات بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر للمدة (2004-2020) (مليار جنيه).

السنة	الناتج المحلي GDP	معدل النمو %	الدين الداخلي	معدل النمو %	التضخم %
2004	485	—	0.434	—	11.1
2005	538	10	0.510	16	4.7
2006	617	14	0.593	15	7.2
2007	744	19	0.637	7	8.6
2008	895	18	0.666	4	20.8
2009	1042	15	0.755	12	9.9
2010	1206	14	0.888	16	10.7
2011	1371	13	1,044	16	11.8
2012	1674	20	1,238	17	7.3
2013	1860	10.5	1,527	21	9.8
2014	2130	13.5	1,816	17	8.2
2015	2443	14	2,116	15	11.4
2016	2709	10	2,620	21	14.0
2017	3470	25	3,160	19	29.8
2018	4437	24.5	3,696	15.5	14.4
2019	5322	18	4,282	15	9.4
2020	5855	9.5	4,742	10	5.6

المصدر: المصدر: البنك الدولي ، <https://data.albankaldawli.org/country/iraq?view=chart> ، [data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org) .  
- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

1- الناتج المحلي الإجمالي GDP :

من بيانات الجدول (7) يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي في مصر بلغ (485) مليار جنيه عام 2004 ، ويعزى ذلك إلى استخدام سياسة نقدية ومالية استهدفت زيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة ، لتحقيق الإستقرار النسبي في معاملات سعر الصرف الأجنبي ، ليتخذ بعد ذلك مساراً تصاعدياً وصولاً لعام 2008 ، إذ بلغ (895) مليار جنيه

بمعدل نمو موجب بلغت نسبته (18%) يعود هذا التحسن المطرد في معدل النمو مدعوماً بزيادة الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ، فضلاً عن النمو الملحوظ في الصادرات البترولية وغير البترولية إضافة إلى التأثير الإيجابي لاستمرار البنك المركزي في تنفيذ خطته بتطوير الجهاز المصرفي، فضلاً عن الآثار الإيجابية للإصلاحات الضريبية والجمركية، والثقة في كفاءة أداء سوق الصرف الأجنبي، والعمل على تدعيم المرافق الأساسية ، وقد كان لذلك أثر كبير في تشجيع الاستثمار المحلي، وجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(التقرير السنوي،2008: 55).

وفي عام 2013 حقق الناتج المحلي ارتفاعاً بلغ (1860) مليار جنيه بمعدل نمو موجباً بلغ(10.5%) على الرغم من الآثار الاجتماعية والسياسية التي مرت بها مصر ابان الربيع العربي عام 2011 ، وفي عام 2018 ، سجل اجمالي الناتج المحلي (4437) مليار جنيه بمعدل نمو (24.5%) ، وهو أعلى معدل نمو في مدة البحث، ويعزى ذلك إلى إجراءات الإصلاح الإقتصادي التي اتبعتها الدولة ، ليواصل ارتفاعه ليلبغ (5855) مليار جنيه بمعدل نمو (9.5%) عام 2020.

### 2- الدين الداخلي في مصر :

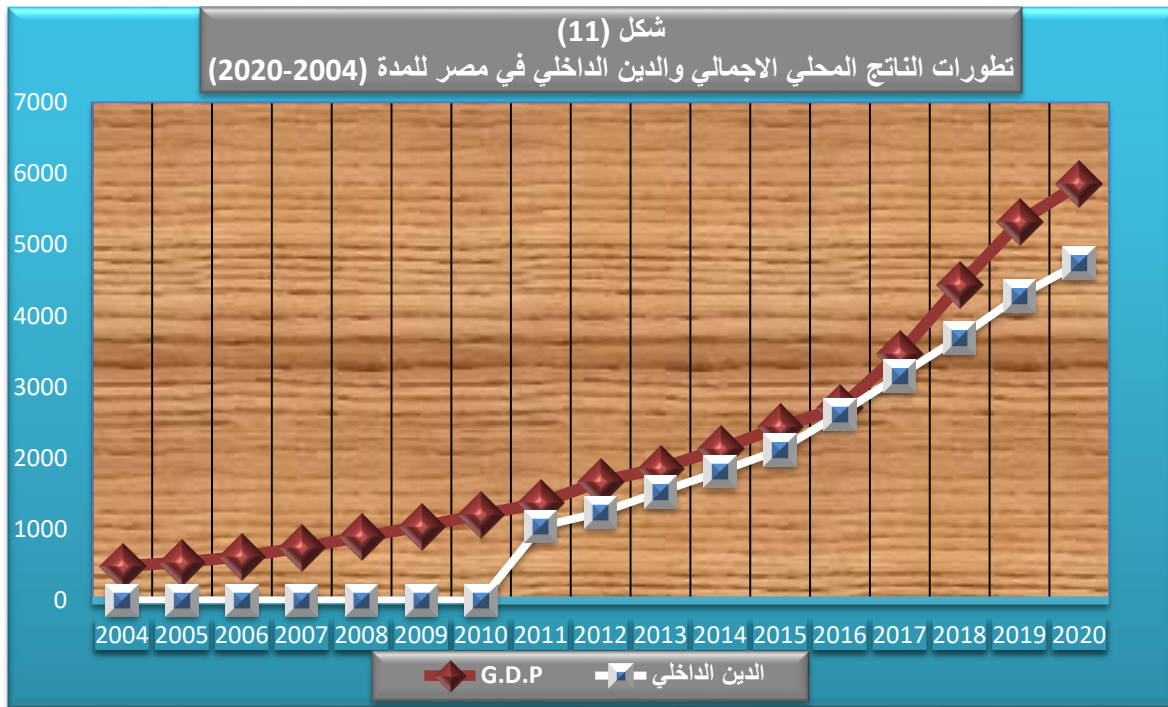
يعد الدين الحكومي الداخلي السمة الأبرز للسياسة المالية في مصر، عن طرق فرض بيع الأدوات المالية على المصارف التجارية تارة ، والاقتراض النقدي المباشر تارة أخرى، نتيجة ارتفاع العجز المالي للحكومة، (سعود،2018:29) ، ولمعرفة تطورات الدين الداخلي من بيانات الجدول (7).

- من بيانان الجدول، يتضح أن الدين الداخلي في مصر اتخذ مساراً تصاعدياً في المدة قيد البحث ، إذ بلغ (0.434) مليار جنيه عام 2004 ليرتفع إلى (0.755) مليار جنيه عام 2009 بمعدل نمو موجب بلغ (12%) ويعود هذا الارتفاع إلى تداعيات الأزمة العالمية فضلاً عن السياسة المالية التوسعية وانخفاض الإيرادات التي نتج عنها عجز في الموازنة العامة بلغ (97.9) مليار

## الفصل الثاني ... المبحث الثالث : تحليل واقع القطاع المصرفي المصري في ظل التقلبات الاقتصادية

جنيهه بما نسبته ( 8.1% ) من الناتج المحلي الاجمالي وقد اعتمد اساساً على الدين الداخلي في تمويل العجز الكلي للموازنة من مصادر التمويل المحلية والخارجية (التقرير السنوي، 2009:66).

ومن ثم واصل الدين العام الداخلي الإرتفاع ليبلغ (1,816) مليار جنيهه بمعدل نمو (17%) عام 2014 ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع العجز في الموازنة العامة، فقد بلغ ( 244,7 ) مليار جنيهه فضلاً عن زيادة النفقات بنسبة 19.3% حزمة من الاجراءات التحفيزية التي تستعملها الحكومة ، وفي عام 2020 بلغ اجمالي الدين الداخلي (4,742) مليار جنيهه بمعدل نمو (10%) ، بسبب ارتفاع حجم العجز (462,8) مليار جنيهه الناتج عن أزمة فايروس كورونا (التقرير السنوي، 2020:66) . وللمزيد من الإيضاح نستعين بالشكل الآتي الذي يوضح تطورات الناتج المحلي الاجمالي والدين الداخلي في مصر العربية في المدة قيد البحث .



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (7) .



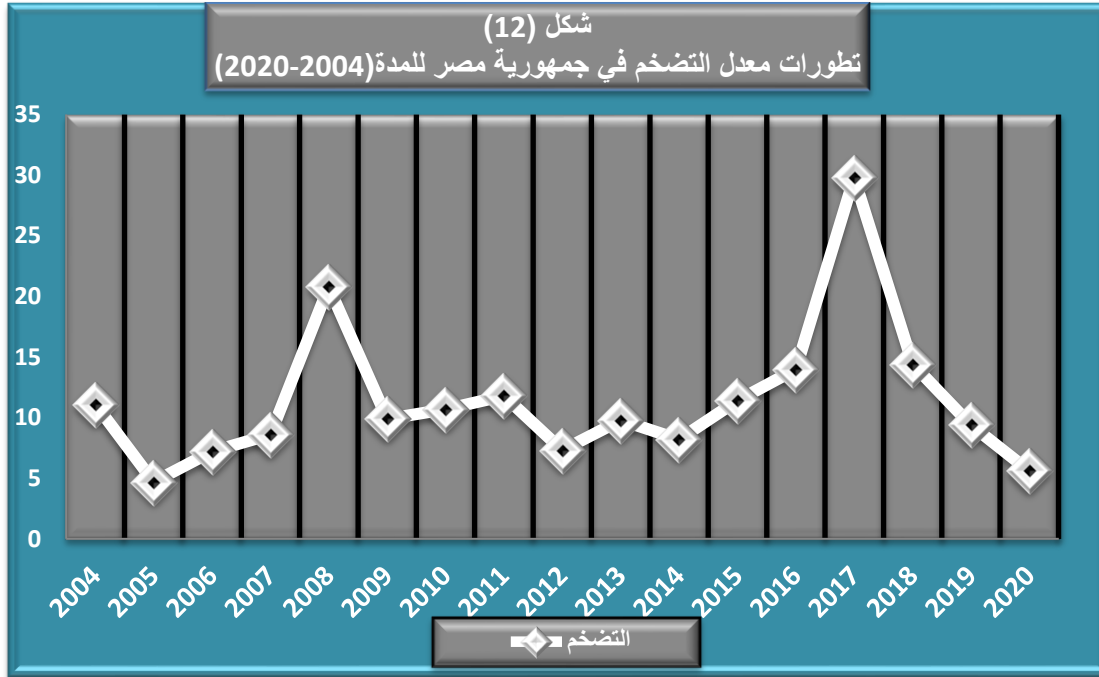
3- التضخم :

كان من أولويات برنامج الإصلاح الإقتصادي في مصر السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة ، إذ تميز الإقتصاد المصري في مدة ما قبل الإصلاح ، بارتفاع معدل تضخم الناتج بسبب سوء إدارة السياسة النقدية والمالية نتيجة التفرد بالسلطة، فقد وجهت القروض المصرفية جميعها نحو دعم الموازنة العامة، فضلاً عن التوسع بالإصدار النقدي الجديد (سياسة النقد الرخيص)، الأمر الذي انعكس على زيادة الكتلة النقدية ، وتراجع القدرة الشرائية للجنيه المصري وارتفاع المستوى العام للأسعار ، وبالرجوع إلى بيانات الجدول (7) سجّل معدل التضخم (11.1%) عام 2004 ليتخذ مساراً متذبذباً وصولاً لعام 2008، إذ بلغ معدل التضخم (20.8%) ويعزى ذلك إلى تأثير الأزمة العالمية وانعكاسها على ارتفاع اسعار المواد الغذائية فضلاً عن ارتفاع السلع في ظل تراجع السلع المحلية في سد الطلب الكلي المتزايد ، تم اللجوء إلى زيادات الاستيرادات (التقرير السنوي، 2008:60).

بعد ذلك اتخذ معدل التضخم مساراً متذبذباً وصولاً لعام 2017 ، ليسجل (29.8%) وهي أعلى نسبة له في المدة قيد البحث ، ويعود هذا إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي، ولاسيما تحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام الشريك التجاري الدولار، ولاسيما عند تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة ، ورفع أسعار الوقود في إطار إصلاح منظومة الدعم وما نتج عن تلك الإجراءات ارتفاع مساهمات معظم الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام للأسعار وفي العام 2020 ، تراجع معدل التضخم إلى (5.6%) بعد سيطرة البنك المركزي المصري على تحقيق الاستقرار المالي واحتواء الضغوط التضخمية لجانب الطلب والأثار الثانوية لصدمة العرض، وهو ما جعل لجنة السياسة النقدية تعقد ثلاث اجتماعات متتالية خلال السنة لتتخذ قراراً بتخفيض أسعار الفائدة بإجمالي 350 نقطة

## الفصل الثاني ... المبحث الثالث : تحليل واقع القطاع المصرفي المصري في ظل التقلبات الاقتصادية

بالتزامن مع التطورات والأوضاع العالمية نتيجة انتشار فيروس كورونا ، و للحفاظ على المكتسبات التي حققها الإقتصاد المصري منذ انطلاق برنامج الاصلاح الإقتصادي (التقرير السنوي، 2020: 62). والشكل الآتي يوضح تطورات معدل التضخم في مصر العربية في المدة قيد البحث .



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (7) .

### **ثالثاً - التطور التاريخي للقطاع المصرفي المصري :**

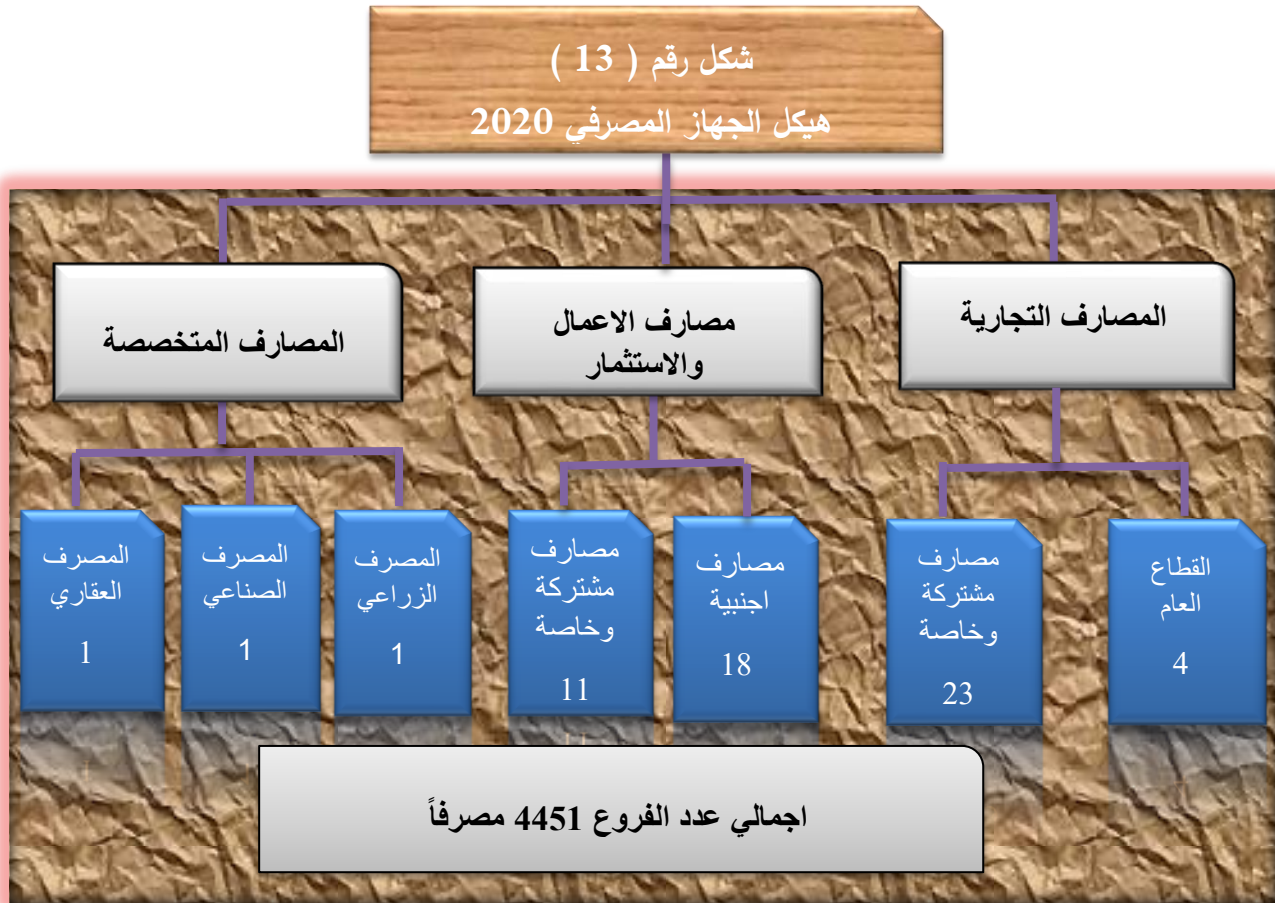
دعت الحكومة المصارف أبان مرحلة التأميم والدمج (1952-1966) إلى تحويل المصارف العاملة في مصر إلى شركات مساهمة للمصريين، وفي عام 1963 دمجت المصارف ، لأنشاء قطاع مصرفي لديه القدرة على دعم خطط التنمية الإقتصادية، بإجمالي عدد مصارف بلغ 10 مصارفاً ما بين متخصصة وتجارية فضلاً عن البنك المركزي(شفيق،2008:32-32).

وفي المدة (1967-1973) شهدت تلك المرحلة زيادة الاندماج بين المصارف والتخصص في الأنشطة التي تخدمها، إذ أصبح هيكل القطاع المصرفي يتكون من ثمانية مصارف، منها ثلاثة متخصصة وأربعة تجارية، فضلاً عن بنك ناصر الاجتماعي والأداء المصرفي اما المدة (1974-1982) فقد شهدت ارتفاع حدة المنافسة بين المصارف نتيجة الانفتاح الإقتصادي ، إذ سمح للقطاع العام والخاص في التعامل مع القطاع المصرفي بحسب رغبتهم ، وذلك بهدف تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي.

ولتعزيز سلامة القطاع المصرفي المصري وقوته ، قام البنك المركزي المصري بالبء في برنامج للإصلاح المصرفي عام 2004 على وفق قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 88 لسنة 2003 وقد نفذ هذا البرنامج على مرحلتين الأولى بين الأعوام (2004-2008) ، إذ استهدفت خلق سوق موحدة للصراف الأجنبي يتميز بالمصداقية والكفاءة ويعكس قوى العرض والطلب الحقيقيين، فضلاً عن وضع إطار جديد للسياسة النقدية يتسم بالشفافية ويتخذ من استقرار المستوى العام للأسعار هدفاً له في ظل تطبيق نظام الصرف المرن مع المحافظة على حرية تدفقات رؤوس الأموال، والقيام بإصلاح هيكل مالي شامل للقطاع المصرفي المصري لضمان وجود مؤسسات قوية تعمل بكفاءة في ظل رقابة فعالة، أما المرحلة الأخرى فقد انحصرت بين الأعوام (2009-2012) التي استثمرت النجاح الذي تحقق في المرحلة الأولى ، واستهدفت تعزيز الثقة في سوق الصرف والسياسة النقدية ، ورفع كفاءة أداء وسلامة القطاع المصرفي

## الفصل الثاني ... المبحث الثالث : تحليل واقع القطاع المصرفي المصري في ظل التقلبات الاقتصادية

المصري ، وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر، وصولاً لعام 2020 ، فقد صدر قانون البنك المركزي رقم 194 لسنة 2020 الذي ساهم في نجاح برنامج الإصلاح المصرفي وتحقيق النتائج المرجوة من سلامة النظام النقدي واستقرار الأسعار ومجابهة التضخم (تقرير الاستقرار المالي، 2014:21). وللتعرف على هيكل الجهاز المصرفي المصري نستعين بالشكل الآتي :



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، 2020.

من الهيكلية أعلاه ستحتسب الكثافة المصرفية لمصر العربية وحسب التعداد السكاني لعام 2020 ، على وفق الآتي :

الكثافة المصرفية = اجمالي عدد السكان ÷ عدد فروع المصارف

$22,916 = 4451 \div 102000000$  نسمة امام الفرع الواحد ، وبالمقارنة مع الكثافة

المصرفي في العراق فهذه النسبة جيدة لكون العراق يبلغ لكل (44,893) نسمة فرعاً مصرفياً.

### رابعاً- الإجراءات الاحترازية للقطاع المصرفي المصري في ظل الأزمة العالمية 2008 :

بما أن الإقتصاد المصري مفتوح على العالم الخارجي فهو عرضة للالتزامات الخارجية ، فضلاً عن الأزمات الداخلية ، ومن الامثلة القريبة الأزمة المالية العالمية عام 2008 التي أثرت سلباً على موارد النقد الأجنبي المتمثلة بالإيرادات السياحة وعائدات قناة السويس ، فضلاً عن تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، مما ترتب على ذلك زيادة في عجز ميزان المدفوعات، وانخفاض الاحتياطي النقدي الأجنبي، إلا أن القطاع المصرفي استطاع تجاوز الأزمة العالمية بتشديد البنك المركزي المصري على تطبيق قواعد السلامة والأمان وتجنب المخاطر، للخروج بأمان مقارنة بما حدث في أغلب الأسواق المالية والأنظمة المصرفية الدولية ، وذلك بتوفير التمويل اللازم للعملاء جميعهم ومن أبرز الضوابط التي أقرها البنك المركزي هو قرار مجلس إدارة البنك المركزي بشأن ضوابط التمويل المصرفي وقواعده لشركات التنمية العقارية ، وقد جاء هذا القرار للحد من مخاطر التمويل المصرفي لشركات التنمية العقارية وتمثلت أهم الإجراءات لتقليص اثر عدوى الأزمة العالمية على وفق الآتي :- (سليمان،2014:28-29).

- 1- استيفاء المصارف العاملة في مصر لنسبة كفاية رأس المال، ونسبة احتياطياتها لدى البنك المركزي الذي ساهم في الحد من تداعيات الأزمة .
- 2- وضع قواعد بما لا يتجاوز عن 5% من إجمالي محفظة القروض في البنك لممارسة المصارف لأنشطة التمويل العقاري .
- 3- حظر المصارف التي تودع أكثر من 10% لدى أي مصرف خارجي وعدم سماح البنك المركزي لأي مصرف بامتلاك أكثر من 10% من رأس المال المصدر ، أو أي نسبة اخرى تؤدي إلى السيطرة الفعلية عليه، وهذا كان له الأثر الأكبر في الحد من آثار الأزمة العالمية.

- 4- تخفيض حجم الاستثمارات المالية للمصارف في الخارج مقارنة بحجم ودائعها، وخصخصة بعض المصارف فضلاً عن ميزانيات المصارف المصرية التي تستند على أساس قوي في ظل تطور نظم الرقابة .
- 5- الاندماج المحدود للقطاع المصرفي في المنظومة المالية العالمية وعدم الإفراط في الاستثمار في الأصول ذات المخاطر المرتفعة .

### **خامساً - اجراءات السياسة النقدية في ظل ثورة 25 يناير 2011 :**

شهد الإقتصاد المصري تذبذباً في بعض مؤشراتته، منذ ثورة 25 يناير 2011 انعكست على الأداء الإقتصادي، نتيجة تردي الأوضاع الأمنية، فضلاً عن انحسار الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مما أدى الى انخفاض الدخل من الصادرات وهروب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة ، مما ترتب عليه زيادة العجز في الميزانية العامة ، وميزان المدفوعات إلا أن اثر برنامج الإصلاح المصرفي والسياسة التحوطية للبنك المركزي وكفاءة المراكز المالية للقطاع المصرفي التي ساهمت في الحد من أزمة السيولة التي شهدها الإقتصاد المصري في ظل الثورة ، ومن أهم تلك العوامل والتعليمات التي اتخذتها السلطة النقدية في مصر هي :

**أ- أهم العوامل التي اتخذها القطاع المصرفي في ظل 25 يناير:(التقرير السنوي،2011:20-25).**

- 1- اعتماد المصارف على مصادر مستقرة للسيولة تتمثل في تعبئة الودائع ، إذ تمثل 75.5% من إجمالي الخصوم لدى الجهاز المصرفي .
- 2- ارتفاع نسبة السيولة لدى القطاع المصرفي، لتمويل المشروعات الاستثمارية على الرغم من قيام القطاع المصرفي بتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، إلا أن نسبة القروض للودائع بلغت ( 49,6%) وهذا يدل على توافر التمويل اللازم لإدارة المشروعات الإقتصادية الجديدة والحالية.

3- توجيه الجزء الأكبر من الإئتمان المتاح لدى الجهاز المصرفي لتمويل إذون الخزانة والسندات الحكومية ، إذ يشار إلى ان معظم استثمارات المصارف انحصرت بالأدوات الحكومية قصيرة الأجل، مما ساهم في تسييل تلك الأصول عندما يرتفع الطلب على القروض، فضلا عن تحديد الاقراض الحكومي المباشر من البنك المركزي أو من الجهاز المصرفي وبالضرورة القصوى أن تمتلك الحكومة خزين من الإيرادات تغنيها عن الاعتماد على ريع الاصدار ، وأن تتسم الأسواق المالية بالتطور الكافي لاستقطاب أدوات الدين العام والخاص على حد سواء، لتجنب الآثار السلبية الناتجة عن إقراض القطاع المصرفي للحكومة لتلافي زيادة الدين العام من ناحية ، وعدم تخفيض التمويل المتاح للاستثمار الخاص من ناحية أخرى ، وهذا التوجيه الخاص يخضع إلى أمرين أساسيين: الأول: تتمتع السياسة النقدية بالاستقلالية التي تمكنها من عدم الاستجابة لطلبات الحكومة بتمويل عجز الموازنة ، وأن تمتلك الحكومة المقدرة على تخفيض عجز الموازنة بتعظيم الإيرادات الحكومية وغيرها من مظاهر ترشيد الانفاق الحكومي. الآخر: ايجاد الاستثمارات ذات المخاطر القليلة .

#### **ب- تعليمات البنك المركزي المصري في ظل احداث 2011 :**

1- دعم القطاع المصرفي ومساندته على احتواء الأحداث الحالية وما قد ينتج عنها من خسائر قد تؤثر سلباً على أداء المصارف وسلامة الإئتمان المصرفي لقروض التجزئة والمؤسسات .

2- إرجاء خصم خسائر الاضمحلال الإضافية المحتسبة على وفق تعليمات حظر امتلاك أسهم في الشركات غير المالية ، بما يزيد قيمته عن 40% من رأس المال المصدر للشركة.

3- توجيه المصارف إلى الحدّ من تركيز جزءاً كبيراً من أرصدة القروض والسلفيات على أرصدة حسابات جارية مدينة.

4- مدّ استثناء عمليات استيراد كل من اللحوم والدواجن والسكر لحساب التجار للتجار فيها ، أو الجهات الحكومية من الحدّ الأدنى لنسبة التأمين النقدي 50% حتى نهاية ديسمبر

2011 ، وضع محددات للتحويلات للخارج ، والسحب النقدي للأفراد، وطلب بيانات أسبوعية من أرصدة القروض وودائع العملاء ونسبة السيولة وبيانات يومية عن أرصدة المسحوبات والإيداعات النقدية ، والتحويلات الخارجية الصادرة والواردة (التقرير السنوي، 2011: 25- 28).

### سادساً - تحوط القطاع المصرفي المصري في مواجهة جائحة كورونا :

يمثل القطاع المصرفي المصري نحو 90 % من النظام المالي، ويتمتع بدرجة عالية من الاستقرار، فضلاً عن الملاءة المالية المرتفعة ووفرة السيولة، وهذا ما جعله قادراً على مساندة الإقتصاد المحلي في امتصاص عدد من الصدمات والأزمات في الآونة الأخيرة مع الاستمرار في دوره الأساس، الوساطة المالية وتمويل النمو الإقتصادي، وهو ما يظهر مدى صلابته وقدرته على مواجهة التقلبات الإقتصادية ، إلا أن بعض التحديات قد ظهرت في ظل مستجدات فيروس كورونا، فقد ارتفعت التدفقات الخارجية كاستثمارات المحافظ المالية، فضلاً عن تراجع أداء البورصة المصرية تأثراً بما أصاب أسواق المال العالمية ، ومن ثمة فإن هناك عدداً من القطاعات الإقتصادية تضررت بشدة مباشرة ولاسيما قطاعي الطيران والسياحة ، وعليه قام البنك المركزي المصري باتخاذ حزمة من الإجراءات التي من شأنها تخفيف حدة الأزمة وعلى النحو الآتي :-

#### أ- الإجراءات الاحترازية للبنك المركزي في ظل فايروس كورونا : (عبيد، 2020: 11).

- 1- خفض أسعار الفائدة الأساس لدى البنك المركزي المصري بواقع 300 نقطة ، وذلك بإجراء استثنائي لدعم النشاط الإقتصادي بقطاعاته كافة حسب قرار لجنة السياسة النقدية.
- 2- خفض سعر الفائدة الخاصة بمبادرات البنك المركزي من (10%) إلى (8%) الصادرة لدعم قطاع السياحة بمبلغ 50 مليار جنيه ، والقطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي بمبلغ 100 مليار جنيه فضلاً عن مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل بمبلغ 50 مليار جنيه .



3- قيام المصارف بتمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية ، والسلع الغذائية ، والاستراتيجية فضلاً عن تمويل رأس المال العامل، وصرف رواتب العاملين بالشركات وذلك بإتاحة الحدود الإئتمانية .

4- وضع الخطط اللازمة ومتابعة القطاعات ذات التأثير الكبير بانتشار الفيروس وإصدار استثناءات لاستخدام وسائل الدفع الالكترونية فضلاً عن تأجيل الاستحقاقات الإئتمانية كافة ولمدة 6 أشهر للعملاء من المؤسسات والأفراد والشركات المتوسطة والصغيرة.

5- إلغاء الرسوم والعمولات على نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الإلكترونية لمدة 6 أشهر.

6- إعفاء التحويلات المحلية بالجنه المصري لمدة ثلاثة أشهر من العمولات والمصروفات المرتبطة بها كافة ، فضلاً عن استمرار عمل مراكز الإتصال لدى المصارف للرد على استفسارات العملاء.

**ب- تعديل بعض القواعد المنظمة لنظام تسجيل الإئتمان في البنك المركزي : (التقرير**

السنوي، 2020:20-30) .

1- القيام بإلغاء القوائم السلبية للعملاء الحاصلين على قروض للاستهلاك فضلاً عن إلغاء القائمة السوداء للعملاء من المؤسسات .

2- القيام بتخفيض مدد الإفصاح عن المعلومات التاريخية للعملاء بعد السداد.

3- إعفاء المصارف لمدة عام من حساب متطلبات زيادة رأس المال الرقابي لمقابلة مخاطر التركيز الإئتماني لأكثر 50 عميل ، وإطلاق حرية التعامل مع العملاء.

4- إعفاء المصارف لمدة عام من حساب وزن المخاطر الترجيحي الإضافي لدى حساب معيار كفاية رأس المال على قيمة تجاوز إجمالي التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لأكثر 50 عميل والأطراف المرتبطة بالمصرف عن نسبة 50% من محفظة المصرف الإئتمانية.

**سابعاً- الدورة المصرفية في مصر :**

على الرغم من الازمات العالمية والتغيرات السياسية والأمنية التي عاشها الإقتصاد المصري، إلا انه استطاع التكييف معها وتسير عجلت القطاع المصرفي بالجهود المبذولة في تصحيح الأوضاع المالية ، ولاسيما إعادة ترتيب أوضاع القطاع الحكومي سواء أعن طريق سياسات التسعير أم عن طريق الخصخصة ، إذ ألغيت التعليمات التي تحظر على المصارف منح عملائها تسهيلات ائتمانية بالعملة المحلية بضمان الودائع بالعملات الأجنبية ، الأمر الذي أدى إلى أتاح الفرصة للمستثمرين للحصول على قروض من المصارف من دون الحاجة إلى تدبير النقد الأجنبي ، للحد من آثار السوق السوداء للتعامل بالدولار ، فضلاً عن دعم المنافسة المصرفية والسماح بالتعامل بالعملات الحرة إلى جانب العملات المحلية وبشروط معينة ، وسمح للمصارف إعطاء فوائد على الحسابات الجارية الدائنة والودائع تحت الطلب بالجنيه المصري أسوة بما يتم للحسابات بالعملات الأجنبية، وهذه المنافسة أدت إلى زيادة وتيرة المنافسة بين المصارف (التقرير السنوي،2004:25) ، ولمتابعة تطورات الإئتمان والودائع نستعين ببيانات الجدول الآتي :

جدول (8)

اجمالي الإئتمان والودائع للمصارف التجارية في مصر (2004-2020)

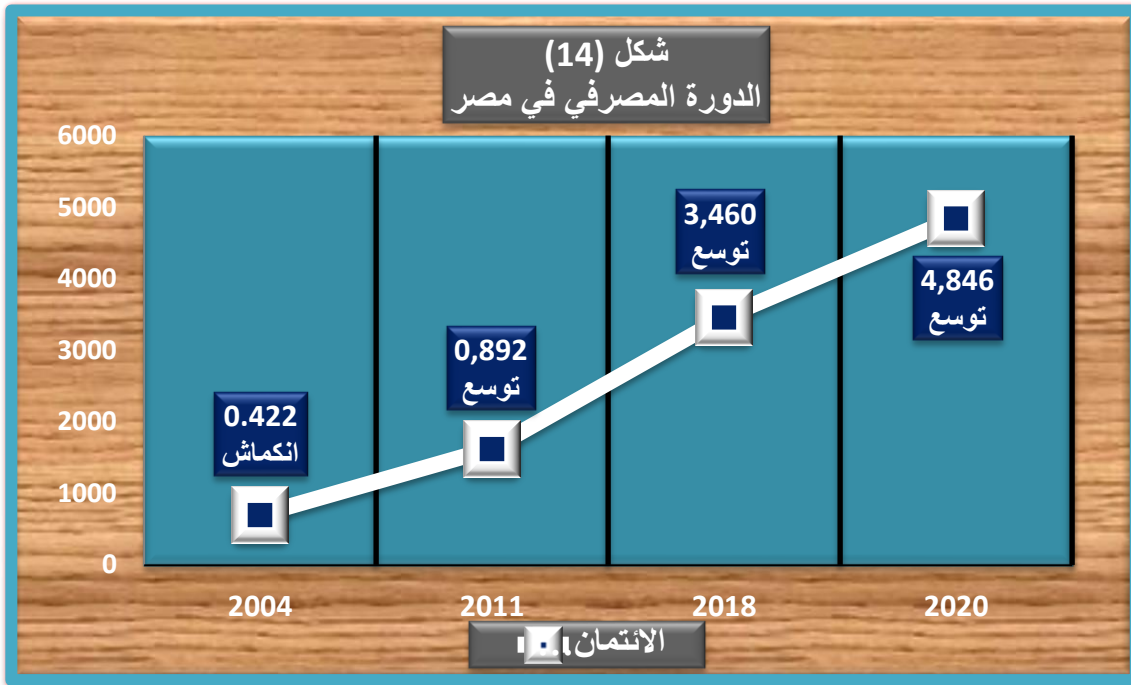
السنة	اجمالي الإئتمان (مليار جنيه)	معدل النمو %	الودائع (مليار جنيه)	معدل النمو %
2004	0.422	—	0.461	—
2005	0.466	10	0.519	12
2006	0.509	9	0.568	9
2007	0.531	4	0.649	13
2008	0.570	7	0.747	14
2009	0.695	20	0.809	8
2010	0.775	11	0.892	10
2011	0.892	14	0.957	7
2012	1,072	18	1,023	6.5
2013	1,343	22.5	1,186	15
2014	1,625	19	1,429	185
2015	1,978	19.5	1,734	19
2016	2,460	21	2,116	20
2017	3,111	23	3,027	36
2018	3,460	10.5	3,553	16
2019	3,807	9.5	3,992	11.5
2020	4,846	24	4,686	16

المصدر: البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، سنوات مختلفة.  
- معدل النمو من إعداد الباحث.

**1- الإئتمان:** من البيانات الواردة في الجدول (8) يتضح أن الإئتمان في مصر، اتخذ اتجاهاً تصاعدياً مما أدى إلى التوسع بالدورة المصرفية ، إذ بلغ حجم الإئتمان المحلي (0.422) مليار جنيه عام (2004) ، ويعزى هذا التوسع في الدورة المصرفية إلى زيادة منح الإئتمان إلى القطاع الحكومي بالدرجة الأولى ليواصل حجم الإئتمان الإرتفاع وصولاً

## الفصل الثاني ... المبحث الثالث : تحليل واقع القطاع المصرفي المصري في ظل التقلبات الاقتصادية

لعام 2009 ، إذ حقق (0.695) مليار جنيه بمعدل نمو (20%) وهذا الارتفاع يعزى إلى رفع سقف ائتمان المصارف التجارية والتسهيلات المصرفية بوضوح ، ولاسيما بعد حدوث عمليات الخصخصة والاندماج وتغيير هيكل الجهاز المصرفي، والتوسع في عدد الفروع المصرفية التي وصلت إلى (3502) فرعاً، أما عام 2020 فقد بلغ حجم الإئتمان (4,846) مليار جنيه بمعدل نمو (24%) ، ويعزى ذلك الارتفاع إلى زيادة الإئتمان الحكومي بنسبة (66,8%) ، وقطاع الأعمال الخاص بلغ (20,8%) أما القطاع العائلي فقد بلغ (9,2%) تزامناً مع قيام البنك المركزي المصري باتخاذ حزمة من الإجراءات الاحترازية لتخفيف التداعيات المالية الإقتصادية الناجمة عن أزمة فيروس كورونا المستجد، وتمكين المصارف من استخدام بعض الدعامات المالية التي سبق تكوينها لمقابلة مخاطر تركيز المحافظ الائتمانية. (التقرير السنوي، 2020: 30) ، وللمزيد من الإيضاح نستدل بالشكل الآتي :



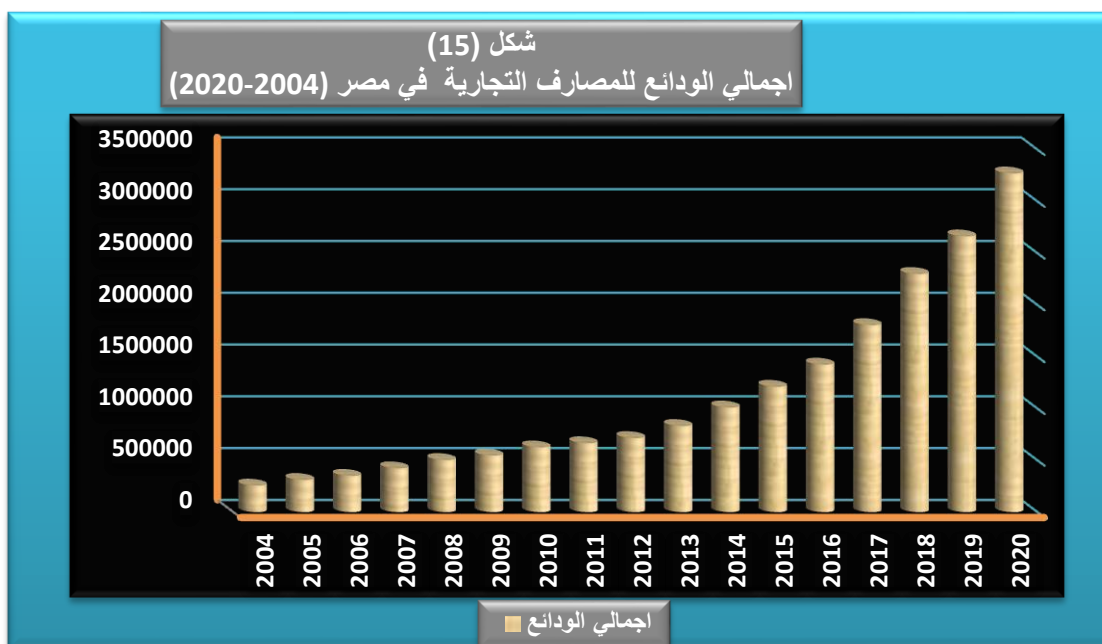
المصدر من إعداد الباحث ، بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

مما تقدم وبالنظر إلى شكل (14) نلاحظ أن الدورة المصرفية في مصر بالمقارنة مع الدورة المصرفية في العراق للأعوام (2011، 2018، 2020) أنها اتخذت اتجاهًا واحدًا بالتوسع على الرغم من الأحداث السياسية والازمات التي مرّ بها القطاع المصرفي المصري، إلا أن الدورة المصرفية في العراق والموضحة في الشكل (7) مرت في أوقات (انكماش) للأعوام (2018-2004) فضلاً عن أوقات من (التوسع) للأعوام (2014-2020) وعليه فإن إجراءات السياسة النقدية في العراق في أزمة جائحة كورونا وأزمة دخول العصابات الإرهابية الإرهابية التي ساهمت في التوسع في حجم الإئتمان .

**2- الودائع :** من بيانات الجدول (8) نلاحظ أن حركة الودائع للجهاز المصرفي المصري اتخذ مساراً تصاعدياً، ويعزى ذلك إلى خطة الإصلاح التي قامت بها الحكومة ومنها خصصت بعض المصارف والاندماج المصرفي، فضلاً عن تحسين واقع الخدمات المصرفية ، إذ ساهم بدوره في تنشيط القطاع المصرفي ونيل ثقة العملاء والمستثمرين وحثهم على زيادة ودائعهم، فقد بلغ إجمالي الودائع (0.461) مليار جنيه عام 2004 لترتفع بعدها إلى (0.809) مليار جنيه بمعدل نمو (8%) عام 2009 ، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة ودائع القطاع العائلي ارتفاعاً كبيراً ، إذ مثلت نسبة (73,5%) إلى إجمالي الودائع ؛ ليأتي بعد ذلك القطاع الخاص بنسبة (9,7%) ثم ودائع القطاع الحكومي بنسبة (18%) ، وعلى الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية إلا أن التعليمات الموضوعية والسياسات الإصلاحية التي سبق أن قام بها البنك المركزي، بإعادة هيكلية المصارف وزيادة رؤوس أموالها وتدعيم إدارة المخاطر فضلاً عن زيادة فروع المصارف إلى (3502) فرعاً ، كلها ساهمت إلى حد كبير في استيعاب آثار هذه الأزمة العالمية ، بعد ذلك واصل إجمالي الودائع الارتفاع وصولاً لعام 2020 لتسجل (4,686) مليار جنيه بمعدل نمو موجب (16%) ، ويعزى ذلك

## الفصل الثاني ... المبحث الثالث : تحليل واقع القطاع المصرفي المصري في ظل التقلبات الاقتصادية

الارتفاع إلى مساهمة القطاع العائلي بنحو (77,5%) يليه القطاعين الحكومي والخاص (التقرير السنوي، 2020:48)، وللمزيد من الإيضاح نستعين بالشكل الآتي :



المصدر من إعداد الباحث ، بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

# الفصل الثالث

(( القياس الكمي لآثار التقلبات الاقتصادية على الدورة المصرفية ))

المبحث الأول : توصيف استقرارية متغيرات البحث وتحليلها .

المبحث الثاني : تحليل العلاقة الدالية لمتغيرات الاقتصاد العراقي على وفق انموذج (ARDL).

المبحث الثالث : توصيف العلاقة بين متغيرات مصر وتقديرها .

## الفصل الثالث

(( القياس الكمي لآثر التقلبات الاقتصادية على الدورة المصرفية ))

ملهيّد :

يعدّ الإقتصاد القياسي أحد أساليب التحليل الإقتصادي، الذي يعنى بالتقدير العددي للعلاقات بين المتغيرات الإقتصادية، اعتماداً على النظرية الإقتصادية والرياضيات والإحصاء بهدف الوصول إلى اختبار الفروض، فضلاً عن التنبؤ بالظواهر الإقتصادية، إذ إن نماذج الإقتصاد القياسي استعملت في تحليل التقلبات الإقتصادية، وفي هذا الفصل سنلجأ إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، باجراء حزمة من الإختبارات المعتمدة، كاختبار خواص السلاسل الزمنية، من حيث خاصية السكون، بالاعتماد على اختبار ديكي- فولر الموسع (Augment Dickey Fuller)، ثم تطبيق إنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، بناءً على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية وبحسب شروط النموذج لبيان العلاقة القصيرة الأجل والعلاقة الطويلة الأجل من بين المتغيرات، فضلاً عن اختبارات أخرى، وللتأكد من خلو النماذج المقدرّة من المشاكل القياسية ومنها خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي باستعمال اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey, Correlation LM Test) وخلو النماذج من مشكلة عدم التجانس، وعليه قسم هذا الفصل على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول توصيف استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث في العراق ومصر وتحليلها، أما المبحث الثاني فقد تتطرق إلى توصيف متغيرات البحث وتحليلها على وفق إنموذج (ARDL)، أما المبحث الثالث فقد اختص في توصيف الانموذج القياسي وتقديره لمصر واختبار أثر المتغيرات المفسرة على التابعة بواسطة إنموذج الانحدار الذاتي المتعدد للمتغيرات .



## المبحث الأول

### توصيف استقرارية متغيرات البحث وتحليلها

يعد أسلوب التحليل القياسي من الأساليب الكمية التي تقوم على أساس اختبار العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية المختلفة وتقديرها ، لما تتسم به من يسر في القدرة والدقة على التفسير، اذ يعد القياس الكمي أداة للبرهنة على مدى مطابقة إشارة المتغيرات وحجمها لمنطق النظرية الإقتصادية ، لذا فإنّ الاسلوب القياسي هو الوسيلة التي تستعمل لتأكيد فروض النظرية الإقتصادية .

أن مرحلة توصيف النموذج من أهم مراحل بناء النموذج القياسي الكمي لما تطلبه من تحديد للمتغيرات الإقتصادية التي يجب أن يحتويها النموذج ، ويعرف النموذج القياسي على أنه عبارة عن انموذج اقتصادي يعبر رمزياً عن طبيعة العلاقات الإقتصادية للظواهر المدروسة أقرب إلى الدقة مستعملاً العامل المؤثرة والمحددة أو على سلوك الظاهرة كلياً أو جزئياً من ضمنه العامل غير المحدد المتمثل بالمتغير العشوائي (السيفو، 2006:47).

### **أولاً - سكون السلاسل الزمنية (Time series) :**

تمثل تحليل استقرارية السلاسل الزمنية الخطوة الأولى للشروع لاحقاً في اختبار النموذج الكمي، لمعرفة سكون السلسلة الزمنية من عدمه، ويؤدي غياب السكون إلى ما يعرف بالانحدار الزائف، ويقصد بسكون السلسلة الزمنية عدم وجود اتجاه عام للظاهرة نزولاً وصعوداً أو في ذات المسار الزمني للسلسلة ، وبالتالي لا تتغير خصائصها عبر الزمن مما يجعل البيانات تنذبذب في الوسط الحسابي المستقل عن الزمن ، إلا إن في الغالب الأعم تتسم البيانات الإقتصادية بتغيرات هيكلية ، تؤثر في درجة سكون السلسلة الزمنية ، وعليه أن تحديد درجة السكون ضرورياً قبل إجراء الإختبارات لعلاقات التكامل

### الفصل الثالث .....المبحث الأول : توصيف استقرارية متغيرات البحث وتحليلها

وان أغلب السلاسل الزمنية غير ساكنة لأنها تحتوي على جذر وحدة (Adkins,&Hill,2011:391).

وهناك مشاكل في التحليل والاستدلال القياسي ولكي تكون السلسلة الزمنية ساكنة يجب أن تمتلك الخصائص الآتية : (عطية،2005: 648).

$$E(Y_t) = u$$

1- ان تتذبذب في متوسط حسابي ثابت عبر الزمن .

$$\text{var}(y_t) = E(y_t - u)^2 = \sigma^2$$

2- ثبات التباين عبر الزمن .

اذ ان:  $\sigma^2 =$  التباين (Variance).

3- أن يكون التباين المشترك (Covariance) بين قيمتين للمتغير نفسه معتمداً على الفجوة الزمنية (K) بين القيمتين ( $y_t$ ) و ( $y_{t-k}$ ) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير.

$$\text{COV}(y_t, y_{t-k}) = \Sigma\{ (y_t - u) (y_{t-k} - k) \} = y$$

اذ ان:  $y_k =$  التباين المشترك

لا يمكن الحصول على نتائج سليمة ودقيقة عندما تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة، ويرجع عدم توافر صفة السكون في السلاسل الزمنية إلى ان البيانات الزمنية غالباً ما يوجد فيها اتجاه زمني Trend يعكس في حقيقته ظروف معينة تؤثر على المتغيرات وتجعلها تسير في الاتجاه نفسه ، كما يستند اختبار ديكي- فولر البسيط (DF) test Dickey-Fuller على ثلاثة عناصر للتعرف على سكون السلسلة من عدمه على وفق الآتي :

1- صيغة النموذج المستخدم.

2- حجم العينة.

3- مستوى المعنوية.

طور اختبار (Dickey and Fuller) عام 1979، الى الاختبار الموسع ويقوم على إجراء انحدار ذاتي (Autoregressive) لكل سلسلة باستعمال الفرق الأول لمتغير السلسلة متغيراً تابعاً وإدخال المتغير بتباطؤ سنة واحدة متغيراً مستقلاً ، ويمكن استخدام تباطؤ الفرق الأول للمتغير ولمدة واحدة ، ويتركز هذا الإختبار ثلاثة نماذج هي: (عطية، مصدر سابق: 658-659).

1. من دون حد ثابت ومن ودون اتجاه زمني :

$$\Delta Y_t = pY_{t-1} + \mu_t \dots\dots\dots 1$$

2. مع حد ثابت فقط :

$$\Delta Y_t = a + pY_{t-1} + \mu_t \dots\dots\dots 2$$

3. مع حد ثابت واتجاه زمني :

$$\Delta Y_t = a + a_1T + pY_{t-1} + \mu_t \dots\dots\dots 3$$

إن اختبار Dickey-Fuller يعتمد على الصيغ الثلاثة أعلاه لاثبات فرضية العدم  $H_0 : p = 1$  التي نصّت على أن السلسلة الزمنية  $Y_t$  تحتوي جذر الوحدة (Unit Roots test) ، او لاثبات الفرضية البديلة:  $H_1 : p < 1$  Hypothesis Alternative التي تنص على سكون السلسلة الزمنية، ويتحقق من خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة لأي متغير أما بملاحظة قيم **p-value** لاختبار T المحتسبة فاذا كانت قيمتها اقل من (5%) فذلك يدل على سكون السلسلة الزمنية وانه لا جذر وحدة ، اما اذا كانت اكبر من (5%) فهذا يدل احتوائها على جذر وحدة وعدم سكون السلسلة الزمنية ، أو مقارنة قيمة اختبار T المحتسبة مع مثيلتها الجدولية حسب جدول توزيع Deicky-fuller ، فاذا كانت القيمة المحتسبة أصغر من قيمتها الجدولية نقبل الفرضية البديلة الدالة على عدم وجود جذر وحدة وفي حال كانت

### الفصل الثالث ..... المبحث الأول : توصيف استقرارية متغيرات البحث وتحليلها

القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية نقبل فرضية العدم، مما يتطلب أخذ الفرق الأول للسلسلة، وباللاية نفسها يعاد الاختيار، فإن تحققت صفة السكون عند الفرق الأول فإن السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1) ، وإذا تحققت صفة السكون عند الفرق الثاني بذلك تكون السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) .

في عام 1981 قام كل من Dickey & Fuller بتطوير الإختبار واطلقوا عليه اختبار دكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) لتجنب مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation بين المتبقيات العشوائية التي يعاني منها اختبار Dickey-Fuller البسيط، لهذا السبب طورت اختبار ADF بهدف تضمين دالة الإختبار بما يكفي من تباطؤات Lags المتغير التابع لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي؛ لتصبح المعادلة (Gujarati, 2004: 757) .

$$\Delta Y_t = pY_{t-1} + \sum_{i=1}^K p_{i+1} \Delta Y_{t-i} + \mu_t \dots \dots \dots 4$$

إذ أن:  $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$  و  $\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$  وهكذا.

يتبع إختبار ADF الصيغ نفسها لاختبار Dickey-Fuller اليسير التي تأخذها كل من المعادلات آنفة الذكر، ويختبر الفرضيات نفسها البديلة والعدم للكشف عن وجود جذر الوحدة. ويتم التحقق من ذلك من خلال قيم p-value وبنفس خطوات الاختبار الاصيلي،

### ثانياً - نموذج الإبطاء الذاتي الموزع ( ARDL ) :

يعد نموذج (ARDL) أحد الأساليب الديناميكية للتكامل المشترك التي ظهر استعمالها في الأعوام الأخيرة، إذ يقدم النموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً

## الفصل الثالث .....المبحث الأول : توصيف استقرارية متغيرات البحث وتحليلها

بوصفها متغيرات مستقلة ، يعود النموذج للعالم ببساران وشين (Pesaran and Shin 1999) وطورت النموذج عام 2001 ، ويمتاز النموذج بأنه لا يشترط أن تكون المتغيرات الداخلة متكاملة من الرتبة نفسها، أي يمكن استعماله اذا كانت المتغيرات متكاملة من الرتبة  $I(0)$  أو متكاملة من الرتبة واحد  $I(1)$  أو مزيج من كليهما أي ممكن أن يجري اختبار النموذج فيما اذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة جزءاً من عند المستوى ، والآخرى مستقرة عند الفرق الاول ، مما يقدم هذا النموذج اختبارات كفؤة وغير متحيزة لكون النموذج يكون خالياً من الارتباط الذاتي وايضاً يستخدم هذا الانموذج حتى مع العينات الصغيرة (Khalil,2011:2).

### 1- شروط تطبيق انموذج (ARDL) :

أ- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها ، باستعمال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF) ويجب ان تكون السلسلة الزمنية ساكنة عند المستوى  $I(0)$  او عند الفرق الاول  $I(1)$  أو بكنتا الحالتين ، على ان لاتكون السلسلة الزمنية قد استقرت عند الفرق الثاني  $I(2)$  (Siddiki,2000:5) .

ب- حجم العينة يجب أن يكون 30 مشاهدة حداً أدنى ؛ لكون انموذج (ARDL) يعتمد اوقات ابطاء متعددة للمتغيرات المستقلة ، والمتغيرات التابعة لتخفيض درجة الحرية للإنموذج .

ت- يجب أن يكون معامل تصحيح الخطاء في انموذج (ARDL) القصير الأجل سالباً ومعنوياً ( ECM ) بعدما تأكد من وجود علاقة طويلة الأجل على وفق اختبار الحدود (Narayan,2004:11) .

ث- استعمال معايير تحديد اوقات الابطاء لتحديد رتب الإنموذج منها ( AIC ) وخلافه ، واعتماد القيمة الاقل في تحديد الانموذج الملائم .

ج- اجراء الاختبارات القياسية لسلامة الانموذج ومنها اختبار ( LM ) الإرتباط الذاتي واختبار عدم التجانس للتباين واختبار استقرارية الدالة .

2 - خطوات تطبيق ( ARDL ) (بتال،2020:4).

- 1- اجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية .
- 2- تقدير إنموذج ( ARDL ) .
- 3- تحديد رتبة الإنموذج بحسب معيار AIC .
- 4- إجراء اختبار الحدود (Bound test) .
- 5- إجراء اختبار خلو الإنموذج من الارتباط التسلسلي من اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test).
- 6- استخراج الاستجابة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة الطويلة الأجل .
- 7- التأكد من سلامة الإنموذج من الاختبارات القياسية المختلفة (محمود وبشار،2012:49).

**ثالثاً - توصيف متغيرات النموذج :**

بعد التحليل النظري السابق، توصيف متغيرات العراق ؛ لأنها تعد خطوة مهمة لبيان المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة، وبحسب الجدول الآتي:

**جدول (9)**

**توصيف المتغيرات الخاصة بالبحث**

النوع	الرمز	المتغيرات	ت
مستقل	GDP	الناتج المحلي الاجمالي	-1
مستقل	DE	الدين الداخلي	-2
مستقل	INF	التضخم	-3
تابع	S	الودائع	-4
تابع	M	السيولة	-5
تابع	CR	الإئتمان	-6

المصدر : من إعداد الباحث .

رابعاً - الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات العراق :

بهدف معرفة استقرارية السلاسل الزمنية وبيان الاتجاه العام فيما لو وجد ،  
لمتغيرات البحث رسمت وبحسب الشكل الآتي :

شكل (16)

استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث الخاصة في العراق



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج المصدر (E-Views12).

### خامساً - اختبار الاستقرارية (ADF) لمتغيرات البحث الخاصة بالعراق :

بعد توصيف متغيرات النموذج سنلجأ إلى تحليل استقرارية السلاسل الزمنية ، لتلافي الانحدار الزائف باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع للتأكد من خلو النموذج من جذر الوحدة (Unit Roots test) ، وان الهدف من الاختبار هذا هو فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من المتغيرات قيد البحث، فإذا كانت القيمة (Estimated Value) المحتسبة أصغر من قيمتها الجدولية ، فنقبل الفرض البديل أي أن السلسلة خالية من جذر الوحدة والسلسلة مستقرة ، ونرفض فرضية العدم، أما إذا كانت قيمة الجدولية (Tabled Value) اصغر من قيمتها المحتسبة ، نقبل فرضية العدم والسلسلة تكون غير مستقرة ، وبهدف معرفة استقرارية السلاسل الزمنية من عدمه ، لمتغيرات البحث الخاصة في العراق ومن ثم متغيرات مصر ، سنقوم باختبار المتغيرات باستعمال برنامج (Eviews.10) ، لذا اجريت الاختبار والتوصل إلى النتائج الآتية :

#### جدول (10)

#### نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث الخاصة بالعراق بوساطة (ADF)

Augmented Dickey-Fuller test statistic								
Variables	Estimated Value	Critical Val			Prop	Level	1St Difference	2St Difference
		%1	%5	%10				
CR	-3.482402	-3.959148	-3.081002	-2.681330	0.0242		**	
S	-1.625923	-2.728252	-1.966270	-1.605026	0.0962		**	
M	-3.058161	-2.728252	-1.966270	1.605026	0.0048		**	
GDP	-2.386558	-2.728252	-1.966270	-1.605026	0.0209		**	
INF	-25.26987	-4.004425	-3.098896	-2.690439	0.0001	*		
DE	-3.305030	-4.004425	-3.098896	-2.690439	0.0349		**	

- المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (E-Views12).  
 - تمثل (\*) مستقرة عند المستوى (\*\*) مستقرة عند الفرق الاول (\*\*\*) مستقرة عند الفرق الثاني.



## الفصل الثالث .....المبحث الأول : توصيف استقرارية متغيرات البحث وتحليلها

**1- الإئتمان :** يتضح من بيانات الجدول (10) بعد اختبار السلسلة الزمنية الخاصة بـ(CR) تبين أنها غير مستقرة عند المستوى (Level) ، لكنها استقرت عند الفرق الاول (First-difference) بقاطع (Constant) ، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-3.482402) وهي اصغر من القيمة الجدولية البالغة (-3.081002) عند مستوى معنوية (5%) باحتمالية (0.0242) وعليه حازت النتائج على المعنوية المطلوبة على وفق اختبار (ADF) ، لذا نرفض فرض العدم ونقبل الفرضية البديلة الدالة على استقرارية السلسلة الزمنية .

**2- الودائيم :** بالرجوع إلى نتائج الجدول (10) للسلسلة الزمنية الخاصة بـ(S) تبين انها غير مستقرة عند المستوى (Level) ، لكنها استقرت عند الفرق الاول (First-difference) بدون قاطع واتجاه (None) ، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-1.625923) وكانت اصغر من القيمة الجدولية البالغة (-1.605026) عند مستوى معنوية (10%) باحتمالية (0.0962) وعليه حازت النتائج على المعنوية المطلوبة على وفق اختبار (ADF) ، لذا نقبل الفرض البديل ، ونرفض العدم وبالتالي صلاحية ان تدخل السلسلة الاختبار اللاحق.

**3- السيولة :** من بيانات الجدول (10) يتضح أن السلسلة الخاصة بالسيولة (M) بانها غير مستقرة عند المستوى (Level) لكنها استقرت عند الفرق الاول (First-difference) من دون قاطع واتجاه (None) ، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-3.058161) وهذا يدل على أنها أصغر من القيمة الجدولية البالغة (-2.728252) عند مستوى معنوية (1%) باحتمالية (0.0048) ، وعليه حازت النتائج على المعنوية المطلوبة على وفق اختبار (ADF) ، لذا نرفض الفرض العدم ، ونقبل الفرض البديل الدال على استقرارية قيم السلسلة .

**4- الناتج المحلي الإجمالي :** بالرجوع إلى نتائج تحليل الاستقرارية الواردة في الجدول (10) والخاصة بـ(GDP) تبين انها غير مستقرة عند المستوى (Level) ، لكنها استقرت عند الفرق الاول (First-difference) من دون قاطع واتجاه (None) ، إذ بلغت القيمة

### الفصل الثالث .....المبحث الأول : توصيف استقرارية متغيرات البحث وتحليلها

المحتسبة (-2.386558) ، وهذا يدل على أنها أصغر من القيمة الجدولية البالغة (-1.966270) عند مستوى معنوية (5%) ، باحتمالية (0.0209) ، وعليه حازت النتائج على المعنوية ، لذا نقبل الفرض البديل الدال على استقرارية السلسلة الزمنية ونرفض الفرض العدم .

**5- التضخم :** وفيما يتعلق بقيم سلسلة التضخم (INF) تبين أنها مستقرة عند المستوى (Level) بقسطع (Constant) ، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-25.26987) وهي أصغر من القيمة الجدولية البالغة (-4.004425) عند مستوى معنوية (1%) و باحتمالية (0.0001) نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ، وعلى وفق ما مبين في نتائج الجدول (10) .

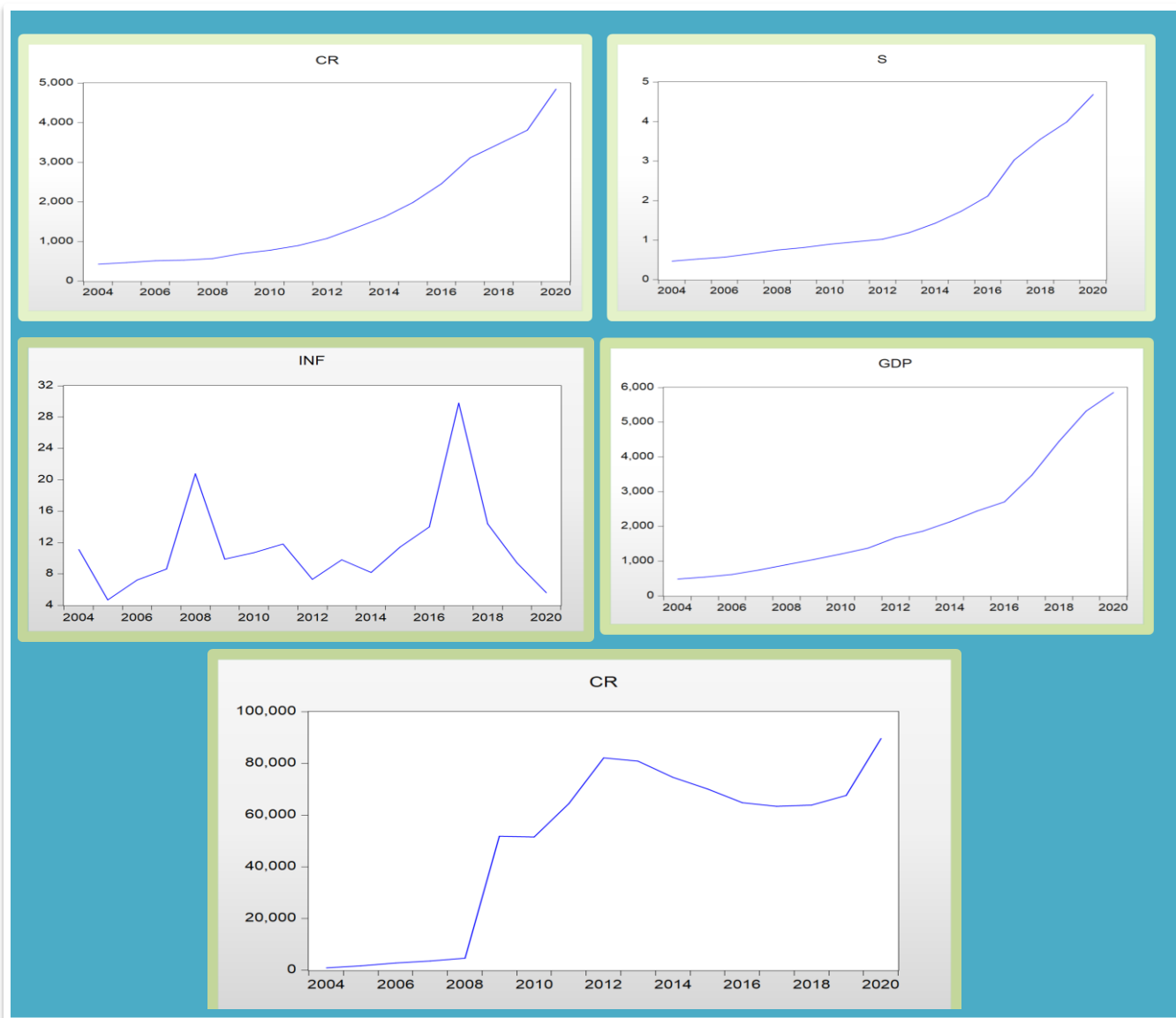
**6-الدين الداخلي :** يتضح من بيانات الجدول (10) أن السلسلة الزمنية الخاصة بـ(De) بأنها غير مستقرة عند المستوى (Level) ، لكنها استقرت عند الفرق الأول (First-difference) وبقسطع زمني (Constant) ، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-3.305030) ، وهي أصغر من القيمة الجدولية البالغة (-3.098896) عند مستوى معنوية (5%) و باحتمالية (0.0349) ، وعليه نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدالة على استقرارية السلسلة الزمنية.

### سادساً - الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات مصر :

بهدف معرفة استقرارية السلاسل الزمنية وبيان الاتجاه العام لمتغيرات البحث وقبل الخوض في تحليل اختبار ديكي فولر رسم اتجاه قيم السلاسل الزمنية وبحسب الشكل الآتي :

شكل (17)

استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث الخاصة في جمهورية مصر



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج المصدر (E-Views12).

سابعاً - اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث الخاصة في مصر :

لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية من عدمه ، لمتغيرات البحث الخاصة في مصر ، واختبار الفروض ، سنقوم باختبار المتغيرات باستعمال برنامج (Eviews.10) بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، لذا اجري الاختبار والتوصل إلى النتائج الآتية :

جدول (11)

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات مصر بوساطة (ADF)

Augmented Dickey-Fuller test statistic								
Variables	Estimated Value	Critical Val			Prop	Level	1St Difference	2St Difference
		%1	%5	%10				
CR	- 4.171234	-4.057910	-3.119910	-2.701103	0.0082			***
S	- 7.050911	-4.057910	-3.119910	-2.701103	0.0001			***
GDP	- 3.913678	-4.200056	-3.175352	-2.728985	0.0156			***
INF	-4.974663	-3.959148	-3.081002	-2.681330	0.0016		**	
De	- 2.727264	-2.740613	-1.968430	-1.604392	0.0103			***

- المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (E-Views12).  
 - تمثل (\*) مستقرة عند المستوى (\*\* مستقرة عند الفرق الاول (\*\*\*) مستقرة عند الفرق الثاني.

1- **الائتمان** : يتضح من بيانات الجدول (11) وبعد الاختبار للسلسلة الزمنية الخاصة

بـ (CR) بأنها غير مستقرة عند المستوى (Level) وعند الفرق الاول (-)First-difference) ، لكنها استقرت عند الفرق الثاني (2First-difference) بقاطع (Constant) ، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-4.171234) ، وكانت أصغر من القيمة الجدولية البالغة (-4.057910) عند مستوى معنوية (1%) باحتمالية (0.0082) وعليه حازت النتائج على المعنوية المطلوبة على وفق اختبار (ADF) ، لذا نقبل الفرض البديل الدال على استقرارية السلسلة الزمنية ونرفض الفرض العدم .

2- **الودائع** : بعد اختبار السلسلة الزمنية الخاصة بـ (S) تبين أنها غير مستقرة عند

المستوى (Level) ، وعند الفرق الاول (First-difference) ، لكنها استقرت عند الفرق الثاني (2First-difference) بقاطع (Constant) ، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-7.050911) وكانت أصغر من القيمة الجدولية البالغة (-4.057910) عند مستوى معنوية (1%) باحتمالية (0.0001) وعليه نقبل الفرض البديل الدال على

### الفصل الثالث ..... المبحث الأول : توصيف استقرارية متغيرات البحث وتحليلها

استقرارية السلسلة الزمنية البديل ونرفض العدم ، وعلى وفق ما مبين في بيانات الجدول (11).

#### 3- النتائج المحلي الاجمالي : يتضح من بيانات الجدول (11) بعد اجراء اختبار السلسلة

الزمنية الخاصة بـ(GDP) تبين انها غير مستقرة عند المستوى (Level) ، وعند الفرق الاول (First-difference) لكنها استقرت عند الفرق الثاني (2First-difference) مع قاطع زمني ، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-3.913678) ، وهي أصغر من القيمة الجدولية البالغة (-3.175352) عند مستوى معنوية (5%) باحتمالية (0.0156) ، وعليه نقبل الفرض البديل الدال على استقرارية السلسلة الزمنية ونرفض الفرض العدم .

#### 4- التضميم : بالرجوع إلى النتائج الواردة في الجدول (11) ، نلاحظ أن قيم السلسلة

الزمنية الخاصة بـ(INF) بأنها غير مستقرة عند المستوى (Level) ، لكنها استقرت عند الفرق الأول (First-difference) وبقاطع زمني (Constant) ، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-4.974663) وهي أصغر من القيمة الجدولية البالغة (-3.920350) عند مستوى معنوية (1%) ، و باحتمالية (0.0016) ، وعليه نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل استقرارية السلسلة الزمنية.

#### 5- الدين الداخلي : يتضح من نتائج الجدول (11) وبعد اختبار السلسلة الزمنية

الخاصة بـ(De) تبين انها غير مستقرة عند المستوى وعند الفرق الأول (First-difference) ، لكنها استقرت عند الفرق الثاني (2First-difference) ومن دون قاطع واتجاه (None) ، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-2.727264) وهي أصغر من القيمة الجدولية البالغة (-1.968430) عند مستوى معنوية (5%) باحتمالية (0.0103) ، وعليه نقبل الفرض البديل الدالة على استقرارية السلسلة الزمنية ونرفض فرضية العدم .

## المبحث الثاني

### **اثر التقلبات الاقتصادية على الدورة المصرفية في العراق على وفق إنموذج (ARDL)**

بعد توصيف المتغيرات واخضاع قيم سلاسل المتغيرات الخاصة بالإقتصاد العراقي لاختبار السكون ، إتضح أنها مستقرة عند المستوى والفرق الاول ، على وفق شروط منهجية الابطاء الذاتي الموزع الانفة الذكر، لذا فإنها صالحة لاجراء تحليل العلاقة الدالية بين مؤشرات التقلبات الإقتصادية ومؤشرات الدورة المصرفية ، واجري اختبار نتائج إنموذج (ARDL) للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة في هذه المرحلة ، وبالاستعانة بالبرنامج الاحصائي E-views ادخلت المتغيرات المستقلة ، والمتغيرات التابعة بعلاقات مفردة بعد تحويلها إلى نصف سنوية وبحسب شروط نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وبحسب الآتي :

### **أولاً - اثر التقلبات الاقتصادية على الائتمان :**

لبيان أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (Inf) (De) (GDP) على المتغير التابع الائتمان ادخلت البيانات واجري التحليل ، ثم تحديد اوقات ابطاء (2,4,4,4) توصل إلى نتائج الاختبار الآتي :

جدول (12)

نتائج اختبار ARDL الاولي للعلاقة بين (GDF),(inf),(De) والائتمان في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CR(-1)	0.081138	0.113905	0.712328	0.4899
CR(-2)	-0.374946	0.134550	-2.786668	0.0164
CR(-3)	-0.002324	0.106356	-0.021854	0.9829
CR(-4)	-0.135908	0.112231	-1.210973	0.2492
GDP	-0.018239	0.080885	-0.225493	0.8254
GDP(-1)	-0.001080	0.061929	-0.017446	0.9864
GDP(-2)	0.282344	0.058737	4.806926	0.0004
INF	-473.4432	152.7455	-3.099557	0.0092
INF(-1)	3.339124	162.2034	0.020586	0.9839
INF(-2)	-327.9784	167.3006	-1.960414	0.0736
INF(-3)	56.10749	171.3422	0.327459	0.7490
INF(-4)	-1056.216	181.1731	-5.829873	0.0001
DE	-0.187587	0.282524	-0.663968	0.5193
DE(-1)	-0.015153	0.255056	-0.059412	0.9536
DE(-2)	0.673517	0.317193	2.123367	0.0552
DE(-3)	0.045380	0.238559	0.190227	0.8523
DE(-4)	-0.899697	0.266624	-3.374400	0.0055
C	50311.89	10934.68	4.601130	0.0006
R-squared	0.993199	Adjusted R-squared	0.983564	
F-statistic	103.0826	Durbin-Watson stat	1.567700	

-المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.12 .

من مخرجات البرنامج وبحسب النتائج الواردة في الجدول (12)، يتضح القدرة التفسيرية العالية للمتغيرات المستقلة ، وأثرها على الائتمان، فقد بلغت قيمة  $(R^2 = 0.993)$  إي أن المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ النتائج المحلي

### الفصل الثالث ..... المبحث الثاني : تحليل العلاقة الدالية لمتغيرات الاقتصاد العراقي

الاجمالي (GDP) ، التضخم (INF) ، الدين الداخلي (DE) ، الداخلة في النموذج المقدر تفسر 99% من التغيرات الحاصلة في الائتمان، أما القدرة التنبؤية لاختبار قيمة (Adjusted R-squared) فقد بلغت (0.98)، وبالنظر إلى معنوية النموذج المقدر ككل من اختبار قيمة (F-statistic) المحسوبة فقد بلغت (103) وهي أكبر من مثيلتها الجدولية وبالتالي الحكم على معنوية النموذج ، وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

اما اختبار علاقة التكامل المشترك ، فقد دلت على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول ادناه:

#### جدول (13)

#### اختبار الحدود (Bounds Test) للائتمان (CR)

Test Stat.	Value	K
F-statistics	27.17938	3
Signi.	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	2.37	3.2
%5	2.79	3.67
%2.5	3.15	4.08
%1	3.65	4.66

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.12 .

من نتائج الجدول (13) نلاحظ أن قيمة (F- Stat) المحسوبة ، بلغت (27.17938) وهي أكبر من القيمتين العظمى I(1) البالغة (4.66) والقيمة الصغرى البالغة (3.65) عند مستوى معنوية (10%) ، لذا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين المتغيرات .



## الفصل الثالث ..... المبحث الثاني : تحليل العلاقة الدالية لمتغيرات الاقتصاد العراقي

وللكشف عن خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي نلجأ إلى اختبار

(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ، لذا وبعد اجراء الاختبار

توصل إلى النتائج الآتية :

### جدول (14)

#### اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين للائتمان (CR)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	7.725233	Prop . F	0.0094
Obs*R-squared	18.21240	Prob. Chi-Square	0.0001
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.453281	Prob. F	0.2582
Obs*R-squared	20.19228	Prob. Chi-Square	0.2645
Scaled explained SS	2.649763	Prob. Chi-Square	1.0000

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.12 .

يتضح من بيانات الجدول (14) أن قيمة ( Prop. F ) بلغت

(0.0094) و قيمة (Prob. Chi-Square) بلغت (0.0001) ، وهي غير

معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على خلو النموذج من الارتباط

التسلسلي ؛ لذا نرفض الفرضية البديلة ، ونقبل فرضية عدم الدالة على الا

ارتباط تسلسلي بين المتغيرات ، أما فيما يخص الكشف عن مشكلة عدم ثبات

التجانس فمن الجدول (14) اتضح أن الانموذج خالية من مشكلة عدم ثبات

تجانس التباين لكون المتغيرات الاحصائية غير معنوية ، وعليه نقبل بفرضية

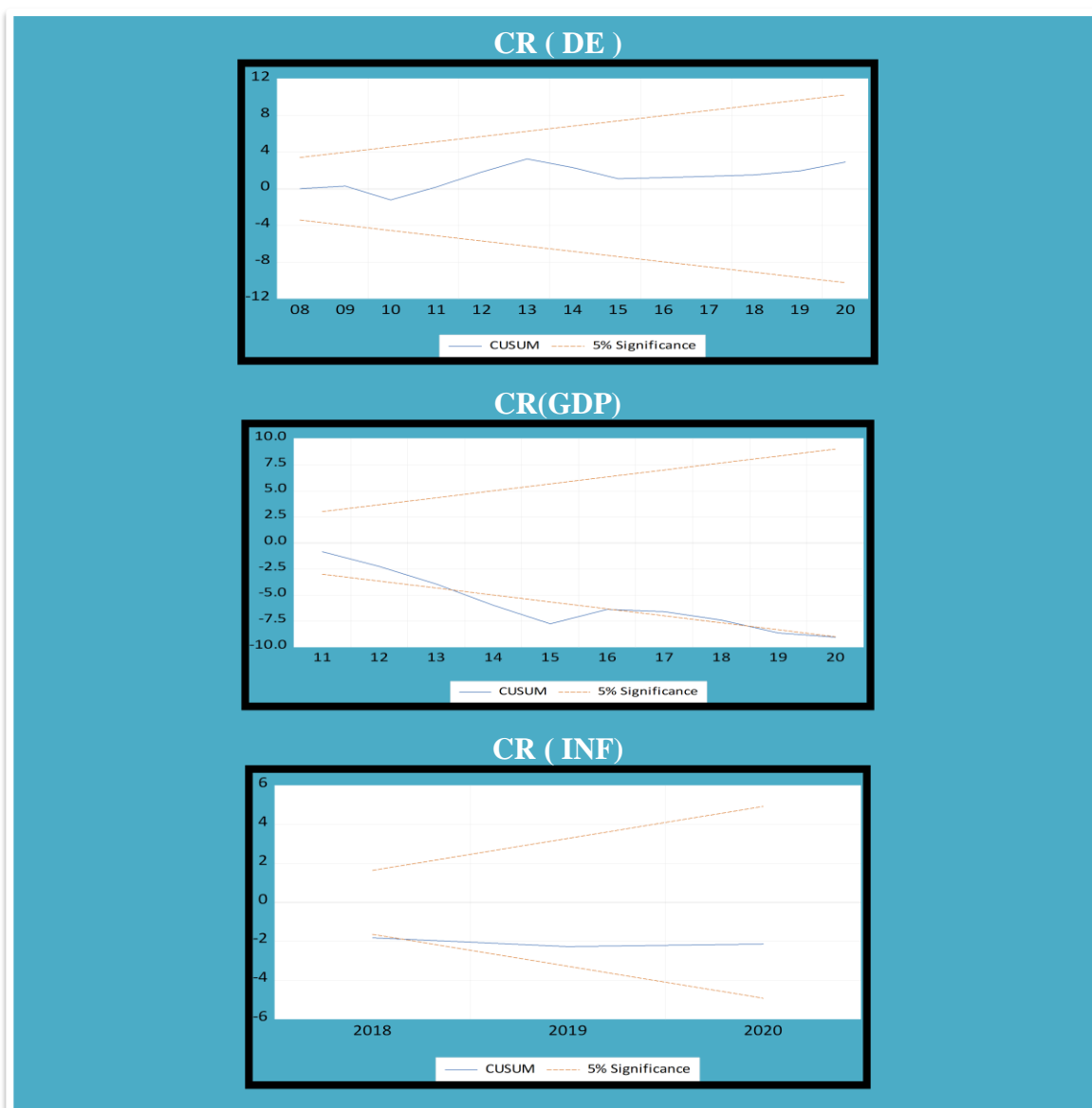
العدم ونرفض الفرضية البديلة .

## الفصل الثالث .....المبحث الثاني: تحليل العلاقة الدالية لمتغيرات الاقتصاد العراقي

ولاختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM , CUSUM Squares) الموضحة في الشكل الآتي :

شكل (18)

استقرارية الانموذج المقدر لمتغيرات (DE)،(GDP)،(INF) (CR )



-المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي 12 .E-Views.

يشير الشكل (18) إلى ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدره.

### الفصل الثالث ..... المبحث الثاني : تحليل العلاقة الدالية لمتغيرات الاقتصاد العراقي

وفيما يتعلق باختبار نموذج تصحيح الأخطا الذي يعدّ من أهم الاختبارات للكشف عن تصحيح الانحرافات من الأجل القصير إلى الأجل الطويل ، إذ يعتمد على معلمة تصحيح الخطأ  $CointEq(-1)$  التي بدورها يجب أن تكون سالبة ومعنوية ، وعلى ضوءها أجري التحليل وتوصل إلى النتائج الآتية :

#### جدول (15)

نتائج انموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الاجل بين (GDP)،(INF)،(DE) و(CR)

Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prop
D(CR(-1))	0.513179	0.080774	6.353229	0.0000
D(CR(-2))	0.138232	0.065606	2.107019	0.0568
D(CR(-3))	0.135908	0.065908	2.062073	0.0615
D(GDP)	-0.018239	0.037985	-0.480165	0.6397
D(GDP(-1))	-0.282344	0.043338	-6.514895	0.0000
D(INF)	-473.4432	104.3520	-4.536985	0.0007
D(INF(-1))	1328.087	140.0032	9.486123	0.0000
D(INF(-2))	1000.109	156.4464	6.392662	0.0000
D(INF(-3))	1056.216	131.3945	8.038512	0.0000
D(DE)	-0.187587	0.158110	-1.186430	0.2584
D(DE(-1))	0.180799	0.156789	1.153139	0.2713
D(DE(-2))	0.854316	0.175636	4.864141	0.0004
D(DE(-3))	0.899697	0.160851	5.593358	0.0001
CointEq(-1)*	-1.432041	0.106385	-13.46090	0.0000

-المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.12.

من نتائج الجدول (15)، يتضح أن معاملات المتغيرات المستقلة جميعها لها تأثير موجب على المتغير التابع ، إذ كانت معنوية على وفق الاحتمالية (Prob) ، إذ بلغت معاملات تصحيح الخطأ  $CointEq(-1)$  (-1.432041) عند مستوى معنوي 5% وذلك يدل على أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح باتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل

### الفصل الثالث ..... المبحث الثاني : تحليل العلاقة الدالية لمتغيرات الاقتصاد العراقي

في ذات السنة إلا أن سرعة التكيف عالية نسبياً وعليه نقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات ونرفض الفرض العدم .

#### ثانياً – اثر التقلبات الاقتصادية على الودائع :

حددت اوقات الابطاء للنموذج بعدد (4,1,4) ، لإظهار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (Inf) ( De ) ( GDP ) على المتغير التابع الودائع ، وتوصل إلى النتائج الآتية :

#### جدول (16)

#### نتائج اختبار ARDL الاولي للعلاقة بين (GDF),(inf),(De) والودائع في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
S(-1)	0.334871	0.156953	2.133575	0.0477
S(-2)	-0.487603	0.249971	-1.950643	0.0678
S(-3)	-0.118250	0.174016	-0.679535	0.5059
S(-4)	0.892860	0.226997	3.933360	0.0011
INF	-255.8224	61.33485	-4.170914	0.0006
GDP	0.108490	0.034928	3.106116	0.0064
GDP(-1)	-0.060869	0.036651	-1.660787	0.1151
DE	0.169743	0.155335	1.092758	0.2897
DE(-1)	-0.128415	0.146221	-0.878226	0.3921
DE(-2)	-0.767050	0.198138	-3.871293	0.0012
DE(-3)	0.065116	0.151679	0.429302	0.6731
DE(-4)	0.791493	0.163102	4.852762	0.0001
C	19107.96	4039.669	4.730081	0.0002
R-squared	0.995950	Adjusted R-squared		0.993091
F-statistic	348.3750	Durbin-Watson stat		2.010285

-المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.12.

### الفصل الثالث .....المبحث الثاني : تحليل العلاقة الدالية لمتغيرات الاقتصاد العراقي

من نتائج الجدول (16) يتضح القوة التفسيرية لاختبار ( $R^2 = 0.995$ ) في التأثير على المتغير التابع اجمالي الودائع، وبلغت احصاؤة (Adjusted R-squared) (0.993091) وبالنظر إلى اختبار ( F-statistic ) المحتسبة البالغة (348.3750) تشير إلى أنها أكبر من مثيلتها الجدولية عند مستوى 5% ، وبالتالي أن الإنموذج المقدر معنوي ، وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

وفيما يتعلق باختبار الحدود لبيان التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية للمتغيرات، دلت النتائج الموضحة في الجدول (17)، على تجاوز قيمة اختبار (F-statistics) المحتسبة البالغة (8.278666) بأنها أكبر من الحدود العظمى (4.66)، والصغرى I(0) البالغة (3.65) بمستوى معنوي (10%) وعليه نرفض فرضية العدم ، ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات آنفة الذكر.

#### جدول (17)

#### اختبار الحدود (Bounds Test) للودائع (S)

Test Stat.	Value	K
F-statistics	8.278666	3
Signi.	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	2.37	3.2
%5	2.79	3.67
%2.5	3.15	4.08
%1	3.65	4.66

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.12.

فيما يتعلق بالكشف عن مشكلة الارتباط التسلسلي فقد اجري الاختبار وتوصل إلى

النتائج الآتية :

جدول (18)

اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين للودائم (S)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.152156	Prop . F	0.3424
Obs*R-squared	3.994922	Prob. Chi-Square	0.1357
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.871209	Prob. F	0.5879
Obs*R-squared	11.42382	Prob. Chi-Square	0.4930
Scaled explained SS	2.201959	Prob. Chi-Square	0.9990

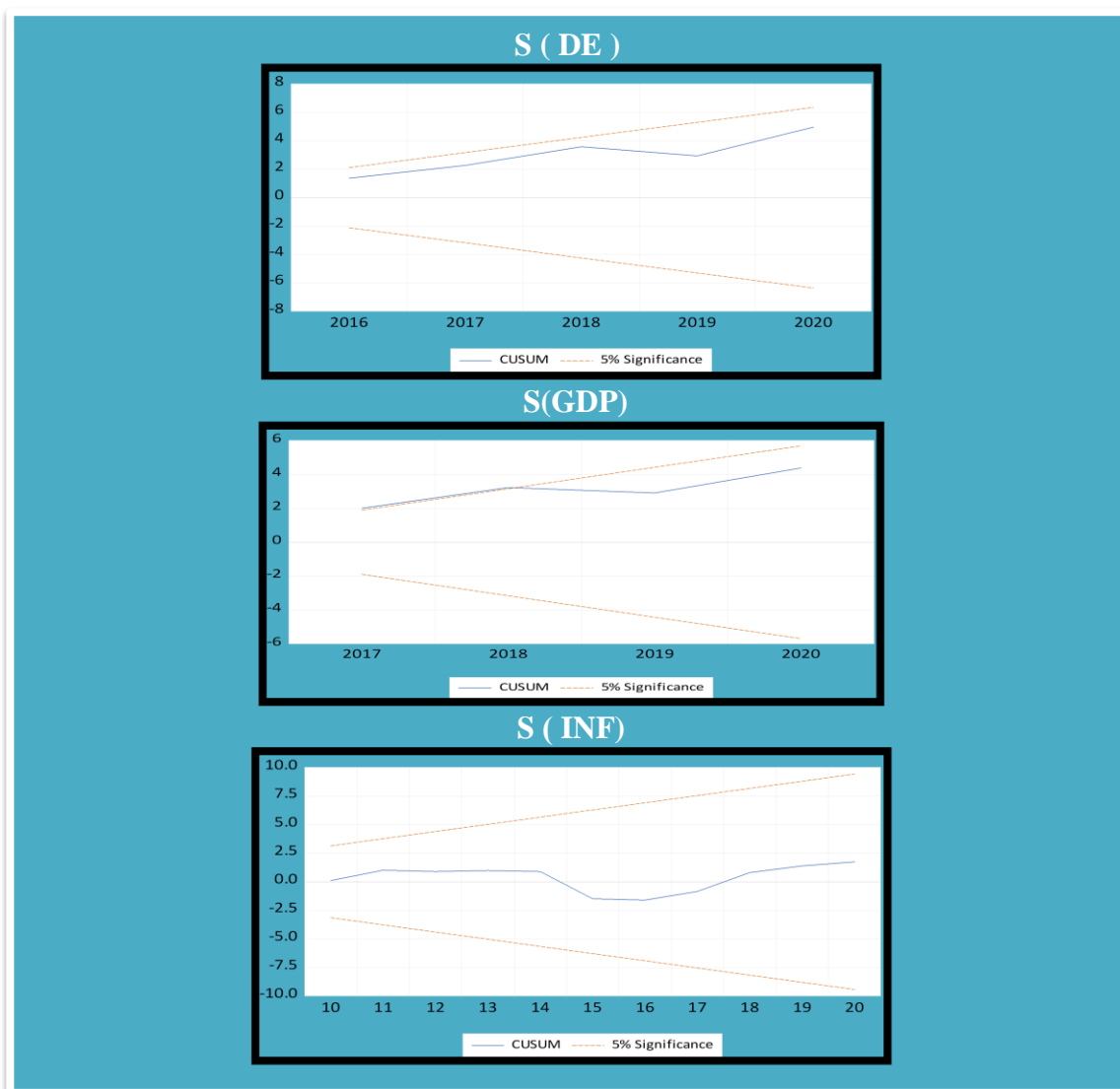
- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.12 .

يتضح من نتائج الجدول (18)، خلو النموذج المقدر من مشكلة ارتباط التسلسلي للبواري، فقد كانت قيمة الاحتمالية لاختبار ( Prop. F ) اقل من 5% إذ بلغت (0.3424) وكذلك قيمة احصاءة (Prob. Chi-Square) التي بلغت (0.1357) وهي غير معنوية ايضاً، لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية عدم الدالة على انه لا ارتباط تسلسلي بين المتغيرات ، أما فيما يتعلق بمشكلة عدم ثبات التجانس وبالرجوع إلى نتائج الجدول (18) يتضح أن الإنموذج خالي من المشكلة لكون المتغيرات الاحصائية غير معنوية وعليه نقبل بفرضية عدم ونرفض الفرضية البديلة.

ولغرض اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM , CUSUM Squares) الموضحة في الشكل الآتي :

شكل (19)

استقرارية الانموذج المقدر لمتغيرات (S) (INF),(GDP),(DE)



-المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12.

يوضح الشكل (19) المجموع التراكمي للبقاوي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدره .

أما عن نموذج تصحيح الخطأ بين المتغيرات المستقلة ، والمتغير التابع من الأجل القصير إلى الاجل الطويل ، أجري التحليل وتوصل إلى النتائج الآتية :

جدول (19)

نتائج انموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين (GDP)،(INF)،(DE) و (S).

Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(S(-1))	-0.287006	0.106796	-2.687414	0.0156
D(S(-2))	-0.774609	0.201437	-3.845423	0.0013
D(S(-3))	-0.892860	0.165678	-5.389129	0.0000
D(GDP)	0.108490	0.025604	4.237302	0.0006
D(DE)	0.169743	0.105540	1.608338	0.1262
D(DE(-1))	-0.089559	0.053922	-1.660898	0.1151
D(DE(-2))	-0.856609	0.154224	-5.554327	0.0000
D(DE(-3))	-0.791493	0.133491	-5.929186	0.0000
CointEq(-1)*	-0.378123	0.052879	-7.150730	0.0000

-المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.12 .

يتضح من نتائج الجدول (19) أن معاملات تصحيح الخطأ بلغت (-0.378123)

CointEq(-1) عند مستوى معنوي 5% ، وهذا يدل على أن الانحرافات في الأجل

القصير تصحح باتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل ، في ذات السنة إلا أن سرعة

التكيف عالية نسبياً إي أن معاملات المتغيرات المستقلة جميعها لها تأثير موجب على

المتغير التابع ، إذ كانت معنوية على وفق الاحتمالية (Prob) مما نقبل الفرض البديل

الدال على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ونرفض الفرض العدم .



ثالثاً - اثر التقلبات الاقتصادية على السيولة :

بعد ان حددت اوقات الابطاء للنموذج بعدد (4,4,3) في هذه المرحلة سنعمد إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (Inf) (De) (GDP) والمتغير التابع السيولة ، إذ تؤثر المتغيرات المستقلة نظرياً على السيولة ، وهذا ما سنحاول اثباته ، في التحليل الآتي:

جدول (20)

نتائج اختبار ARDL الاولي للعلاقة بين (De),(inf),(GDF) والسيولة في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prop*
M(-1)	0.198124	0.109179	1.814681	0.0873
GDP	1.63E-06	9.27E-07	1.760453	0.0963
GDP(-1)	-1.69E-08	9.89E-07	-0.017060	0.9866
GDP(-2)	4.09E-06	1.01E-06	4.048648	0.0008
GDP(-3)	-9.35E-08	8.42E-07	-0.110975	0.9129
GDP(-4)	-2.40E-06	8.51E-07	-2.815791	0.0119
DE	-4.00E-07	4.02E-06	-0.099602	0.9218
DE(-1)	9.19E-08	3.86E-06	0.023810	0.9813
DE(-2)	2.38E-05	5.60E-06	4.248189	0.0005
DE(-3)	-2.82E-07	4.59E-06	-0.061445	0.9517
DE(-4)	-3.19E-05	5.07E-06	-6.294737	0.0000
INF	0.001993	0.001259	1.582395	0.1320
INF(-3)	-0.293386	0.084997	-3.451739	0.0030
R-squared	0.969666	Adjusted R-squared		0.948254
F-statistic	45.28579	Durbin-Watson stat		1.671176

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.12 .

أظهرت نتائج الجدول (20) إلى أن القوة التفسيرية العالية لاختبار ( $R^2$ ) والتي بلغت (0.97) ، والقوة التنبؤية بحسب اختيار (0.948) (Adjusted R-squared)،

### الفصل الثالث .....المبحث الثاني : تحليل العلاقة الدالية لمتغيرات الاقتصاد العراقي

وفيما يتعلق بمعنوية النموذج المقدر واختبار (F-statistic) اشارت النتائج إلى تجاوز القيمة المحتسبة البالغة (45.28) قيمتها الجدولية وبمستوى معنوية 5% وبالتالي ان النموذج المقدر معنوي ، وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم .

ولإظهار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية حللت اختبار الحدود وتوصل إلى

النتائج الآتية :

#### جدول (21)

#### اختبار الحدود (Bounds Test) للسيولة (M)

Test Stat.	Value	K
F-statistics	16.18003	3
Signi.	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	2.37	3.2
%5	2.79	3.67
%2.5	3.15	4.08
%1	3.65	4.66

- المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.12.

أشارت نتائج الجدول (21) إلى وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية ، وهذا ما دللت عليه قيمة اختبار (F-statistics) المحتسبة البالغة (16.18003) وهي أكبر من حدود الإمكان العظمى البالغة (4.66) والصغرى I(0) (3.65) عند كل مستويات المعنوية ، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات آنفة الذكر .

وفيما يتعلق بالكشف عن مشكلة الارتباط التسلسلي ، فقد اظهرت نتائج

الجدول (23) خلو الإنموذج من المشكلة ، وذلك لعدم معنوية احتمالية اختبار

### الفصل الثالث .....المبحث الثاني : تحليل العلاقة الدالية لمتغيرات الاقتصاد العراقي

Prob.F التي بلغت (0.18) وقيمة اختبار (Chi-square) البالغة (0.48)

ولابد الحكم بقبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

#### جدول (22)

#### اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة السيولة (M)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.890920	Prop . F	0.1852
Obs*R-squared	6.040686	Prob. Chi-Square	0.488
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.469391	Prob. F	0.0434
Obs*R-squared	19.06347	Prob. Chi-Square	0.0870
Scaled explained SS	3.376372	Prob. Chi-Square	0.9923

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.12 .

أما الكشف عن مشكلة عدم ثبات التجانس ، أظهرت النتائج الواردة في

الجدول (22) أن الانموذج خالي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لكون

المتغيرات الاحصائية غير معنوية ، وعليه نقبل بفرضية العدم ونرفض الفرضية

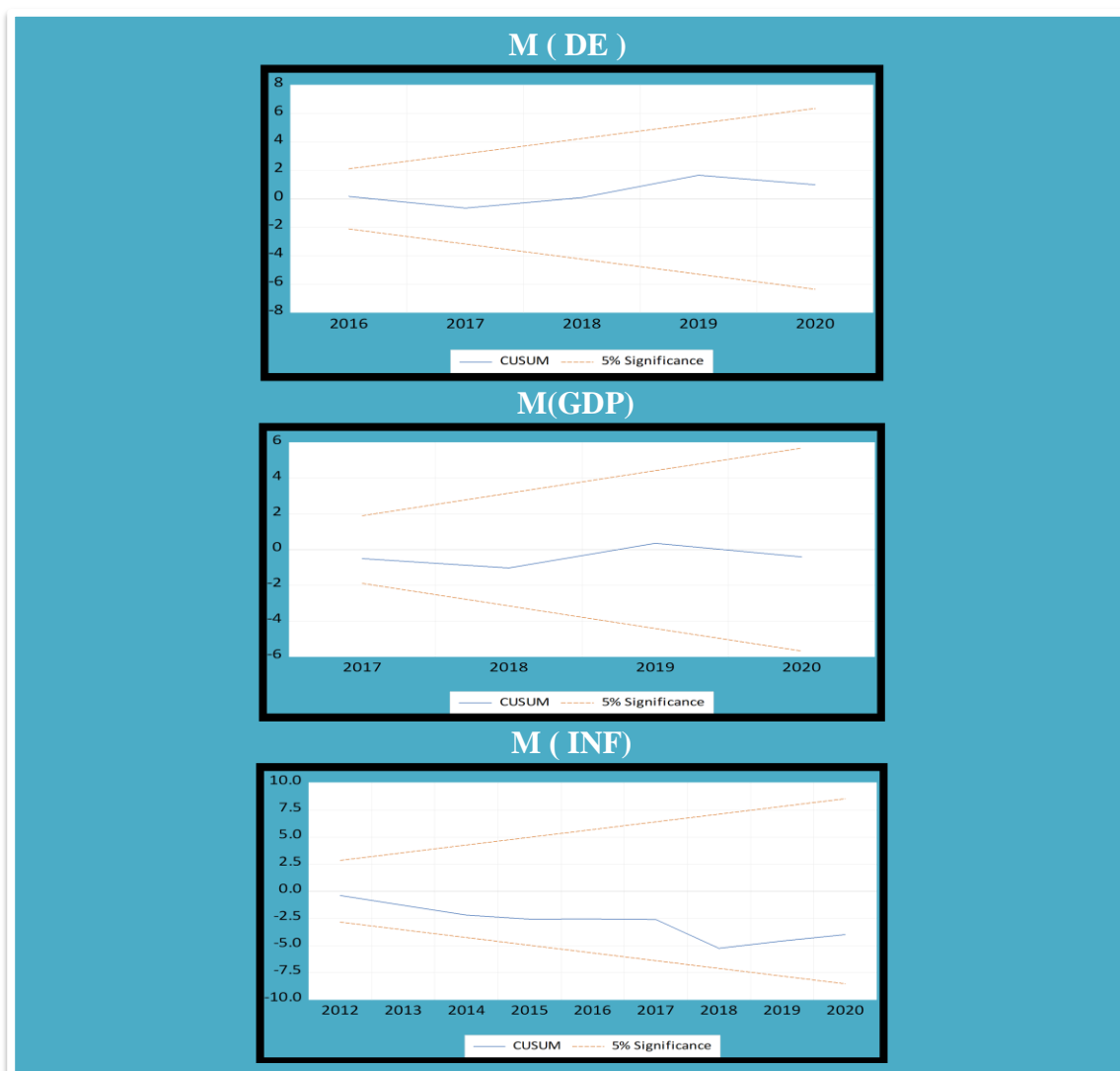
البديلة .

ويمكن الاسـتعانة باختبار (CUSUM, CUSUM Squares) لأجراء

اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الانموذج المقدر وبحسب الشكل الآتي :

شكل (20)

استقرارية الانموذج المقدر لمتغيرات (M) (INF),(GDP),(DE)



-المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views.12.

من الشكل (20) يتضح أن المجموع التراكمي للبقاوي داخل حدود القيم

الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدره .

أما فيما يتعلق بالعلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة

والمتغير التابع اجري التحليل والتوصل إلى النتائج الآتية :

جدول (23)

نتائج انموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين (GDP)، (INF)، (DE) و (M).

Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(GDP)	1.63E-06	6.48E-07	2.517410	0.0221
D(GDP(-1))	-1.61E-06	6.50E-07	-2.470931	0.0244
D(GDP(-2))	2.49E-06	5.72E-07	4.354236	0.0004
D(GDP(-3))	2.40E-06	5.86E-07	4.087554	0.0008
D(DE)	-4.00E-07	2.45E-06	-0.163097	0.8724
D(DE(-1))	8.37E-06	2.59E-06	3.227397	0.0049
D(DE(-2))	3.22E-05	4.24E-06	7.585661	0.0000
D(DE(-3))	3.19E-05	4.33E-06	7.373829	0.0000
CointEq(-1)*	-0.801876	0.080213	-9.996774	0.0000

-المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.12 .

دلت نتائج الجدول (23) على أن معاملات تصحيح الخطأ بلغت (-0.801876) عند مستوى معنوي 5% إي أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح القيمة التوازنية طويلة الأجل في ذات السنة ، إلا أن سرعة التكييف عالية نسبياً أي أن معاملات المتغيرات المستقلة جميعها ، لها تأثير موجب في المتغير التابع وكانت معنوية على وفق الاحتمالية (Prob) وبالتالي نقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ونرفض الفرض العدم .

### المبحث الثالث

#### التحليل الكمي لآثر التقلبات الاقتصادية على الدورة المصرفية في مصر

##### أولاً - توصيف المتغيرات للنموذج :

في المبحث الأول اخضعت ، السلاسل الزمنية لمتغيرات مصر لإختبار ديكي فولر اليسير لبيان خلوها من مشكلة جذر الوحدة ، واثبت التحليل إن السلاسل الزمنية مستقرة بالفرق الثاني ، وعليه اثبتت السلاسل الزمنية قدرتها على أن تدخل معادلة الانحدار، لذا سنعمد إلى توصيف المتغيرات بحسب الجدول الآتي :

##### جدول (24)

##### توصيف متغيرات البحث الخاصة في مصر

النوع	الرمز	المتغيرات	ت
مستقل	GDP	الناتج المحلي الاجمالي	-1
مستقل	DE	الدين الداخلي	-2
مستقل	INF	التضخم	-3
تابع	S	الودائع	-4
تابع	CR	الإئتمان	-5

المصدر : من إعداد الباحث .

##### ثانياً - أثر التقلبات الاقتصادية على الائتمان :

بعد مرحلة توصيف المتغيرات أجريت تحليل الدوال وظهرت نتائج تحليل

الدوال إلى أن النموذج اللوغاريتمي أعطى افضل تقدير وبحسب النتائج الآتية :

## Regression Analysis: Log CR versus Log GDP; Log DE; Log INF

The regression equation is

$$\text{Log CR} = - 0.105 + 0.0110 \text{ Log GDP} + 0.987 \text{ Log DE} - 0.0075 \text{ Log INF}$$

$$(T=1.49) (P=0.160) (T=27.71) (P=0.00) (T=-0.25) (P=0.809)$$

$$R^2=0.99 \quad \text{Adjusted R-Squared}=0.99 \quad F= 1379.63 \quad D.W= 1.5724$$

**ثالثاً - اختبارات النموذج :**

**أ- الاختبارات الاقتصادية :**

يتضح من إشارات المعلمات المقدرة للنموذج ، تطابقها مع منطق النظرية الاقتصادية، إذ تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بالنتاج المحلي الاجمالي والدين الداخلي والمتغير التابع المتمثل بالإئتمان، وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى إرتفاع حجم الإئتمان بنسبة (0.01%) ، وكذلك الأمر بالنسبة لتأثير الدين الداخلي، اي عند زيادته بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة الإئتمان بنسبة (0.99%)، وفيما يتعلق بالتضخم، تطابقت النتائج مع منطق النظرية الإقتصادية ، إذ ارتبط كلا المتغيرين بعلاقة سالبة اي عند ارتفاع معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة سوف ينخفض الإئتمان بنسبة (0.007%) ، لذا تصدى البنك المركزي المصري إلى تحفيز نشاط المصارف التجارية لتخفيف الاجراءات الرقابية ورفع السقوف الإئتمانية، فضلاً عن اللجوء إلى الية اقراض السوق، لتشكيل قوة دافعة ومحفزة للنمو الإقتصادي، واتضح ذلك من خلال الاستقرار النقدي ولاسيما في سعر صرف العملة الحلية، فضلاً عن تحقيق معدلات منخفضة من التضخم.

ب- الاختبارات الاحصائية :

1- اختبار  $t$  (t-Test): أظهرت نتائج الاختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، فعند مقارنة قيمة  $t$  المحسوبة البالغة (27.71) مع قيمتها الجدولية وبدرجة حرية  $N-K-1$  البالغة (1.78) وبمستوى معنويه (0.05) نجد بأن القيمة المحسوبة تجاوزت القيمة الجدولية ( $t^* > t$ )، للمتغير المستقل الدين الداخلي ؛ لذا نقبل الفرض البديل، ونرفض فرض العدم  $H_0: b_i = 0$  أما اختبار  $t$  للمتغيرين الناتج المحلي الإجمالي وللتضخم فقد دلت على عدم معنوية العلاقة ، وذلك لتفوق القيمة الجدولية على القيمة المحسوبة وعليه نقبل فرض العدم ونرفض البديل .

2- معامل التحديد  $(R^2)$  Coefficient of Determination يتضح ان معامل التحديد قد فسر ما يقارب 99 % من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع تعود لتأثير المتغيرات المستقلة في الإنموذج و1% يعود إلى متغيرات اخرى لم تدخل النموذج.

3- اختبار معامل التحديد  $(\bar{R}^2)$  Adjusted Coefficient of Determination يبين هذا الاختبار القدرة التنبؤية العالية للنموذج ، إذ بلغ 99%، وهذا الاختبار يشير إلى الحد الأعلى المسموح لبيان التغيرات في معامل التحديد .

4- اختبار  $F$  (F-Test): نلاحظ من مقارنة قيمة  $(F^*)$  المحسوبة البالغة (1379.67) مع قيمتها الجدولية ، نجد أن المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية ، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم مما يعني معنوية العلاقة الدالية ككل.

5- إختبار دربن واتسون  $(DW)$  Durbin-Watson test بالرجوع إلى قيمة الحدين الحرجين في جدول توزيع اختبار  $D.W$  وبحسب عدد المشاهدات فإنهما بلغا

$$dl= 552 \quad du=1.663$$

وعند مقارنة القيمة المحسوبة البالغة (1.5724) نلاحظ بانها وقعت قيمته في منطقة عدم الحسم .



#### رابعاً - اثر التقلبات الاقتصادية على الودائع :

بعد ادخال المتغيرات قيد البحث في البرنامج الاحصائي لبيان العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع اجمالي الودائع، توصل إلى النتائج الآتية :

#### Regression Analysis: Log S versus D.GDP; D.DE; INF

The regression equation is

$$\text{Log S} = - 0.559 + 0.000215 \text{ D.GDP} + 0.00148 \text{ D.DE} - 0.00137 \text{ INF}$$

$$(T=1.28) (P=0.225) (T=6.03)(P=0.00) (T=-0.21) (P=0.840)$$

$$R^2=0.96 \quad \text{Adjusted R-Squared}=0.95 \quad F= 104.05 \quad D.W= 1.1476$$

#### خامساً - اختبارات النموذج :

#### أ- الاختبارات الاقتصادية :

اشارت معلمات النموذج المقدر إلى تطابقها من منطق النظرية الاقتصادية ، إذ ارتبطت بعلاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والدين الداخلي والمتغير التابع المتمثل بالودائع ، وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع حجم الودائع بنسبة (0.0002%) ، فضلاً عن تأثير الدين الداخلي اي عند زيادته بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة إجمالي الودائع بنسبة (0.0014%)، فيما يتعلق بالعلاقة بين التضخم وإجمالي الودائع فقد ارتبطا بعلاقة عكسية إي عند ارتفاع معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة سوف تنخفض الودائع بنسبة (0.0013%) .

ب- الاختبارات الإحصائية :

1- اختبار  $t$  (t-Test): من مقارنة قيمة  $t$  المحسوبة مع  $t$  الجدولية للمتغيرات المستقلة بمستوى معنويته (0.05) أظهرت العلاقة المعنوية للعلاقة بين الدين الداخلي ، واجمالي الودائع ، اذ تجاوزت القيمة المحسوبة البالغة (6.03) القيمة الجدولية (1.78) ، لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، اما معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والتضخم فقد دلت النتائج بانها غير معنوية، اذ كانت القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة نقبل فرض العدم ونرفض الفرضية البديلة .

2- معامل التحديد ( $R^2$ ) ، اشارت النتائج إلى القوة التفسيرية العالية ، إذ فسر ما يقارب 95 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع و5% تعود إلى متغيرات اخرى لم تدخل النموذج.

3- اختبار معامل التحديد ( $\bar{R}^2$ ) بلغت القوة التنبؤية للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع نحو (96%).

4- اختبار  $F$  (F-Test): عند مقارنة قيمة ( $F^*$ ) المحسوبة مع قيمتها الجدولية نجد أن قيمتها المحسوبة البالغة (104.05) اكبر من القيمة الجدولية ، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم مما يدل على معنوية العلاقة الدالية ككل.

5- إختبار درين واتسون (DW) عند مقارنة قيمة الاختبار البالغ (1.1476) مع القيمتين الحرجتين يتضح بان القيمة المحسوبة وقعت في منطقة عدم الحسم بوجود ارتباط ذاتي من عدمه.

الاستنتاجات،

والتوصيات

### اولا- الاستنتاجات :

- 1- شهدت الدورة المصرفية في كل من العراق ومصر توسعاً في بعض السنوات على الرغم الأعمال الارهابية والتخبط السياسي والأزمة العالمية لجائحة كورونا مما يدل على مرونة القطاع المصرفي واستجابته في كلا البلدين ( الدورة المصرفية ).
- 2- عند توسع الدورة المصرفية في العراق ومصر وتحديداً بين المدة (2014-2020) تراجعت مؤشرات القطاع المصرفي في الأسواق المالية (استثمارها المحفظي) .
- 3- انخفاض الكثافة المصرفية في العراق ، على عكس مصر وهذا يدل على انخفاض عدد الفروع للمصارف التجارية في المناطق الريفية في العراق.
- 4- أدى إصدار قوانين الاصلاح المصرفي في العراق ومصر إلى رفع أداء القطاع المصرفي في كلا البلدين ، مما أدى إلى التوسع بالدورة المصرفية .
- 5- لا مصارف مختلطة لدى القطاع المصرفي العراقي ، كما هو معمول به في القطاع المصرفي لمصر .
- 6- اتخذ الناتج المحلي والدين الداخلي مساراً تصاعدياً في مصر ، أما العراق فقد اتخذ الناتج المحلي الإجمالي والدين الداخلي مساراً متذبذباً .
- 7- استطاعت السياسة النقدية في العراق أن تخفض معدل التضخم بعد عام 2007 باستخدامها (قاعدة تايلر) وتطبيق سياسة التعويم المدار أمام الشريك التجاري ، أما عن مصر فقد كان معدل التضخم مرتفعاً أكبر من العراق ؛ لكون الأخير أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي .

8- وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الرئيسية للاقتصاد العراقي ومتغيرات القطاع المصرفي حسب نموذج (ARDL) ، فضلاً عن وجود تصحيح للانحرافات من الأجل القصير إلى الأجل الطويل مما أدى إلى علاقة توازنية طويلة بين المتغيرات وللنماذج جميعها .

9- اجتياز النماذج للاختبارات جميعها ، المرتبطة بمشاكل قياسية كمشكلة الارتباط التسلسلي ومشكلة عدم ثبات التجانس.

10- اثبت نتائج اختبارات النماذج الخاصة بمصر العربية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة ، ومن ثمة تأثير التقلبات على الدورة المصرفية .

## ثانياً - التوصيات :

في ضوء ما توصل إليه من استنتاجات ، ولتجاوز الانعكاسات السلبية ودعم

الإيجابية منها خرج البحث بمجموعة من التوصيات وكما يأتي :-

1- على القطاع المصرفي العراقي التأقلم السريع مع معطيات التطور التكنولوجي ؛ لمواصلة

الإصلاح المصرفي لحاجة ملحة إلى توافر وسائل مصرفية مبتكرة تقدم خدمات مصرفية

جديدة تساهم في نيل ثقة الجمهور لمواكبة التطورات في المصارف العالمية .

2- لابد من تحقيق قدر كاف من الاستقرار الإقتصادي والسياسي والأمني ، لتشجيع

الاستثمارات ، ولاسيما القيام بتحفيز رؤوس الأموال الأجنبية واستقطابها نحو الداخل

لغرض تطوير الإمكانات المالية سواء أفي السوق المالية أم الجهاز المصرفي ، ولاسيما

في العراق.

3- يجب على السياسة النقدية في مصر اتخاذ إجراءات مناسبة لمجابهة التضخم بالسيطرة

على التضخم المستورد في ظل تراجع السلع المحلية لسد الطلب الكلي.

4- ضرورة زيادة عدد الفروع المصرفية ، ولاسيما في العراق وذلك لمحاولة لتقديم خدمات

مصرفية لشرائح أوسع في المجتمع ، فضلاً عن قيام هذه الفروع باستقطاب المدخرات

وتمويل المشروعات الإقتصادية.

5- السعي لصياغة إنموذج الإنذار المبكر أو نظام تنبؤ بالأزمات المالية والإقتصادية،

ويكون موضع التطبيق لضمان الاستقرار وهذا الأنموذج يعتمد على مؤشرات

الإقتصاد الكلي ، لاستخدامها مؤشرات تحذيرية في احتمال وقوع البلد في أزمة مالية ناتجة عن أسباب خارجية أم داخلية .

- 6- اتخاذ الحيطة وعدم التوسع بالإئتمان عند حدوث التقلبات الإقتصادية التي تتسبب بأزمات سواء اكانت امنية ، أم سياسية ، أم مالية عند حدوثها تجنباً لمخاطر عدم السداد ، والاعتماد على الاستثمار الآمن وتنويع المحافظ للقطاع المصرفي العراقي .
- 7- تشجيع الاندماج المصرفي ، ولاسيما في المصارف الاهلية في العراق ، فضلاً عن إيجاد آلية لدعم مصارف القطاع المختلط وإيجادها اسوةً بالقطاع المصرفي المصري .

المصادر

والمراجع



**أولاً - القرآن الكريم :**

**ثانياً - الكتب :**

- 1- الادريسي ، عبد السلام ،(1981)، تحليل الإقتصاد الكلي، جامعة البصرة.
- 2- ألنجفي ، سالم توفيق،(2002)،سياسات التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلية وأثرها في التكامل الإقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد.
- 3- ألوزني ، خالد واصف ، الرفاعي ، احمد حسين ،(2005)، الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن.
- 4- باكلي جورج ، ديساي سوميت ، (2013) ، كل ماتحتاجه في علم الإقتصاد ، ترجمة د. احمد المغربي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة .
- 5- بول سامليون ود. ويليام نورد هاوس، (2006) ، الإقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله - ط2- الأردن - الأهلية .
- 6- جاد الله ياسر محمد ، محمد غرس الدين ،(2005)، مدخل إلى التقلبات الإقتصادية ط2 ، دار المسار للنشر .
- 7- الحصري ، طارق فاروق،(2007)، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، المكتبة العصرية، مصر.
- 8- داوود ، حسام علي ،(2016)، مبادئ الإقتصاد الكلي ، ط5، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن.
- 9- دخيل، احمد حسين ،(2015)، الاطر السياسية لاقتصاديات التحول ، دار النشر ، بيروت ، ط1.
- 10- الزبيدي ، حمزة محمود، ،(2011)، إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الإئتمان )، طبعة معدلة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان .

- 11- زكي ، رمزي ،(2010)،مشكلة التضخم في مصر ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة.
- 12- السيرتي ، السيد محمد، احمد ، الفيل ،اسامة ،احمد، محمد،(2010)، الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية ، للطباعة والنشر والتوزيع.
- 13- السيفو ، وليد اسماعيل،(2006)،مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية-عمان، ط1.
- 14- شفيق ، احمد عبد المنعم ، محمد،(2009)، مدخل في ادارة المصارف، كلية التجارة ، مركز التعليم المفتوح جامعة نبها .
- 15- صالح ، مظهر محمد ،(2010)، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق ، الدولة الربعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق ، بغداد ، بيت الحكمة.
- 16- عبد العزيز، أكرام ،(2002)، الإصلاح المالي بين نهج النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد.
- 17- عطية ، عبد القادر محمد ،(2005)،الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع .
- 18- فهد ، نصر حمود، مزنان،(2009)،اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، ط 1.
- 19- الفولي ، أسامة محمد ،(1999)، النقود والمصارف ، الدار الجامعية الجديدة ، مصر .
- 20- معروف، هوشيار،(2005)، " تحليل الاقتصاد الكلي " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- 21- الناصر ، نصر عبيد ،(2000)، (الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي - حالة مصر العربية )، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- 22- زاير علي حسين و، جدوع مخلد حمزة و، كاظم فبراس جاسم، الدوسري صادق حسين ،(2018)، ادارة المصارف ، الطبعة الاولى ، البنك المركزي العراقي .

## ثالثاً – البحوث والدراسات والمؤتمرات :

- 1- بتال ، احمد حسين ،(2020)، التكامل المشترك على وفق منهجية اردل مع التطبيق Eviews ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار .
- 2- البلبل ، علي احمد ،(2004)، التطور والهيكلي المالي والنمو الاقتصادي ، حالة مصر للمدة (1974-2002)، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي .
- 3- البلبل ، علي احمد و ، عمران ، محمد مصطفى،(2004)، (الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي والنمو الاقتصادي)، معهد السياسات الاقتصادية، العدد/6، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي.
- 4- التوني ، د. ناجي ، (2003)، (الإصلاح المصرفي)، سلسلة جسر التنمية، السنة الثانية، العدد 17، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ايار .
- 5- جاسم ، جبار إبراهيم ،(2015)، (الإصلاح المصرفي في العراق ، الأسس والعناصر ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط العدد 19: .
- 6- الجزراوي ، ابراهيم محمد علي و النعيمي، نادية شاكر، (2010)، تحليل الائتمان المصرفي بأستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة (دراسة نظرية تطبيقية في بنك الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005-2007 المالية، مجلة الإدارة والأقتصاد، العدد الثالث والثمانون.
- 7- الجنابي ، هيل عجمي، رمزي ياسين ارسلان، (2009) ، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان،
- 8- حجازي، عزة محمد ،(2010)، " خصائص التقلبات الاقتصادية في مصر"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد 12، العدد 1.
- 9- حمزة ، كريم حمزة ، عبد الحميد ، غسان رشاد ،(2012)، تحليل وتقييم مؤشرات الاسواق المالية ، مجلة الاسواق المالية .

- 10- الدليمي ، عوض فاضل اسماعيل، (1990)، النقود والمصارف، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق.
- 11- راشواي ، إريك ، (2015)، الكساد الكبير والصفقة الجديدة ، ترجمة ضياء وراذ ، الطبعة الاولى .
- 12- زهرة هادي محمود و اكد سعدون بشار، (2012)، تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول البطاطا للعروة الربيعية في العراق باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، مجلة زراعة الرافدين، جامعة بغداد، المجلد 40، العدد 4.
- 13- سعود ، ضياء حسين ، ( 2018 )، تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق للمدة (1990-2016).
- 14- سليمان ، ياسمين عمرو، (2014)، ادارة البحوث والتوعية المعهد المصرفي المصري، دور البنك المركزي المصري في تطوير القطاع المصرفي ومواجهة الازمات .
- 15- شامية ،احمد زهير، (2010)، النقود والمصارف ، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر، عمان.
- 16- الطيب ،عمر خالد،(2018) ، مدى ملائمة استخدامات القيمة العادلة في قياس الاداء المالي للقطاع المصرفي في ظل التقلبات الاقتصادية في السودان جامعة جازن ، المملكة العربية السعودية.
- 17- ظاهر ، غسان طارق و، الظالمي ، رشيد باني ،(2015)، إشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية (العراق أنموذجا)، مجلة المثنى للعلوم الإدارة والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 1 .
- 18- عبد الرحيم ،محمد ابراهيم، (2014) ، اقتصاديات النقود والمصارف، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية،.
- 19- عبد القادر ، السيد متولي،(2010)، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الاولى، دار الفكر ناشرون، عمان .

- 20- عبد المطلب ، عبد الحميد ، ( 2009 )، اقتصاديات النقود والمصارف ( الاساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- 21- عبد النبي ، وليد عيدي ، (2017) ، تقرير توثيقي عن فروع المصارف التي سيطر عليها العصابات الارهابية وإجراءات البنك المركزي العراقي.
- 22- عبد النبي ، وليد عيدي ، عبد السادة ، مهدي محمد ،(2015)، البنك المركزي العراقي دراسة بعنوان الأزمة العالمية واثرها والدروس المستفادة منها.
- 23- عبد النبي ، وليد عيدي ،(2011)، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبة صيرفة الائتمان .
- 24- عبيد ، رامي يوسف ،(2020)، تقرير حول جهود البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربي في الحد من تداعيات فايروس كورونا على مقومات الاستقرار المالي ،صندوق النقد العربي.
- 25- العريان ، محمد ،(2017)، اللعبة المتاحة اضطراب البنوك المركزية وتفادي الانهيار القادم، دار الكتب خان للنشر.
- 26- عمران ،محمد مصطفى ، (2002) ، (أداء ومصادر اداء النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري) أوراق صندوق النقد العربي، عدد/ 4 ،أبو ظبي .
- 27- الغزالي ، عبد الحميد، (2009)، أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعيا واسلاميا مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية، الطبعة الثانية، دار النشر للجامعات، القاهرة.
- 28- فضيل، فارس ،(2009)، تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، الملتقى الدولي الثاني تحت عنوان(الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية)، جامعة الجزائر.

- 29- فهد ، مزان ، حمود ، ناصر ، (2011)، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي 2008-2003، مجلة جامعة كربلاء ،المجلد التاسع ن العدد الرابع ، انساني.
- 30- فيحان، ممدوح عطاالله ، ونعمان، مصطفى شاکر،(2021)،التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق واثراها على معدلات التضخم للمدة (2004-2019) مجلة اقتصاديات الاعمال العدد(2) ج 2/كانون الاول.
- 31- كنعان ، علي ، (2011) ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، كلية الاقتصاد جامعة دمشق،.
- 32- مفتاح، صالح ، (2005)، النقود والسياسة النقدية ( المفهوم - الأهداف - الادوات)، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر، القاهرة،.
- 33- موسى، قاسم ، هادي ، خطاب محمد عبد اللطيف ، (2014) ، تقييم واقع تداول الاسهم في سوق العراق لأوراق المالية للفترة (2004-2010) جامعة اهل البيت (ع) بوابة البحوث .
- 34- الوندائي ، مجيد، نشأت، (2010)، قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980 - 2002) باستخدام نموذج التعديل الجزئي، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 82.
- 35- الويزة ، صغیر ، (2021)، مخاطر السوق في البنوك الدولية واستراتيجيات ادارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل - مجموعة سوز ستي جنرال نموذجاً، مجلة النور للدراسات الاقتصادية .

#### رابعاً - التقارير الاقتصادية :

- 1- البنك المركزي المصري ، التقرير الاقتصادي المصري ، سنوات مختلفة(2014،2019).
- 2- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، سنوات مختلفة (2004-2020).

- 3- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، تقرير الانذار المبكر ، سنوات مختلفة (2017 ، 2018).
- 4- جمهورية العراق ، هيئة الاوراق المالية ، التقرير السنوي لحركة التداول لسوق العراق للأوراق المالية ، سنوات مختلفة (2007-2020).
- 5- جمهورية العراق البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، سنوات مختلفة (2004-2020).
- 6- جمهورية العراق البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي سنوات مختلفة ( 2004-2020).
- 7- جمهورية العراق البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات مختلفة (2010-2020).

#### خامساً - الرسائل والاطاريح الجامعية :

- 1-أمين ، حقي ، توماس، و ، البراك ، فرمان ،(2016)، تحليل العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة- الجزائر ومصر نموذجا- مع اشارة خاصة للعراق للمدة(1990-2014)،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة.
- 2- انجرو، ايمان ، (2007) ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض (البنك الصناعي السوري انموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تشرين- كلية الادارة والاقتصاد.
- 3- الحلبوسي ، ياسر حسين علي ، (2017) ، اثر الإصلاح المالي على الائتمان المصرفي (دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة .
- 4- صالح ،وسام مهدي، ( 2020 ) ، المضاربة في العملات وأثرها على النظام النقدي الدولي: تقدير اقتصادي إسلامي، رسالة ماجستير، جامعة صباح الدين زعيم، تركيا.

5- عبد الكاظم، زينة شاكر، (2017)، الصدمات المالية وأثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر والعراق للمدة (1990-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

6- راهي ، صادق طعمة ،(2021)، الازمة المالية في العراق وأثرها في الاداء المصرفي ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

### سادساً – شبكة الانترنت والمواقع الالكترونية :

1. البنك الدولي،  
<https://data.albankaldawli.org/country/iraq?view=chart>
2. البنك المركزي العراقي ، [/https://cbiraq.org/](https://cbiraq.org/)
3. صندوق النقد الدولي، 2020، <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2020/Arabic/PPAA2020015.ashx>
4. صندوق النقد العربي، <https://www.amf.org.ae/ar> .
5. الكواز، د.احمد "مفاهيم معدلات النمو الاقتصادي" المعهد العربي للتخطيط ،  
<https://www.arab-api.org/TrainingDetails.aspx?TrainingID=20>
6. وزارة التخطيط ، الجهـــــــــاز المرڪـــــــــزي للإحصـــــــــاء ، 2020 ،  
<https://mop.gov.iq/news/view/details?id=508>



**English Reference**

**A- Books :**

- 1- Abel, A. B., & Bernanke, B. S. (2001). Macroeconomics,4. bs. Boston, San Francisco, New York: Addison Willey Longman inc.
- 2- Bessis, J. (2011). Risk management in banking. John Wiley & Sons.
- 3- PROBLEMS,AND POLICIES,(1996), 13ed U.S.A Mc GRAW – HILL, INC,.
- 4- Gujarati, D. N,(2004) Basic Econometrics. 4th ed., New York, McGraw-Hill Companies mm, Inc.
- 5- David N. Hymam, (1997), Economics, Fourth Edition, Mc graw-hill, New York, .
- 6- Stephen L. Slavin,(2002), Economics ‘sixth edition ‘McGraw – Hill (New York).
- 7- Pilbeam,Keith,(2010),FINANCEANDFINANCIALMARKETS,3th ed , Palgrave Macmillan.
- 8- Solnik , Bruno, (2000),INTERNATIONAL INVESTMENT ,4th Ed , Addison –Wesley Longman , Inc .
- 9- Rose,Peter S.& Hudging , Sylvia C. ,(2008),"Bank Management & Financial Services",7th Edition, McGraw-Hill,Inc., New York.
- 10- Sidthidet, T. (2011). Competition and Mergers under Liquidity and Credit Risks in the Banking Industry. McGill University (Canada).
- 11- Koch, T. W., & Scott, M. S. (2005). Bank Management, Analyzing Bank Performance". Mc Graw-Hill, New York.

## English Reference .....

- 12- Anthony Saunders & Linda Allen ,(2002), "Credit Risk Measurement New Approaches to Value at Risk and Other paradigms" , John Wiley & sons , Inc..
- 13- C. Adkins, L. & Hill, R. C.(2011), Using State for Principles of Econometrics. 4th ed, New York.

### **B- Researches, Studies :**

1. Malla, B. K. (2017). Credit portfolio management in Nepalese commercial banks. *Journal of Nepalese Business Studies*, 10(1), 101-109.
2. Aghabarari, L., & Rostom, A. M. T. (2019). Credit Cycles in Countries in the MENA Region-Do They Exist? Do They Matter?. *Do They Matter*.
3. Agustín Carstens:(2020), In the face of an unexpected adversary: the crucial role for central banks, Speech by Agustín Carstens General Manager, Bank for International Settlements on the occasion of the Bank's Annual General Meeting in Basel on 30 June .  
<https://www.bis.org/speeches/sp200630.pdf>
4. Aimar, T., Bismans, F., Diebolt, C., Majetti, R., & Rabah, Z. (2016). *Business Cycles in the Run of History* (p. 94). Springer.
5. ALJAMEEL, A. S. (2009). Privatization of General Establishment for Technical and Vocational Training programs.
6. Amaefule, L. I. (2018). Public debt and the performance of Nigeria's economy: An empirical evaluation (1991-2016). *International Journal of Social & Management Sciences*(Maiden Edition), 1(1), 14-27.
7. Anguren Martín, R. (2011). Credit cycles: evidence based on a non linear model for developed countries
8. Ash, N. (1993). Egypt Exploits its Gulf War Bonus. *Euromoney*, April, 138-141.

## English Reference .....

---

9. Atsushi Naito, (2008), Money, Credit and the State: Keynes, Hawtrey and Chartalism, Lecture Note of Young Scholars Seminar, No. 0001, , Hitotsubashi University, Japan, p2.
10. Bagus, P. (2010). Austrian business cycle theory: Are 100 percent reserves sufficient to prevent a business cycle. *Libertarian Papers*, 2, 1.
11. BELLALAH, Mondher. (2005), *Gestion des risques de taux d'intérêt et de change*. De Boeck Supérieur,.
12. Bosserelle, E. (1999). Les nouvelles approches de la croissance et du cycle. Dunod.
13. Bülbül, D., Hakenes, H., & Lambert, C. (2019). What influences banks' choice of credit risk management practices? Theory and evidence. *Journal of Financial Stability*, 40, 1-14.
14. CAMPBELL R. Mc CONNELL, (1996), STANLEY L. BRUE, MACRO ECONOMICS, PRINCIPLES.
15. Clair, R. T., & Tucker, P. (1993). Six causes of the credit crunch. *Federal Reserve Bank of Dallas Economic Review*, 3, 1-19.
16. Cotis, J. P., & Coppel, J. (2005). Business cycle dynamics in OECD countries: evidence, causes and policy implications. *The Changing Nature of the Business Cycle*, 8-57.
17. Daly, K. (2011). An overview of the determinants of financial volatility: An explanation of measuring techniques. *Modern Applied Science*, 5(5).
18. De Soto, J. H. (2006). *Money, bank credit, and economic cycles*. Ludwig von Mises Institute.
19. Deleersnyder, B., Dekimpe, M. G., Sarvary, M., & Parker, P. M. (2004). Weathering tight economic times: The sales evolution of consumer

## English Reference .....

---

- durables over the business cycle. *Quantitative Marketing and Economics*, 2(4), 347-383.
20. Eichengreen, B., & Mitchener, K. J. (2003). The Great Depression as a credit boom gone wrong.
21. Eichengreen, B., O'Rourke, K., Rua, G., & Almunia, M. (2009). From Great Depression to Great Credit Crisis: Similarities, Differences and Lessons.
22. Einzig, P. (1964). *Monetary policy: ends and means*. Penguin books.
23. Essendi, L. K. (2013). The effect of credit risk management on loans portfolio among Saccos in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi)
24. Evans, O., Leone, A. M., Gill, M., Hilbers, P., Blaschke, W., Krueger, R., ... & Berge, J. T. (2000). Macroprudential indicators of financial system soundness.
25. Eveline, N. (2010). Credit Risk Management In Banks As Participants In Financial Markets.: A qualitative study of the perception of bank managers in Sweden (Umeå region).
26. evidence. *Journal of Management Policies and Practices*, 4(1), 57-69.
27. Ferguson, Niall, (2011), *Civilization: The Six Killer Applications of Western Power*, Penguin Books.
28. Fiorito, R., & Kollintzas, T. (1994). Stylized facts of business cycles in the G7 from a real business cycles perspective. *European Economic Review*, 38(2), 235-269.
29. Flamini, V., Bologna, P. (2019), Di Vittorio, F., & Zandvakil, R. (2019). Back Matter. *IMF Working Papers*, (039).
30. Francesco Saita, (2011), *Value at Risk and Bank Capital Management*.

## English Reference .....

---

31. Gertler, M., & Kiyotaki, N. (2010). Financial intermediation and credit policy in business cycle analysis. In *Handbook of monetary economics* (Vol. 3, pp. 547-599). Elsevier.
32. Hagos, M. (2010). Credit Management: A Case Study of Wegagen Bank Share Company in Tigray Region (Doctoral dissertation, Mekelle University).
33. Hempel, G. H., & Simonson, D. G. (1999). Bank management: text and cases. John Wiley & Sons Incorporated.
34. Hendricks, D., & Hirtle, B. (1997). Bank capital requirements for market risk: The internal models approach. *Economic Policy Review*, 3(4).
35. Isaic, R., Smirna, T., & Paun, C. (2019). A critical view on the mainstream theory of economic cycles. *Management & Marketing*, 14(1).
36. JAN CHOCHOLAC, (2015), THE INFLUENCE OF ECONOMIC CYCLE ON THE DEVELOPMENT OF INSURANCE IN CZECH REPUBLIC AND GERMANY, Thesis.
37. Jesus, S., & Gabriel, J. (2006). Credit cycles, credit risk, and prudential regulation.
38. Jickling, M. (2010). Who Regulates Whom?: An Overview of US Financial Supervision.
39. Jiménez, G., & Saurina, J. (2018). Credit Cycles, Credit Risk, and Prudential Regulation-IJCB-June 2006. Fifth issue (June 2006) issue of the *International Journal of Central Banking*.
40. Kanchu, Thirupathi & Kumer, (2013), Manoj, " Risk Management In Banking Sector –An empirical Study", *International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research* Vol.2, No. 2,.

## English Reference .....

---

41. Khalil, S., & Dombrecht, M. (2011). The autoregressive distributed lag approach to co-integration testing: Application to OPT inflation. *Palestine Monetary Authority (PMA) Working Paper*, 3, 2-15.
42. Krueger, A. O. (1983). *Exchange-rate determination*. Cambridge University Press.
43. Kytle, B., & Ruggie, J. G. (2005). Corporate social responsibility as risk management: A model for multinationals.
44. Ladokhin, S. (2009). Forecasting volatility in the stock market . Unpublished Thesis, VU University Amsterdam, Faculty of Science.
45. Lee, J., & Mezzanotti, F. (2017). Bank distress and manufacturing: Evidence from the Great Depression. Working paper, Harvard University.
46. López Zapata, E., García Muiña, F. E., & García, S. M. (2019). Analysing the relationship between diversification strategy and firm performance: the role of the economic cycle.
47. Machiraju, H. R. (2008). *Modern commercial banking*. New Age International.
48. Majid, A., & Yasir, M. (2013). The role of strategic flexibility in minimizing response uncertainty of perceived risks facing manufacturing SMEs in Pakistan. *Romanian Economic and Business Review*, 207.
49. Matsuyama, K. (2007). Credit traps and credit cycles. *American Economic Review*, 97(1), 503-516.
50. Maubi, A. M., & Jagongo, A. (2014). Corporate loan portfolio diversification and credit risk management among commercial banks in Kenya. *International Journal of Current Business and Social Sciences*, 1(2), 81-111.



## English Reference .....

---

62. Sergeant, K. A. (2001). The role of commercial banks in financing growth and economic development in Trinidad and Tobago and the Caribbean: A perspective from the royal bank of Trinidad and Tobago. Central Bank of Belize.
63. Siddiki, J. U. (2000). Demand for money in Bangladesh: a cointegration analysis. *Applied Economics*, 32(15), 1977-1984.
64. THOMAS, McMAHON ,(2018) Where Are We in the Credit Cycle .
65. Van Greuning, H., & Iqbal, Z. (2008). *Risk analysis for Islamic banks*. World Bank Publications.
66. Voyer, P. (2011). *Tableaux de bord de gestion et indicateurs de performance: 2e édition*. PUQ.
67. Wijewardena, W. A. (2012.) MACROECONOMIC FLUCTUATIONS AND BANKERS' DILEMMA.
68. Yiğitbaş, Ş. B. (2016). The Credit Cycle and the Business Cycle in the Economy of Turkey. *Chinese Business Review*, 15(3), 123-131.



الملاحق

## الملاحق (1) استقرارية السلاسل الزمنية للائتمان في العراق

Null Hypothesis: D(CR) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.482402	0.0242
Test critical values:		
1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CR,2)

Method: Least Squares

Date: 04/23/22 Time: 12:44

Sample (adjusted): 2006 2020

Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CR(-1))	-0.964542	0.276976	-3.482402	0.0040
C	4746.144	3739.914	1.269052	0.2267
R-squared	0.482631	Mean dependent var		470.2000
Adjusted R-squared	0.442833	S.D. dependent var		18329.39
S.E. of regression	13681.72	Akaike info criterion		22.00907
Sum squared resid	2.43E+09	Schwarz criterion		22.10348
Log likelihood	-163.0681	Hannan-Quinn criter.		22.00807
F-statistic	12.12713	Durbin-Watson stat		2.005800
Prob(F-statistic)	0.004048			

## الملاحق (2) استقرارية السلاسل الزمنية للودائع في العراق

Null Hypothesis: D(S) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.625923	0.0962
Test critical values:		
1% level	-2.728252	
5% level	-1.966270	
10% level	-1.605026	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(S,2)

Method: Least Squares

Date: 04/27/22 Time: 00:12

Sample (adjusted): 2006 2020

Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(S(-1))	-0.319956	0.196784	-1.625923	0.1263

R-squared	0.158783	Mean dependent var	44.53333
Adjusted R-squared	0.158783	S.D. dependent var	5764.588
S.E. of regression	5287.158	Akaike info criterion	20.04829
Sum squared resid	3.91E+08	Schwarz criterion	20.09549
Log likelihood	-149.3622	Hannan-Quinn criter.	20.04779
Durbin-Watson stat	1.815500		

## الملاحق (3) استقرارية السلاسل الزمنية للسيولة في العراق

Null Hypothesis: D(M) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.058161	0.0048
Test critical values:		
1% level	-2.728252	
5% level	-1.966270	
10% level	-1.605026	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(M,2)

Method: Least Squares

Date: 04/17/22 Time: 01:06

Sample (adjusted): 2006 2020

Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.824723	0.269680	-3.058161	0.0085
R-squared	0.400053	Mean dependent var		-0.004867
Adjusted R-squared	0.400053	S.D. dependent var		0.186885
S.E. of regression	0.144754	Akaike info criterion		-0.963217
Sum squared resid	0.293354	Schwarz criterion		-0.916013
Log likelihood	8.224125	Hannan-Quinn criter.		-0.963719
Durbin-Watson stat	2.053394			

## الملاحق (4) استقرارية السلاسل الزمنية للناتج المحلي الاجمالي في العراق

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.386558	0.0209
Test critical values: 1% level	-2.728252	
5% level	-1.966270	
10% level	-1.605026	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(GDP,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/17/22 Time: 00:49  
 Sample (adjusted): 2006 2020  
 Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.711694	0.298209	-2.386558	0.0317
R-squared	0.273854	Mean dependent var	-6627.200	
Adjusted R-squared	0.273854	S.D. dependent var	46712.62	
S.E. of regression	39805.77	Akaike info criterion	24.08575	
Sum squared resid	2.22E+10	Schwarz criterion	24.13296	
Log likelihood	-179.6431	Hannan-Quinn criter.	24.08525	
Durbin-Watson stat	1.575857			

الملحق (5) استقرارية السلاسل الزمنية التضخم في العراق

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-25.26987	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF)

Method: Least Squares

Date: 04/17/22 Time: 01:11

Sample (adjusted): 2007 2020

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.458375	0.018139	-25.26987	0.0000
D(INF(-1))	0.127310	0.029062	4.380598	0.0014
D(INF(-2))	-0.048097	0.029855	-1.611022	0.1383
C	0.120167	0.308374	0.389678	0.7049
R-squared	0.987822	Mean dependent var	-3.761143	
Adjusted R-squared	0.984169	S.D. dependent var	7.308783	
S.E. of regression	0.919606	Akaike info criterion	2.905213	
Sum squared resid	8.456746	Schwarz criterion	3.087801	
Log likelihood	-16.33649	Hannan-Quinn criter.	2.888311	
F-statistic	270.3882	Durbin-Watson stat	3.508694	
Prob(F-statistic)	0.000000			

## الملاحق (6) استقرارية السلاسل الزمنية الدين الداخلي في العراق

Null Hypothesis: D(DE) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.305030	0.0349
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(DE,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/17/22 Time: 01:14  
 Sample (adjusted): 2007 2020  
 Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DE(-1))	-1.122430	0.339612	-3.305030	0.0070
D(DE(-1),2)	0.919792	0.350941	2.620930	0.0238
C	4741.470	2329.469	2.035430	0.0666
R-squared	0.524709	Mean dependent var		1918.786
Adjusted R-squared	0.438292	S.D. dependent var		10865.34
S.E. of regression	8143.267	Akaike info criterion		21.03518
Sum squared resid	7.29E+08	Schwarz criterion		21.17212
Log likelihood	-144.2463	Hannan-Quinn criter.		21.02250
F-statistic	6.071848	Durbin-Watson stat		1.508005
Prob(F-statistic)	0.016722			

## الملاحق (7) استقرارية السلاسل الزمنية للائتمان جمهورية مصر

Null Hypothesis: D(CR,2) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.171234	0.0082
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(CR,3)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/17/22 Time: 01:24  
 Sample (adjusted): 2008 2020  
 Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CR(-1),2)	-1.960535	0.470013	-4.171234	0.0019
D(CR(-1),3)	0.484894	0.295222	1.642475	0.1315
C	78.87925	54.34633	1.451418	0.1773
R-squared	0.720225	Mean dependent var		17.15385
Adjusted R-squared	0.664271	S.D. dependent var		324.0192
S.E. of regression	187.7438	Akaike info criterion		13.50721
Sum squared resid	352477.2	Schwarz criterion		13.63758
Log likelihood	-84.79685	Hannan-Quinn criter.		13.48041
F-statistic	12.87153	Durbin-Watson stat		1.995885
Prob(F-statistic)	0.001714			



## الملاحق (8) استقرارية السلاسل الزمنية للودائع لجمهورية مصر

Null Hypothesis: D(S,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.050911	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(S,3)

Method: Least Squares

Date: 04/17/22 Time: 01:22

Sample (adjusted): 2008 2020

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(S(-1),2)	-3.113969	0.441641	-7.050911	0.0000
D(S(-1),3)	1.645885	0.293305	5.611522	0.0002
C	127.7917	33.69046	3.793113	0.0035
R-squared	0.833129	Mean dependent var		54.84615
Adjusted R-squared	0.799755	S.D. dependent var		258.3418
S.E. of regression	115.6048	Akaike info criterion		12.53741
Sum squared resid	133644.7	Schwarz criterion		12.66778
Log likelihood	-78.49314	Hannan-Quinn criter.		12.51061
F-statistic	24.96323	Durbin-Watson stat		1.965074
Prob(F-statistic)	0.000129			

الملحق (9) استقرارية السلاسل للتضخم لجمهورية مصر

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.974663	0.0016
Test critical values:		
1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(INF,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/17/22 Time: 00:25  
 Sample (adjusted): 2006 2020  
 Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.295980	0.260516	-4.974663	0.0003
C	0.026456	1.991463	0.013285	0.9896
R-squared	0.655604	Mean dependent var		0.173333
Adjusted R-squared	0.629112	S.D. dependent var		12.66336
S.E. of regression	7.712055	Akaike info criterion		7.047012
Sum squared resid	773.1854	Schwarz criterion		7.141419
Log likelihood	-50.85259	Hannan-Quinn criter.		7.046007
F-statistic	24.74727	Durbin-Watson stat		2.013414
Prob(F-statistic)	0.000254			

الملحق (10) استقرارية السلاسل للناتج المحلي الاجمالي لجمهورية مصر

Null Hypothesis: D(GDP,2) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.913678	0.0156
Test critical values:		
1% level	-4.200056	
5% level	-3.175352	
10% level	-2.728985	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP,3)

Method: Least Squares

Date: 04/17/22 Time: 01:19

Sample (adjusted): 2010 2020

Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1),2)	-4.729664	1.208496	-3.913678	0.0079
D(GDP(-1),3)	4.032264	1.256142	3.210037	0.0184
D(GDP(-2),3)	3.607149	1.231984	2.927919	0.0264
D(GDP(-3),3)	2.560886	0.989915	2.586976	0.0414
C	161.8190	66.59332	2.429958	0.0512

R-squared	0.770154	Mean dependent var	-31.63636
Adjusted R-squared	0.616924	S.D. dependent var	256.2796
S.E. of regression	158.6196	Akaike info criterion	13.27385
Sum squared resid	150961.1	Schwarz criterion	13.45471
Log likelihood	-68.00617	Hannan-Quinn criter.	13.15984
F-statistic	5.026113	Durbin-Watson stat	2.183627
Prob(F-statistic)	0.040197		

## الملاحق (11) استقرارية السلاسل للدين الداخلي لجمهورية مصر

Null Hypothesis: D(DE,2) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.727264	0.0103
Test critical values:		
1% level	-2.740613	
5% level	-1.968430	
10% level	-1.604392	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DE,3)

Method: Least Squares

Date: 04/17/22 Time: 04:44

Sample (adjusted): 2007 2020

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DE(-1),2)	-0.835749	0.306442	-2.727264	0.0173
R-squared	0.357305	Mean dependent var		-9.500000
Adjusted R-squared	0.357305	S.D. dependent var		96.61004
S.E. of regression	77.45057	Akaike info criterion		11.60591
Sum squared resid	77981.68	Schwarz criterion		11.65155
Log likelihood	-80.24134	Hannan-Quinn criter.		11.60168
Durbin-Watson stat	1.750831			

## الملحق (12) نتائج اختبار الانحدار الذاتي للإبطاء (ARDL) للائتمان الخاص بالعراق

Dependent Variable: CR  
 Method: ARDL  
 Date: 04/27/22 Time: 04:14  
 Sample (adjusted): 2006S1 2020S2  
 Included observations: 30 after adjustments  
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)  
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): GDP INF DE  
 Fixed regressors: C  
 Number of models evaluated: 500  
 Selected Model: ARDL(4, 2, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CR(-1)	0.081138	0.113905	0.712328	0.4899
CR(-2)	-0.374946	0.134550	-2.786668	0.0164
CR(-3)	-0.002324	0.106356	-0.021854	0.9829
CR(-4)	-0.135908	0.112231	-1.210973	0.2492
GDP	-0.018239	0.080885	-0.225493	0.8254
GDP(-1)	-0.001080	0.061929	-0.017446	0.9864
GDP(-2)	0.282344	0.058737	4.806926	0.0004
INF	-473.4432	152.7455	-3.099557	0.0092
INF(-1)	3.339124	162.2034	0.020586	0.9839
INF(-2)	-327.9784	167.3006	-1.960414	0.0736
INF(-3)	56.10749	171.3422	0.327459	0.7490
INF(-4)	-1056.216	181.1731	-5.829873	0.0001
DE	-0.187587	0.282524	-0.663968	0.5193
DE(-1)	-0.015153	0.255056	-0.059412	0.9536
DE(-2)	0.673517	0.317193	2.123367	0.0552
DE(-3)	0.045380	0.238559	0.190227	0.8523
DE(-4)	-0.899697	0.266624	-3.374400	0.0055
C	50311.89	10934.68	4.601130	0.0006
R-squared	0.993199	Mean dependent var	55625.27	
Adjusted R-squared	0.983564	S.D. dependent var	28152.93	
S.E. of regression	3609.304	Akaike info criterion	19.50413	
Sum squared resid	1.56E+08	Schwarz criterion	20.34485	
Log likelihood	-274.5619	Hannan-Quinn criter.	19.77308	
F-statistic	103.0826	Durbin-Watson stat	1.567700	
Prob(F-statistic)	0.000000			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

## الملحق (13) نتائج اختبار الانحدار الذاتي للإبطاء (ARDL) للودائع الخاصة بالعراق

Dependent Variable: S  
 Method: ARDL  
 Date: 04/27/22 Time: 00:20  
 Sample (adjusted): 2006S1 2020S2  
 Included observations: 30 after adjustments  
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)  
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): INF GDP DE  
 Fixed regressors: C  
 Number of models evaluated: 500  
 Selected Model: ARDL(4, 0, 1, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
S(-1)	0.334871	0.156953	2.133575	0.0477
S(-2)	-0.487603	0.249971	-1.950643	0.0678
S(-3)	-0.118250	0.174016	-0.679535	0.5059
S(-4)	0.892860	0.226997	3.933360	0.0011
INF	-255.8224	61.33485	-4.170914	0.0006
GDP	0.108490	0.034928	3.106116	0.0064
GDP(-1)	-0.060869	0.036651	-1.660787	0.1151
DE	0.169743	0.155335	1.092758	0.2897
DE(-1)	-0.128415	0.146221	-0.878226	0.3921
DE(-2)	-0.767050	0.198138	-3.871293	0.0012
DE(-3)	0.065116	0.151679	0.429302	0.6731
DE(-4)	0.791493	0.163102	4.852762	0.0001
C	19107.96	4039.669	4.730081	0.0002
R-squared	0.995950	Mean dependent var	57531.60	
Adjusted R-squared	0.993091	S.D. dependent var	20214.01	
S.E. of regression	1680.181	Akaike info criterion	17.98987	
Sum squared resid	47991156	Schwarz criterion	18.59706	
Log likelihood	-256.8481	Hannan-Quinn criter.	18.18412	
F-statistic	348.3750	Durbin-Watson stat	2.010285	
Prob(F-statistic)	0.000000			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

## الملاحق (14) نتائج اختبار الانحدار الذاتي للإبطاء (ARDL) للسيولة الخاصة بالعراق

Dependent Variable: M  
 Method: ARDL  
 Date: 04/18/22 Time: 01:55  
 Sample (adjusted): 2006S1 2020S2  
 Included observations: 30 after adjustments  
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)  
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): GDP INF DE  
 Fixed regressors: C  
 Number of models evaluated: 500  
 Selected Model: ARDL(1, 4, 0, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
M(-1)	0.198124	0.109179	1.814681	0.0873
GDP	1.63E-06	9.27E-07	1.760453	0.0963
GDP(-1)	-1.69E-08	9.89E-07	-0.017060	0.9866
GDP(-2)	4.09E-06	1.01E-06	4.048648	0.0008
GDP(-3)	-9.35E-08	8.42E-07	-0.110975	0.9129
GDP(-4)	-2.40E-06	8.51E-07	-2.815791	0.0119
INF	0.001993	0.001259	1.582395	0.1320
DE	-4.00E-07	4.02E-06	-0.099602	0.9218
DE(-1)	9.19E-08	3.86E-06	0.023810	0.9813
DE(-2)	2.38E-05	5.60E-06	4.248189	0.0005
DE(-3)	-2.82E-07	4.59E-06	-0.061445	0.9517
DE(-4)	-3.19E-05	5.07E-06	-6.294737	0.0000
C	-0.293386	0.084997	-3.451739	0.0030
R-squared	0.969666	Mean dependent var	0.379267	
Adjusted R-squared	0.948254	S.D. dependent var	0.242587	
S.E. of regression	0.055183	Akaike info criterion	-2.657635	
Sum squared resid	0.051768	Schwarz criterion	-2.050449	
Log likelihood	52.86452	Hannan-Quinn criter.	-2.463391	
F-statistic	45.28579	Durbin-Watson stat	1.671176	
Prob(F-statistic)	0.000000			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق (15) نتائج اختبار الحدود (ARDL) (Bounds Test) للائتمان

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(CR)

Selected Model: ARDL(4, 2, 4, 4)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 04/27/22 Time: 04:39

Sample: 2004S1 2020S2

Included observations: 30

ECM Regression  
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CR(-1))	0.513179	0.080774	6.353229	0.0000
D(CR(-2))	0.138232	0.065606	2.107019	0.0568
D(CR(-3))	0.135908	0.065908	2.062073	0.0615
D(GDP)	-0.018239	0.037985	-0.480165	0.6397
D(GDP(-1))	-0.282344	0.043338	-6.514895	0.0000
D(INF)	-473.4432	104.3520	-4.536985	0.0007
D(INF(-1))	1328.087	140.0032	9.486123	0.0000
D(INF(-2))	1000.109	156.4464	6.392662	0.0000
D(INF(-3))	1056.216	131.3945	8.038512	0.0000
D(DE)	-0.187587	0.158110	-1.186430	0.2584
D(DE(-1))	0.180799	0.156789	1.153139	0.2713
D(DE(-2))	0.854316	0.175636	4.864141	0.0004
D(DE(-3))	0.899697	0.160851	5.593358	0.0001
CointEq(-1)*	-1.432041	0.106385	-13.46090	0.0000
R-squared	0.940262	Mean dependent var	2451.667	
Adjusted R-squared	0.891725	S.D. dependent var	9499.272	
S.E. of regression	3125.749	Akaike info criterion	19.23746	
Sum squared resid	1.56E+08	Schwarz criterion	19.89135	
Log likelihood	-274.5619	Hannan-Quinn criter.	19.44665	
Durbin-Watson stat	1.567700			

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	27.17938	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66



## الملحق (16) نتائج اختبار الحدود (ARDL) (Bounds Test) للودائع

ARDL Error Correction Regression  
 Dependent Variable: D(S)  
 Selected Model: ARDL(4, 0, 1, 4)  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend  
 Date: 04/27/22 Time: 00:45  
 Sample: 2004S1 2020S2  
 Included observations: 30

ECM Regression  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(S(-1))	-0.287006	0.106796	-2.687414	0.0156
D(S(-2))	-0.774609	0.201437	-3.845423	0.0013
D(S(-3))	-0.892860	0.165678	-5.389129	0.0000
D(GDP)	0.108490	0.025604	4.237302	0.0006
D(DE)	0.169743	0.105540	1.608338	0.1262
D(DE(-1))	-0.089559	0.053922	-1.660898	0.1151
D(DE(-2))	-0.856609	0.154224	-5.554327	0.0000
D(DE(-3))	-0.791493	0.133491	-5.929186	0.0000
CointEq(-1)*	-0.378123	0.052879	-7.150730	0.0000
R-squared	0.911438	Mean dependent var	2471.833	
Adjusted R-squared	0.877701	S.D. dependent var	4322.739	
S.E. of regression	1511.719	Akaike info criterion	17.72321	
Sum squared resid	47991156	Schwarz criterion	18.14357	
Log likelihood	-256.8481	Hannan-Quinn criter.	17.85768	
Durbin-Watson stat	2.010285			

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.278666	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملاحق (17) نتائج اختبار الحدود (ARDL) (Bounds Test) للسيولة

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.293386	0.084997	-3.451739	0.0030
M(-1)*	-0.801876	0.109179	-7.344629	0.0000
GDP(-1)	3.22E-06	5.46E-07	5.895957	0.0000
DE(-1)	-8.68E-06	1.04E-06	-8.326330	0.0000
INF**	0.001993	0.001259	1.582395	0.1320
D(GDP)	1.63E-06	9.27E-07	1.760453	0.0963
D(GDP(-1))	-1.61E-06	9.33E-07	-1.720752	0.1034
D(GDP(-2))	2.49E-06	8.41E-07	2.959227	0.0088
D(GDP(-3))	2.40E-06	8.51E-07	2.815791	0.0119
D(DE)	-4.00E-07	4.02E-06	-0.099602	0.9218
D(DE(-1))	8.37E-06	3.99E-06	2.098258	0.0511
D(DE(-2))	3.22E-05	4.96E-06	6.492883	0.0000
D(DE(-3))	3.19E-05	5.07E-06	6.294737	0.0000

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.  
 \*\* Variable interpreted as  $Z = Z(-1) + D(Z)$ .

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	4.02E-06	4.02E-07	9.995850	0.0000
DE	-1.08E-05	1.07E-06	-10.09443	0.0000
INF	0.002485	0.001508	1.647936	0.1177
C	-0.365875	0.091468	-4.000032	0.0009

EC = M - (0.0000\*GDP -0.0000\*DE + 0.0025\*INF -0.3659 )

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	16.18003	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	30	10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الملاحق (18) نتائج اختبار الارتباط وعدم التجانس (ARDL) للائتمان

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	7.725233	Prob. F(2,10)	0.0094
Obs*R-squared	18.21240	Prob. Chi-Square(2)	0.0001

Test Equation:  
 Dependent Variable: RESID  
 Method: ARDL  
 Date: 04/27/22 Time: 04:31  
 Sample: 2006S1 2020S2  
 Included observations: 30  
 Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR(-1)	-0.051800	0.086033	-0.602089	0.5605
CR(-2)	0.280574	0.119305	2.351743	0.0405
CR(-3)	-0.061936	0.075001	-0.825804	0.4282
CR(-4)	0.145567	0.091714	1.587182	0.1436
GDP	-0.135316	0.071746	-1.886055	0.0886
GDP(-1)	-0.010697	0.042658	-0.250764	0.8071
GDP(-2)	0.031878	0.041140	0.774858	0.4564
INF	-44.02580	105.4812	-0.417381	0.6852
INF(-1)	23.83784	111.5748	0.213649	0.8351
INF(-2)	-58.93409	118.0324	-0.499304	0.6284
INF(-3)	-64.67943	121.1602	-0.533834	0.6051
INF(-4)	251.1719	146.1841	1.718190	0.1165
DE	-0.510080	0.258397	-1.974017	0.0766
DE(-1)	-0.023640	0.175924	-0.134375	0.8958
DE(-2)	0.196667	0.223626	0.879444	0.3998
DE(-3)	-0.030124	0.165463	-0.182056	0.8592
DE(-4)	0.354117	0.214970	1.647287	0.1305
C	9348.360	7976.657	1.171965	0.2684
RESID(-1)	0.247803	0.239055	1.036591	0.3243
RESID(-2)	-1.187898	0.318094	-3.734426	0.0039
R-squared	0.607080	Mean dependent var	-7.94E-12	
Adjusted R-squared	-0.139468	S.D. dependent var	2321.748	
S.E. of regression	2478.371	Akaike info criterion	18.70331	
Sum squared resid	61423204	Schwarz criterion	19.63744	
Log likelihood	-260.5497	Hannan-Quinn criter.	19.00215	
F-statistic	0.813182	Durbin-Watson stat	2.093187	
Prob(F-statistic)	0.666032			

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.453281	Prob. F(17,12)	0.2582
Obs*R-squared	20.19228	Prob. Chi-Square(17)	0.2645
Scaled explained SS	2.649763	Prob. Chi-Square(17)	1.0000

Test Equation:  
 Dependent Variable: RESID^2  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/27/22 Time: 05:29  
 Sample: 2006S1 2020S2  
 Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1621601.	18278846	-0.088715	0.9308
CR(-1)	-179.7095	190.4080	-0.943813	0.3639
CR(-2)	182.2543	224.9191	0.810310	0.4335
CR(-3)	-4.268419	177.7883	-0.024008	0.9812
CR(-4)	63.63210	187.6091	0.339174	0.7403
GDP	-158.5663	135.2104	-1.172738	0.2637
GDP(-1)	42.33012	103.5235	0.408894	0.6898
GDP(-2)	154.9220	98.18712	1.577825	0.1406
INF	-20757.18	255335.4	-0.081294	0.9365
INF(-1)	79164.26	271145.7	0.291962	0.7753
INF(-2)	-128742.9	279666.4	-0.460345	0.6535
INF(-3)	20826.44	286422.5	0.072712	0.9432
INF(-4)	102675.7	302856.2	0.339024	0.7405
DE	-665.4295	472.2780	-1.408978	0.1842
DE(-1)	80.64132	426.3626	0.189138	0.8531
DE(-2)	433.1701	530.2324	0.816944	0.4299
DE(-3)	-178.3176	398.7845	-0.447153	0.6627
DE(-4)	350.0968	445.6996	0.785499	0.4474
R-squared	0.673076	Mean dependent var	5210831.	
Adjusted R-squared	0.209934	S.D. dependent var	6787385.	
S.E. of regression	6033457	Akaike info criterion	34.34725	
Sum squared resid	4.37E+14	Schwarz criterion	35.18797	
Log likelihood	-497.2087	Hannan-Quinn criter.	34.61620	
F-statistic	1.453281	Durbin-Watson stat	1.673599	
Prob(F-statistic)	0.258192			

الملحق (19) نتائج اختبار الارتباط وعدم التجانس (ARDL) للودائع

**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:**

F-statistic	1.152156	Prob. F(2,15)	0.3424
Obs*R-squared	3.994922	Prob. Chi-Square(2)	0.1357

Test Equation:  
Dependent Variable: RESID  
Method: ARDL  
Date: 04/27/22 Time: 00:38  
Sample: 2006S1 2020S2  
Included observations: 30  
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S(-1)	-0.011998	0.201564	-0.059522	0.9533
S(-2)	0.121373	0.260476	0.465966	0.6479
S(-3)	0.008154	0.186336	0.043758	0.9657
S(-4)	-0.172183	0.252216	-0.682600	0.5053
INF	23.86911	67.60519	0.350108	0.7311
GDP	0.027827	0.039388	0.706501	0.4907
GDP(-1)	-0.007396	0.039218	-0.188586	0.8529
DE	0.109322	0.170111	0.642650	0.5302
DE(-1)	-0.026186	0.146635	-0.178580	0.8607
DE(-2)	-0.007641	0.199273	-0.038347	0.9699
DE(-3)	0.041770	0.152857	0.273263	0.7884
DE(-4)	-0.100038	0.179293	-0.557958	0.5851
C	-3144.453	4734.889	-0.664103	0.5167
RESID(-1)	-0.030479	0.315562	-0.096586	0.9243
RESID(-2)	-0.487747	0.321391	-1.517613	0.1499

R-squared	0.133164	Mean dependent var	-9.61E-12
Adjusted R-squared	-0.675883	S.D. dependent var	1286.417
S.E. of regression	1665.342	Akaike info criterion	17.98030
Sum squared resid	41600458	Schwarz criterion	18.68090
Log likelihood	-254.7045	Hannan-Quinn criter.	18.20443
F-statistic	0.164594	Durbin-Watson stat	2.054509
Prob(F-statistic)	0.999183		

**Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey**

F-statistic	0.871209	Prob. F(12,17)	0.5879
Obs*R-squared	11.42382	Prob. Chi-Square(12)	0.4930
Scaled explained SS	2.201959	Prob. Chi-Square(12)	0.9990

Test Equation:  
Dependent Variable: RESID^2  
Method: Least Squares  
Date: 04/27/22 Time: 00:41  
Sample: 2006S1 2020S2  
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5127704.	4405240.	-1.164001	0.2605
S(-1)	84.97840	171.1564	0.496496	0.6259
S(-2)	449.9594	272.5918	1.650671	0.1172
S(-3)	-110.3195	189.7641	-0.581351	0.5686
S(-4)	-417.7090	247.5388	-1.687449	0.1098
INF	49384.52	66885.37	0.738346	0.4704
GDP	12.97137	38.08879	0.340556	0.7376
GDP(-1)	-2.017770	39.96759	-0.050485	0.9603
DE	125.2843	169.3919	0.739612	0.4696
DE(-1)	-109.2504	159.4537	-0.685154	0.5025
DE(-2)	360.0442	216.0685	1.666343	0.1140
DE(-3)	-75.38073	165.4047	-0.455735	0.6543
DE(-4)	-285.3905	177.8615	-1.604566	0.1270

R-squared	0.380794	Mean dependent var	1599705.
Adjusted R-squared	-0.056293	S.D. dependent var	1782739.
S.E. of regression	1832230.	Akaike info criterion	31.97865
Sum squared resid	5.71E+13	Schwarz criterion	32.58583
Log likelihood	-466.6797	Hannan-Quinn criter.	32.17289
F-statistic	0.871209	Durbin-Watson stat	2.005660
Prob(F-statistic)	0.587871		

الملحق (20) ا نتائج اختبار الارتباط وعدم التجانس (ARDL) للسبيلة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.890920	Prob. F(2,15)	0.1852
Obs*R-squared	6.040686	Prob. Chi-Square(2)	0.0488

Test Equation:  
 Dependent Variable: RESID  
 Method: ARDL  
 Date: 04/27/22 Time: 05:50  
 Sample: 2006S1 2020S2  
 Included observations: 30  
 Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M(-1)	-0.023538	0.120790	-0.194866	0.8481
GDP	8.39E-07	1.08E-06	0.779721	0.4477
GDP(-1)	-9.07E-09	9.59E-07	-0.009458	0.9926
GDP(-2)	-3.45E-07	1.06E-06	-0.326492	0.7486
GDP(-3)	2.86E-08	8.03E-07	0.035655	0.9720
GDP(-4)	-3.85E-07	8.44E-07	-0.458651	0.6545
INF	0.000344	0.001212	0.283468	0.7807
DE	3.67E-06	5.02E-06	0.731411	0.4758
DE(-1)	8.06E-09	3.73E-06	0.002158	0.9983
DE(-2)	-2.86E-06	6.70E-06	-0.426556	0.6758
DE(-3)	-3.12E-07	4.40E-06	-0.070906	0.9444
DE(-4)	-5.47E-07	5.15E-06	-0.106163	0.9169
C	-0.045688	0.084291	-0.542032	0.5958
RESID(-1)	0.204859	0.279715	0.732385	0.4752
RESID(-2)	-0.520427	0.297771	-1.747742	0.1009
R-squared	0.201356	Mean dependent var	-3.11E-17	
Adjusted R-squared	-0.544045	S.D. dependent var	0.042251	
S.E. of regression	0.052500	Akaike info criterion	-2.749142	
Sum squared resid	0.041344	Schwarz criterion	-2.048543	
Log likelihood	56.23712	Hannan-Quinn criter.	-2.525014	
F-statistic	0.270131	Durbin-Watson stat	2.116374	
Prob(F-statistic)	0.990549			

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.469391	Prob. F(12,17)	0.0434
Obs*R-squared	19.06347	Prob. Chi-Square(12)	0.0870
Scaled explained SS	3.376372	Prob. Chi-Square(12)	0.9923

Test Equation:  
 Dependent Variable: RESID^2  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/18/22 Time: 02:27  
 Sample: 2006S1 2020S2  
 Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002914	0.002239	1.301471	0.2105
M(-1)	0.004793	0.002876	1.666678	0.1139
GDP	4.58E-08	2.44E-08	1.874909	0.0781
GDP(-1)	-5.45E-08	2.61E-08	-2.092161	0.0517
GDP(-2)	2.67E-08	2.66E-08	1.001729	0.3305
GDP(-3)	5.52E-09	2.22E-08	0.248673	0.8066
GDP(-4)	-4.83E-08	2.24E-08	-2.157387	0.0456
DE	2.14E-07	1.06E-07	2.021528	0.0593
DE(-1)	-1.58E-07	1.02E-07	-1.554874	0.1384
DE(-2)	-1.37E-08	1.48E-07	-0.092650	0.9273
DE(-3)	1.29E-07	1.21E-07	1.065672	0.3015
DE(-4)	-1.34E-07	1.33E-07	-1.000922	0.3309
INF	-5.28E-05	3.32E-05	-1.591614	0.1299
R-squared	0.635449	Mean dependent var	0.001726	
Adjusted R-squared	0.378119	S.D. dependent var	0.001843	
S.E. of regression	0.001454	Akaike info criterion	-9.930758	
Sum squared resid	3.59E-05	Schwarz criterion	-9.323573	
Log likelihood	161.9614	Hannan-Quinn criter.	-9.736515	
F-statistic	2.469391	Durbin-Watson stat	2.150177	
Prob(F-statistic)	0.043402			

الملحق (21) اختبار تصحيح الخطاء للعلاقة القصيرة وطولة الاجل (ARDL) للائتمان

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(CR)

Selected Model: ARDL(4, 2, 4, 4)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 04/27/22 Time: 04:39

Sample: 2004S1 2020S2

Included observations: 30

ECM Regression  
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CR(-1))	0.513179	0.080774	6.353229	0.0000
D(CR(-2))	0.138232	0.065606	2.107019	0.0568
D(CR(-3))	0.135908	0.065908	2.062073	0.0615
D(GDP)	-0.018239	0.037985	-0.480165	0.6397
D(GDP(-1))	-0.282344	0.043338	-6.514895	0.0000
D(INF)	-473.4432	104.3520	-4.536985	0.0007
D(INF(-1))	1328.087	140.0032	9.486123	0.0000
D(INF(-2))	1000.109	156.4464	6.392662	0.0000
D(INF(-3))	1056.216	131.3945	8.038512	0.0000
D(DE)	-0.187587	0.158110	-1.186430	0.2584
D(DE(-1))	0.180799	0.156789	1.153139	0.2713
D(DE(-2))	0.854316	0.175636	4.864141	0.0004
D(DE(-3))	0.899697	0.160851	5.593358	0.0001
CointEq(-1)*	-1.432041	0.106385	-13.46090	0.0000

R-squared	0.940262	Mean dependent var	2451.667
Adjusted R-squared	0.891725	S.D. dependent var	9499.272
S.E. of regression	3125.749	Akaike info criterion	19.23746
Sum squared resid	1.56E+08	Schwarz criterion	19.89135
Log likelihood	-274.5619	Hannan-Quinn criter.	19.44665
Durbin-Watson stat	1.567700		

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	27.17938	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملاحق (22) اختبار تصحيح الخطأ للعلاقة القصيرة وطويلة الأجل (ARDL) للودائع

ARDL Error Correction Regression  
 Dependent Variable: D(S)  
 Selected Model: ARDL(4, 0, 1, 4)  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend  
 Date: 04/27/22 Time: 00:45  
 Sample: 2004S1 2020S2  
 Included observations: 30

ECM Regression  
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(S(-1))	-0.287006	0.106796	-2.687414	0.0156
D(S(-2))	-0.774609	0.201437	-3.845423	0.0013
D(S(-3))	-0.892860	0.165678	-5.389129	0.0000
D(GDP)	0.108490	0.025604	4.237302	0.0006
D(DE)	0.169743	0.105540	1.608338	0.1262
D(DE(-1))	-0.089559	0.053922	-1.660898	0.1151
D(DE(-2))	-0.856609	0.154224	-5.554327	0.0000
D(DE(-3))	-0.791493	0.133491	-5.929186	0.0000
CointEq(-1)*	-0.378123	0.052879	-7.150730	0.0000
R-squared	0.911438	Mean dependent var	2471.833	
Adjusted R-squared	0.877701	S.D. dependent var	4322.739	
S.E. of regression	1511.719	Akaike info criterion	17.72321	
Sum squared resid	47991156	Schwarz criterion	18.14357	
Log likelihood	-256.8481	Hannan-Quinn criter.	17.85768	
Durbin-Watson stat	2.010285			

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.278666	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملاحق (23) اختبار تصحيح الخطاء للعلاقة القصيرة وطولة الاجل (ARDL) للسيولة

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(M)

Selected Model: ARDL(1, 4, 4, 0)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 04/18/22 Time: 02:17

Sample: 2004S1 2020S2

Included observations: 30

ECM Regression  
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP)	1.63E-06	6.48E-07	2.517410	0.0221
D(GDP(-1))	-1.61E-06	6.50E-07	-2.470931	0.0244
D(GDP(-2))	2.49E-06	5.72E-07	4.354236	0.0004
D(GDP(-3))	2.40E-06	5.86E-07	4.087554	0.0008
D(DE)	-4.00E-07	2.45E-06	-0.163097	0.8724
D(DE(-1))	8.37E-06	2.59E-06	3.227397	0.0049
D(DE(-2))	3.22E-05	4.24E-06	7.585661	0.0000
D(DE(-3))	3.19E-05	4.33E-06	7.373829	0.0000
CointEq(-1)*	-0.801876	0.080213	-9.996774	0.0000
R-squared	0.828670	Mean dependent var	-0.001300	
Adjusted R-squared	0.763401	S.D. dependent var	0.102074	
S.E. of regression	0.049650	Akaike info criterion	-2.924301	
Sum squared resid	0.051768	Schwarz criterion	-2.503942	
Log likelihood	52.86452	Hannan-Quinn criter.	-2.789825	
Durbin-Watson stat	1.671176			

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	16.18003	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66



الملحق (24) انموذج الانحدار المتعدد لمتغيرات البحث الخاصة في جمهورية مصر

16/05/2022 02:12:43

**Regression Analysis: Log CR versus Log GDP; Log DE; Log INF**

The regression equation is  
 $\text{Log CR} = -0.105 + 0.0110 \text{ Log GDP} + 0.987 \text{ Log DE} - 0.0075 \text{ Log INF}$

Predictor	Coef	SE Coef	T	P
Constant	-0.10481	0.06979	-1.50	0.157
Log GDP	0.010980	0.007369	1.49	0.160
Log DE	0.98736	0.03564	27.71	0.000
Log INF	-0.00752	0.03043	-0.25	0.809

S = 0.0507698 R-Sq = 99.7% R-Sq(adj) = 99.6%

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	3	10.6686	3.5562	1379.67	0.000
Residual Error	13	0.0335	0.0026		
Total	16	10.7021			

Durbin-Watson statistic = 1.57242

**Regression Analysis: Log S versus D.GDP; D.DE; INF**

The regression equation is  
 $\text{Log S} = -0.559 + 0.000215 \text{ D.GDP} + 0.00148 \text{ D.DE} - 0.00137 \text{ INF}$

15 cases used, 2 cases contain missing values

Predictor	Coef	SE Coef	T	P
Constant	-0.55887	0.09263	-6.03	0.000
D.GDP	0.0002151	0.0001674	1.28	0.225
D.DE	0.0014775	0.0002450	6.03	0.000
INF	-0.001367	0.006595	-0.21	0.840

S = 0.145031 R-Sq = 96.6% R-Sq(adj) = 95.7%

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	3	6.5655	2.1885	104.05	0.000
Residual Error	11	0.2314	0.0210		
Total	14	6.7969			

Durbin-Watson statistic = 1.14764

## Abstract

The Economic Fluctuations in Iraq and the Arab Republic of Egypt. So, The Research problem was Formulated With Questions Concerning The Polemic relationship Between Economic Fluctuations and the Banking Cycle, as Analyzing Economic Fluctuations and Tracking their Repercussions on the Banking Sector is of great importance because the banking sector is of great significance in Stimulating Economic growth, and an important tool for financing .

The Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) was adopted according to the results of the stability of the time series of variables, to show the relationship between the indicators of economic fluctuations and the response of the banking cycle. As for the standard model for the variables of Egypt, a logarithmic function was built for the instability the time series values even with the second difference. The research arrived at a number of conclusions, the most important of which are: with regard to the Iraqi banking sector, the banking cycle (2014 and 2020) has expanded despite internal political and security events and the implications of external fluctuations on Iraq. The results of the banking sector of the Republic of Egypt have been linked to the GDP and domestic debt are in direct relationship with credit, and inflation has been associated with a negative relationship with credit and deposits. The banking cycle expanded in Iraq for the duration (2005-2020), as a result of economic, banking and political changes .

**Abstract .....**

---

**The research made a number of recommendations with regard to The Iraqi banking sector: precaution should be taken as well as not to Expand credit when economic fluctuations occur that cause crises be They security, political or financial in order to avoid the risks of non-payment and dependence on safe investment and diversification of portfolios for the Iraqi banking sector With regard to the banking sector of the Republic of Egypt, sufficient economic, political and security stability must be achieved to encourage investments, particularly to stimulate foreign capital and attract it inward for the purpose of developing financial potentials in the stock market and banks, and the need to increase the number of banking branches, especially in Iraq, in order to try to provide banking services to wider segments of society and to attract savings and to finance economic projects.**

**Keywords : economic fluctuations, banking sector, banking cycle, CORONA pandemic crisis.**



**Republic of Iraq**  
**Ministry of Higher Education and Scientific Research**  
**Al-Muthanna – University**  
**College of Administration and Economics**  
**Department of Financial and Banking Sciences**

# **The Response of the Banking Cycle to the Economic Fluctuations :The Iraqi Banking Sector and Egypt as an Example (2004-2020)**

**A letter submitted by the student  
Ibrahim Ahmed Abed Hamza**

**To the Council of the College of Administration and  
Economics - University of Al-Muthanna, which is part of the  
requirements for obtaining a master's degree in  
banking and finance**

**with supervision**

**Prof. Dr**

**Ghassan Tareq Dhahir**

**2022 A.D**

**1444 H.O**